الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2

كليّة الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة

الماجستير

التخصص: المعجمية وقضايا الدلالة

إعداد الطالب: الشريف بوشارب

عنوان المذكرة:

ظاهرة الترادف والاشتراك اللّفظي في كتابي الفروق اللغوية، وفقه اللغة – دراسة لسانية تداولية –

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د صلاح الدين زرال	أستاذ	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2	رئيسا
د. كمال قادري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2	مشرفا ومقررا
أ. د محمد زهار	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. خالد هدنة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

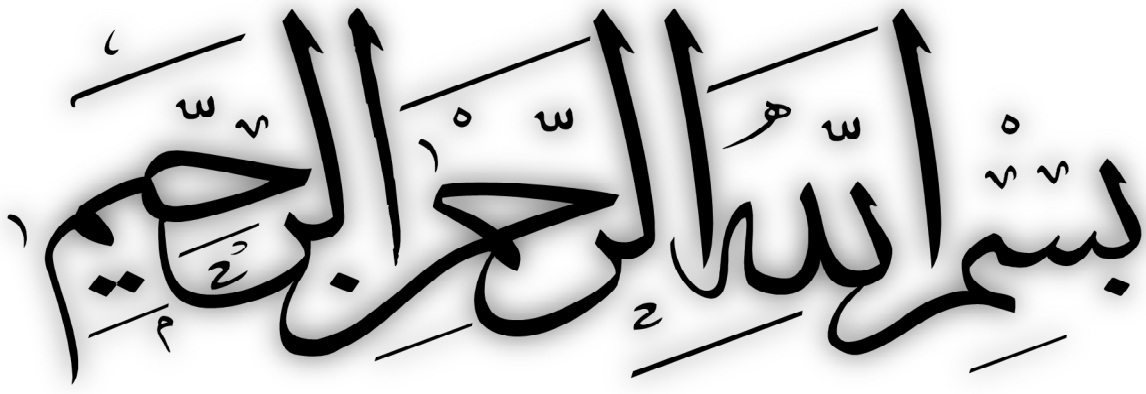
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾

[النساء: 82]

كلمة شكر

أشكر الله العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه**». (رواه أبو داود)

ويقول عليه الصلاة والسلام: «**لا يشكر الله من لم يشكر الناس**».

(رواه أحمد وأبو داود)

من هذا المنطلق أرى أنّه من الواجب عليّ أن أقدّم شكري وتقديري لجامعة محمد لمين دباغين التي أتاحت لي فرصة الدراسة بها.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور كمال قادري على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما بذله من جهد، وتوجيه، وما أسداه لي من نصح، وأرجو من الله أن أردّ بعض الجميل الذي غمرني به ولو بدعوة صادقة في ظهر الغيب.

كما أودّ أن أزجي آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى والدي الكريمين اللذين أحاطاني بكامل رعايتهما وعطفهما خلال سنوات دراستي التي امتدت زمنا طويلا، فذلك فضل ما بعده فضل.

كما أقدم شكري وتقديري لكل من فاتني شكره.

مـقـدِّمـة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تعد ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي من الظواهر اللغوية التي كثر حولها الكلام والنقاش بين العلماء واللغويين والأدباء والباحثين قديمًا وحديثًا، وقد عدها الكثيرون منهم سمة من سمات العربية، وميزة من مميزاتها، ومظهرًا من مظاهر العبقرية فيها.

يأتي هذا البحث دراسةً لأشهر صور الثراء في العربيّة: الثراء في الألفاظ، والثراء في المعاني، وأعني بالأول أن يدلّ أكثر من لفظٍ على معنىً واحد، وهو ما اصطلح عليه اللغويّون بـ (الترادف)، والثاني أن يدلّ لفظٌ واحدٌ على أكثر من معنى، وهو ما اصطلح عليه اللغويّون بـ (الاشتراك اللفظي)، ويدخل تحته ما إذا كان المعنيان متضادّين، وهو ما أسموه بـ (التضاد)، على أنّ هذين المظهرين دار خلافٌ متكرّرٌ عبر العصور حول وقوعهما في اللغة، فمع أنّ أكثر العلماء قالوا بوقوعهما في اللغة، وألّفوا فيهما، لكنّ بعض العلماء نفوا أحدهما أو كليهما، وذهبوا إلى تفسير ما ورد في اللغة على مذهبهم في الإنكار.

تعد الترادف ظاهرة طبيعية في اللغة، فهي عملية انفجارية شكلية تتم على مستوى اللفظ، إذ تعبر فيها دوالٌّ كثيرة عن مدلول واحد، ولذلك يعبر في (المعجم الوسيط) مثلاً عن الوحدة المعجمية (أصر) بخمس دوال: (أصره) أَصْرًا: عَقَده وشَدَّه. ولواه وعطفه وحبسه. ويقال: أَصَرَه عنه.

كما يرى كثير من الباحثين أن المشترك اللفظي هو القوة الاقتصادية الضاربة للرصيد اللغوي، لأنه يمثل العنصر الجوهري والأساس للثروة اللغوية والفكرية والحضارية، وهو يعتبر **الحالة الطبيعية** الغالبة في اللغة مقارنة بالإفرادية المدلولية (MONOSEMISME) التي أصبحت بحكم الواقع اللغوي تعتبر حالة ثانوية. ويعود ذلك إلى قانون عام سائد في اللغات جميعها، ومفاده: أن أفكار الإنسان غفيرة وكثيرة ووسائل التعبير عنها محدودة، وبتعبير علماء

الأصول: «لا يجب أن يكون لكل معنًى لفظ؛ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى، والألفاظ متناهية والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك».

وعلى الرغم من هذه الأهمية توجد بعض المواقف السلبية عند المحدثين، وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحدِّ أو التخلص من هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات وبالالتباس الدلالي الذي يعتبر في تصورهم داءًا يجب استئصاله.

من خلال ما سبق نستنتج أن ظاهرة الترادف والمشترك اللفظي أصبحت اليوم تطرح العديد من الإشكالات خاصة على مستوى المعجم وصناعته، فلذلك فإن تناولها في إطار اللغة بالدراسة والتحليل، قد يكون أحد السبل لاستثمار هذه الظواهر في تطوير معاجمنا بما يوافق احتياجات المستخدمين لهذه المعاجم لمواكبة هذا العصر.

لقد كان اختيار الموضوع الشغل الشاغل لأي طالب في السنة التحضيرية، ونظرا لما تم ذكره سابقا كانت (ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي في كتابي الفرروق اللغوية، وفقه اللغة – دراسة لسانية تداولية–) موضوعا لمذكرتي.

وقد كان من جملة الحوافز التي دعتني لاختيار هذا الموضوع :

أولا: هذان الموضوعان – الترادف والاشتراك اللفظي – جديران بالوقوف عندهما؛ لما لهما من صلةٍ بعددٍ كثيرٍ من ألفاظ اللغة، لهذا آثرت أن يكون هذا البحث عنهما.

ثانيا: محاولة الكشف عن الطرائق والآليات والأدوات التي عالج بها المعجميون العرب ظاهرة الترادف والمشترك اللفظي؛ وكيف نستفيد من هذه الجهود في ضوء المعرفية الدلالية الحديثة لهذا، وقع الاختيار على كتاب فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي (ت429هـ)، وكتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت 395هـ) ليكونا مدونة هذا البحث.

ثالثا: تكاد البحوث التي تناولت كتاب (الفروق اللغوية) تنحصر في دراسة رأي أبي هلال العسكري في موضوع الترادف وتأكيد رفضه له.

ومن أجل دراسة ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي، اعتمدت **المنهج الوصفي التحليلي**.

وقد تطلبت طبيعة الموضوع ومنهجه أن تقسم هذه المذكرة إلى فصلين يسبقهما مدخل وتليهما خاتمة. وهذه الخطة أراها كافية لطرق أهم جوانب الموضوع ورسم صورة واضحة له.

وقد تناولت في المدخل قضية: **التوازن بين اللفظ والمعنى ودور الترادف والاشتراك اللفظي في تحقيقه**. وقسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: أهمية ثنائية اللفظ والمعني في الثقافة العربية.

المبحث الثاني: مفهوم اللفظ والمعنى.

المبحث الثالث: العلاقة بين اللفظ والمعنى والمعجم.

المبحث الرابع: ثنائية اللفظ والمعنى وظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي.

والمبحث الخامس: نظرة علماء أصول الفقه إلى ثنائية اللفظ والمعنى.

وولجنا بعد ذلك الفصول:

الفصل الأول: ظاهرة الترادف عند اللُّغويين والمعجميين العرب

بحثت فيه ظاهرة الترادف فكانت موزعة على تسعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الترادف وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار.

تعرضت فيه لمفهوم الترادف لغة واصطلاحا، ثم ظاهرة الترادف بين الإثبات والإنكار: عند علماء العربية القدامى، وعند علماء اللغة المحدثين.

المبحث الثاني: أسباب وقوع الترادف.

المبحث الثالث: أنواع الترادف.

المبحث الرابع: مفهوم الترادف عند أبي هلال العسكري من خلال كتابه (الفروق اللغوية).

المبحث الخامس: المعايير والاعتبارات التي اعتمدها أبو هلال العسكري للتفريق بين دلالة المترادفات في كتابه (الفروق اللغوية).

المبحث السادس: نماذج التحليل الدلالي في التفريق بين المترادفات في كتاب (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري.

المبحث السابع: دور السياق في تبيين الفروق الدلالية بين المترادفات.

المبحث الثامن: خصصته لظاهرة الترادف في معاجم المعاني من خلال كتاب (فقه اللغة وسر العربية) لأبي منصور الثعالبي.

المبحث التاسع: تناولت فيه ظاهرة الفروق الدلالية عند أبي منصور الثعالبي من خلال كتاب (فقه اللغة وسر العربية).

الفصل الثاني: ظاهرة الاشتراك اللفظي عنداللُّغويين والمعجميِّين العرب.

بحثت فيه ظاهرة الاشتراك اللفظي فكانت موزعة على سبعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاشتراك اللفظي وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار.

تعرضت فيه لمفهوم الاشتراك اللفظي لغة واصطلاحا، ثم ظاهرة الاشتراك اللفظي بين الإثبات والإنكار: عند علماء العربية القدامى، وعند علماء اللغة المحدثين.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن مفهوم المشترك اللفظي عند الأصوليين.

المبحث الثالث: خصصته لأسباب وقوع الاشتراك اللفظي في اللغة.

المبحث الرابع: خصصته لذكر أنواع الاشتراك اللفظي.

المبحث الخامس: بين المشترك اللفظي والهومونيمي (Homonymy) والبوليسيمي (Polysemy).

المبحث السادس: المشترك اللفظي عند أبي هلال العسكري (ت 395 هـ).

المبحث السابع: ظاهرة الاشتراك اللفظي عند أبي منصور الثعالبي من خلال كتاب (فقه اللغة وسر العربية).

المبحث الثامن: السياق وأثر في دلالة المشترك اللفظي.

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلاله.

ولقد اعتمد البحث على مجموعة من الدراسات التي كانت عونا للإحاطة بأهم جوانبه، نذكر أهمها: فبعد كتابي (الفروق اللغوية) و(فقه اللغة وسر العربية)، نذكر دراسة الباحث حاكم مالك الزيادي: **الترادف في اللغة، والتحليلي الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)** للباحث محي الدين محسب، **والفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق**، للدكتور عمر عبد المعطي أبو العينين. إضافة لكتاب: **علم الدلالة** لأحمد مختار عمر، وكتاب: **دور الكلمة في اللغة** لستيفن أولمان ترجمة الدكتور كمال بشر.

وقد واجهتني عدة صعوبات أثناء البحث لعلّ أهمّها تشعب الموضوع واتساعه وكثرة الخلاف فيه سواء عند القدماء والمحدثين، فظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي لا تزال محل خلاف إلى يومنا هذا، لذلك كان من الصعب جدا الإحاطة بكل جوانب الموضوع، إضافة إلى قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الترادف والاشتراك اللفظي في إطار لساني حديث، فمعظم الدراسات التي كان موضوعها الترادف والاشتراك اللفظي تكاد تقدم نفس الأطروحات حول هذه الظواهر، ناهيك عن نقص الدراسات التي تناولت كتابي (الفروق اللغوية) و(فقه اللغة وسر العربية) من الناحية المعجمية الدلالية، ونود أن نشير هنا إلى أن أبا هلال العسكري كثيرا ما كان يميل إلى التحليلات الفلسفية والفقهية واستيعابها وفهمها يستوجب العودة إلى مراجع متخصصة، وعموما كان التعامل مع كتاب (الفروق اللغوية) صعبا إلى حد ما.

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الذي كان وراء هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على سوقه، توجيهًا وتقويمًا، وكان حريصا على البحث أكثر من صاحبه، الأستاذ الدكتور كمال قادري، فقد ترك بصمات واضحة جدًّا على الرسالة وصاحبها، وأقول صدقًا وأشهد حقا بأنّ المشرف قد عامل طالبه معاملة الزميل والصديق، لا معاملة الأستاذ والطالب، فشكرا له، ولا أجد ما أجازيه به إلّا دعوةً صادقة في ظهر الغيب، فجزاه الله خيرًا.

مدخل:

التوازن بين اللفظ والمعنى ودور الترادف والاشتراك اللفظي في تحقيقه

1. أهمية ثنائية اللفظ والمعنى:

تأتي ثنائية اللفظ والمعنى في صدارة المباحث التي كانت محط اهتمام وعناية الباحثين والدارسين قديما وحديثا على اختلاف بيئاتهم ومعارفهم، فتعددت حولها النظريات وتضاربت حولها الآراء، واختلفت المناهج والمصطلحات من بيئة لأخرى. واختلفت طرق المعالجة، «هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين واستأثرت باهتمام البلاغيين المشتغلين بالنقد، نقد الشعر ونقد النثر دع عنك المفسرين والشرَّاح الذين تشكل العلاقة بين اللفظ والمعنَى موضوع اهتمامهم العلني والصريح»[1] لتصبح «**قضية اللفظ والمعنى إذن قضية ذات طابع استقطابي يمحضها لأن تكون من المسائل الرؤوس في التراث الفكري العربي بوجه عام**»[2]، وهذا راجع إلى أن الاهتمام بها كان يستهدف أساسا خدمة النص القرآني، ودراسته بغية الوصول إلى معانيه وفهمها.

وعن مدى أهمية وخطورة هذه القضية يقول الباحث أحمد الودرني مشيرا إلى تغلغل هذه القضية في جذور الثقافة العربية الإسلامية وهو يدرس أصول هذه القضية من مرحلة تكونها الجنيني منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم وصولاً إلى اكتمالها وبروزها كقضية من القضايا الرؤوس في ثقافتنا العربية: «فأبرز صعوبة واجهتنا لا تتمثل فقط في الطابع الإشكالي لقضية اللفظ والمعنى في الخطاب النقدي القديم **بل في اختراق هذه القضية للثقافة العربية الإسلامية بوجه عام**، إذ هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد والمفسرين والشراح مما جعلها تحتل موقعاً مركزياً في الفكر العربي. فما من أحد من العرب القدامى من الذين اهتموا بقضايا اللسان والنص نحواً وبلاغة وشعراً وتفسيراً ونقداً إلاَّ وتكلم على الزوج

(1)- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية)، ط2. المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء: 1991، ص 41.

(2)- أحمد الودرني، قضية اللفظ والمعنى (ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن 7هـ/13م)، ط1. دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1424هـ/2004م، مجلد 1، ص 11.

لفظ/معنى. هكذا وجدنا أنفسنا بإزاء قضية تتجاوز التراث النقدي والبلاغي إلى التراث التفسيري واللغوي والفقهي والكلامي والفلسفي»[1].

وهكذا لم تكن بيئة اللغويين في منأى عن دراسة طبيعة العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، والكشف عن بعض جوانبها، ولقد كانت معالجتهم لظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد في اللغة العربية، واختلافهم الواسع حول إنكار وجودها في اللغة وإثباتها هو المجال الذي أطر تناولهم ومعالجتهم العلاقة بين اللفظ والمعنى.

ولما كانت اللغة في ظاهرها أصواتاً تعبر عن معان، لذا فإن جوهر البحث اللغوي يقوم على دراسة العلاقة بين عنصري اللفظ والمعنى، لأن كل متكلم أو سامع يدور في فلك الألفاظ ومعانيها، ولأن كلّ معرفة لا تعدو أن تكون أفكاراً أو معاني تحملها الألفاظ، لذلك كانت الألفاظ بمعانيها محوراً لدراسات شتى قام بها إلى جانب اللغويين الأدباء والنقاد والفقهاء، والفلاسفة والمناطقة، وعلى هذا فالاهتمام بالدلالة وقضاياها من أقدم اهتمامات الإنسان الفكرية، ولكن دراستها تختلف باختلاف وجهات النظر إلى المعنى.

ولعل الدافع أيضاً وراء اهتمام الفقهاء والمفسرين وعلماء أصول الفقه وسبب معالجتهم لقضية اللفظ والمعنى هو «لما لها من أثر واضح في تبيين أحكام الدين وفهم روح العقيدة فهماً صحيحاً، ومن ثم تجد كثيراً من كتب الفقهاء والمفسرين تبدأ بدراسة اللفظ والمعنى، وقد فصلوا الأمر في ذلك تفصيلاً، وقتلوه بحثاً، وهذا شأن كثير من علماء المسلمين الذين يرون أن اللغة تتصل بجميع فروع المعرفة الإنسانية»[2].

ومن الباحثين من جعل هذه القضية (ثنائية اللفظ والمعنى) من «أولى قضايا البحث اللغوي في الدراسات اللغوية عامة، وهي من القضايا المهمة التي شغلت الفكر الإنساني لما

(1)- أحمد الودرني، قضية اللفظ والمعنى، ص 38.

(2)- محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002. ص18.

لها من صلة وطيدة بوظيفة اللغة في الاتصال الإنساني»[1]. ولما كانت «الغاية الأساسية من استعمال اللغة هي الإبلاغ، ولا يتم الإبلاغ إلاَّ إذا حمّل الدليل اللغوي المستعمل دلالة ما، ومن هذه الخاصية الإبلاغية تولدت في الدليل اللغوي ثنائية لا ينفصل مكوناها: هما (1) الشكل الذي تحصره اللسانيات الغربية في (الصوت) (Son)[...] (2) المحتوى الذي يوافقه عادة (المعنى) (Sens). **فالصوت والمعنى** هما المكونان لوجهي الدليل: أي الدال والمدلول اللذين كانا منطلق اللسانيات الحديثة الأساسيّ»[2]، فإذا كان الصوت والمعنى هما المكونان لوجهي الدليل اللغوي فيجب أن ننوه بأن «الأصوات والأفكار لا تتخذ شكلها المحدد إلاَّ حينما تصاغ في لسانٍ محدد»[3]. ومن هنا ندرك تلك العلاقة بين الصوت والمعنى من جهة واللغة من جهة ثانية.

وعن مدى مشروعية هذا الموضوع (ثنائية اللفظ والمعنى) كمدخل لدراسة ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي يقول الباحث فايز الداية: «إن الدرس الدلالي يتطلب مناقشة لهذين العنصرين: اللفظ والمعنى اللذين يكونان صورتين للكلمة لا انفصال للواحدة منهما عن الأخرى، ويعد تحليلهما منطلقاً لمعالجة المشكلات الدلالية الأخرى. وفي مضمار كدراستنا للدلالة تُسْتَكمل وجوه القضايا بهذا التناول للفظ والمعنى وما يتصل بهما»[4].

(1)- محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، ص18.

(2)- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م، ص ص 44 - 45.

(3)- مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، ط1. دار توبقال، الدار البيضاء – المغرب 1987، ص 42.

(4)- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص30.

2. مفهوم اللفظ والمعنى:

إنَّ للعلماء منهجا خاصا يسيرون عليه في التعريف بالمصطلحات حيث يبدؤون ببيان المعنى اللغوي للمصطلح قبل تعريفه الاصطلاحي؛ ليكون تمهيداً وتأصيلاً للمعنى الاصطلاحي. وعلى هذا المنهج نسير في التعريف بمصطلحي (اللفظ والمعنى): جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ): «اللام والفاء والظاء كلمة صحيحة تدل على طرح الشيء؛ وغالب ذلك أن يكون من الفم. تقول: لفظ بالكلام يَلْفِظ لَفْظا. ولفظتُ الشيءَ من فمي. واللَّافِظَة: الدِّيك، ويقال الرَّحى، والبحر... وهو شيء ملفوظٌ ولفيظ»[1].

وفي لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ): «اللّفْظُ: أن ترمي بشيءٍ كان في فيك، والفعلُ لَفَظَ الشَّيءَ. يُقال: لفظتُ الشيء من فمي ألفظه لفظا رميته. وذلك الشيء لُفَاظَةٌ، ...قال ابن برّيّ، واسم ذلك الملفوظ لُفاظَةٌ ولُفَاظٌ ولَفِيظٌ و**لَفْظٌ**. وقال ابن سيدهْ: لَفَظَ الشيءَ وبالشيءِ يَلْفِظُ لَفْظاً، فهو مَلْفُوظٌ ولَفِيظٌ: رمى.

ولَفَظَ بالشيءِ، يلْفِظُ لَفْظاً: تكلَّمَ. وفي التنزيل العزيز: ﴿ **مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾ [ق: 18]. ولفظت بالكلام وتَلَفَّظْتُ به، أي تَكَلَّمْت به. واللفظ: واحدُ

(1)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/1979م، مادة (لفظ)، ج5، ص 259.

الألفاظ، وهو في الأصل مَصْدَرٌ»[1]. وفي القاموس المحيط: «لفظه، ولفظ به، كضرب وسمع: رماه، فهو ملفوظ ولفيظ، ولفظ بالكلام: نطق كتلفظ»[2].

وعن التعريف الاصطلاحي للفظ، يقول أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ): «واللفظ في – أصل اللغة – مصدر بمعنى الرمي، وهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملا أو مستعملا، صادرا من الفم أو لا، **لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا أو أكثر، مهملا، أو مستعملا**»[3].

ويقول أيضاً: «وما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فهو صوت، وإن اشتمل ولم يفد معنىً فهو لفظ، وإن أفاد معنىً فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يُفِد نسبة مقصودة فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فَكَلِمٌ»[4].

وعن المعنى اللغوي للطرف الآخر للثنائية (المعنى):

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ): «(عنى) العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني دالٌّ على خضوعٍ وذلّ، والثالث ظهور شيء وبروزه.

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت، مادة (لفظ)، ج45، ص 4053.

(2)- الفيروزأبادي (محمد بن يعقوب، ت817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1419هـ/1998م، مادة (لفظ)، ص 698 .

(3)- أبو البقاء الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ت 1094هـ/ 1683م)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، 1419هـ/1998م، ص 795.

(4)- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 562.

فالأول منه عُنيت بالأمر وبالحاجة. قال ابن الأعرابيّ: عنيَ بحاجتي وعُني – وغيره قال أيضاً ذلك. ويقال مثل ذلك: تعنَّيت أيضاً، كل ذلك يقال – عناية وعُنِيّاً فأنا معنّى به وعَنٍ به. قال الأصمعي لا يقال عَنِيَ. قال الفرّاء: رجل عانٍ بأمري، أي معنيٌّ به...

ومن الباب: عَناني هذا الأمر يعنِيني عناية، وأنا معنيٌّ [به]. واعتنيت به وبأمره»[1].

وسنكتفي بإيراد الأصل الأول من الأصول الثلاثة التي حددها ابن فارس لمادة (عنى).

أمَّا الباحث محمد حسن حسن جبل فيقول: «وفي ضوء الاستعمالات اللغوية بتركيب (عنو/عنا) نقرر أن المعنى الشامل أو العام لاستعمالات التركيبين هو **احتباس شديد (تضييقاً أو استمراراً) مع ظهور ما**»[2]، وهو في كتابه: المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً) يعرض لثلاثة استعمالات مختلفة للتركيب (عنى/عنا) حسب تعبيره ويرى بأنها لا تخرج عن معنى شامل هو **الاحتباس شديد (تضييقاً أو استمراراً) مع ظهور ما**[3]:

أ. يقول الجوهري (ت292هـ) في صحاحه: «عنا فيهم فلانٌ أسيراً يعنو، وعنِي فيهم يعنى: أقام فيهم على إساره واحتبس»[4]، وجاء أيضاً في لسان العرب: «وعَنَوْتُ فيهم وعَنَيْتُ عُنُوّاً وعَنَاء: صرت أَسيراً. وأَعْنَيْتُه: أَسَرْتُهُ. وقال أبو الهيثم: العَناء الحبس في شدَّة وذُلٍّ. يقال: عنا الرّجل يعنو عُنُوّاً وعَناءً إذا ذلَّ لك واستأسر. قال: وعنَّيْتُهُ أعنيه تَعْنِيَةً، إذا

(1)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (لفظ)، ج4، ص 146.

(2)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً)، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ص62.

(3)- المرجع نفسه، ص 62.

(4)- إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت292هـ)، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، كانون الثاني/ يناير 1990، مادة (عنا)، مجلد 6، ص 2440.

أَسَرْتُهُ وحبَسْتُه مُضَيِّقاً عَلَيْه. وفي الحديث: اتقوا الله في النِّساء فإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ، أي أسرى أو كالأسرى؛ واحدة العَوانِي عانِيَةٌ، وهي الأسيرةُ.

وعَنَّيْتُه: حَبَسْتُهُ حَبْساً طويلاً، وكلُّ حبسٍ طويلٍ تَعْنِيَةٌ»[1].

وعن تحقق معنى الاحتباس والظهور في هذا الاستعمال يقول محمد حسن جبل: «**فالاحتباس** هنا هو الأسر. وقد قيد بالشدة والذل والتضييق مرة، ووصف بالطول أخرى. **والظهور** أن الأسير لم يكن يُخفَى في بطن سجن مثلاً، فقد كانوا يقيدونهم أو يسخرونهم في العمل، مكتفين بأن الظروف المحيطة تحيل هَرَبَهم. وبهذا وُصِفَ النساء بأنّهنّ عَوَان عند أزواجهن، أي مقيدات إليهم بعقد النكاح، هذا مع ظهورهنّ وتصرفهنّ»[2].

ب. «وعنى فيه الأكل يعنَى، شاذة: نَجَع؛ لم يحكها غير أبي عبيد...، الفراء: ما يعنَى فيه الأكل أي ما يَنْجَعُ، عَنَى يَعْنَى. الفراء: شَرِبَ اللَّبَن شهراً فلم يعْنَ فيه»[3].

وعن تحقق معنى الاحتباس والظهور في هذا الاستعمال يقول: «فالطعام يكون في البطن ويبقى أثره فيها، وهذا هو **الاحتباس الشديد**، ونحوعُه **ظهور أثره** على البدن سِمَناً وانتبارا»[4].

ج. نقل الجوهري عن ابن السكيت: «قال ابن السكيت: عَنَت الأرض بالنبات تَعْنُو عُنُوّاً، وتعنِي أيضاً عن الكسائي، إذا ظهر نبتها. يقال: لم تَعْنُ بلادنا بشيء ولم تعنِ: إذا لم تُنْبِتْ شيئاً. قال ذو الرمة:

وَ لَـمْ يَبْـقَ بِالخَلْصَـاء مِمَّـا عَنَـتْ بـه مـــن الرُطْـــبِ إلاَّ يُبْسُـــهَا وَهَجِيرُهـــا

(1)- لسان العرب، ابن منظور، مادة (عنا)، ج30، ص 3144.
(2)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً)، ص62.
(3)- لسان العرب، ابن منظور، مادة (عنا)، ج30 ص ص 3145.
(4)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً)، ص62.

ما أعْنَت الأرض شيئاً: أي ما أَنْبَتَت»[1].

وعن تحقق معنى الاحتباس والظهور في هذا الاستعمال يقول: «فالنبات ظاهر على وجه الأرض، لكن بذوره – أو أصوله – محتبسة في باطن الأرض تُمْسِكُه بها، ولولاها ما نبت النبات»[2].

وعن مدى الاتساق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي يقول: «وكل هذا يعني أن معنى اللفظ هو (الشيء) المحتبس وراءه، ولا يكون ذلك الاحتباس إلا في الذهن؛ لأننا نشعر بوجود معنى الكلمة في أذهاننا، ونتعامل بذلك في غياب المقابل المادي المسمى باللفظ، فاللفظ ظاهر مسموع أو مقروء، والمعنى محتبس وراءه وإزاءه. ومن هنا جاء في التعريف الاصطلاحي للمعنى: (المعاني هي الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ) فالصورة الذهنية هي المحتبسة في الذهن...، وإنما نريد أن نلفت إلى أن هذا المعنى اللغوي لكلمة (معنى) متسق مع المعنى العام لتركيب (عنو/عني)، وهو الدلالة على احتباس شيء على شدّة أو كره في باطن، بحيث يظهر ما يدل على وجوده فيه – أي وجود المحبوس في ذلك الباطن. ومن أوضح ما يؤخذ ذلك منه قولهم: عنى فيه الأكل كرمى وسعى: نَجَعَ: (أفاد واستقر أثره في باطنه بقوة ووضوح حتى ظهر على بدنه)، وعَنَت الأرض بالنبات: أظهرته (قبلت البَذر، فنبت له جِذر أمسكه وشدّه إلى باطنها، ونما سائره فظهر على وجه الأرض)»[3]. وبهذا يكون المعني الاصطلاحي لـ (المعنى) متسقا مع مع المعنى اللغوي ومع المعنى العام للتركيب (عنى).

3. اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالمعجم:

لطالما كان وما زال القرآن الكريم نقطة الانطلاق في الدرس اللغوي العربي قديما إذ «يعد تفسير معاني القرآن الكريم نواة البحث اللغوي عند العرب، أو بداية البحث اللغوي وباكورة البحث الدلالي، ...، وما يعرف بمسائل نافع بن الأزرق، والأخيرة عبارة عن مناظرة

(1)- الجوهري، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مجلد 6، مادة (عنا)، ص 2440.
(2)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي، ص63.
(3)- المرجع نفسه، ص64.

بين نافع بن الأزرق الخارجي، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وهي مسائل عن معاني ألفاظ من غريب القرآن الكريم سأل نافع بن الأزرق (ت 65هـ) عنها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ت 68هـ)، وطالبه بأن يأتي بشواهد على ما فسره من معاني الألفاظ من شعر العرب...

وترجع أهميتها إلى أنها أول ما يعرف من آثار التفسير اللغوي للقرآن الكريم، وأول ما يعرف في **باب الاحتجاج لمعاني ألفاظ القرآن بالشعر** وأن ما فيها من تفسير ألفاظ من غريب القرآن والاستشهاد عليها مسند إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وأن هذا العمل جاء في حقبة صدر الإسلام»[1].

وهكذا توسع البحث اللغوي في عصر التابعين، وانفصل التفسير اللغوي عن التفسير المتعلق بالمسائل الدينية، وشمل البحث اللغة من جميع جوانبها، وجمع الشعر وما أثر عن العرب، وبدأت مرحلة جمع اللغة ووضع قواعد العربية، والهدف من وراء ذلك فهم القرآن الكريم وكشف أسراره ودلالاته. وذلك عن طريق الإلمام باللغة وعلومها ولهذا نشأت فروع المعرفة الأولى في أحضان القرآن الكريم، **وتنوع البحث الدلالي إلى عدة فروع جميعها تقوم على المعنى واللفظ**.

ونتيجة لكل ما سبق وفي محاولة لربط هذه القضية بمباحث المعجمية وتلمس مظاهر اختراق أو بعبارة أخرى حضور هذه الثنائية (لفظ/معنى) في قضايا المعجم وصناعته عند المعجميين العرب كان لا بد لنا أن ننطلق من مفهوم اللغة عند لغوييننا العرب القدامى ومن أشهر هذه التعريفات وأدقها، تعريف ابن جني بقوله: «اللغة **أصوات** يعبّر بها كل قوم عن

(1)- محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، ص ص 47، 48.

أغراضهم»[1] أي أن الألفاظ شطر اللغة والمعاني شطرها الآخر. ولهذا نجد كل التعريفات التي تناولت اللغة بالتعريف لا تخلو من هذه الثنائية أي (اللفظ والمعنى).

«اللغة صوت ومعنى. وعلى النظرية اللغوية أن ترصد المبادئ والقواعد التي تتحكم في الربط بين الأصوات والمعاني. ولهذا تفترض النظرية اللغوية أن المتكلم. حين ينتج متواليات لُغَتِهِ، ينطلق من تمثيلين: تمثيل صوتي وتمثيل دلالي، ويعكس التمثيل الصوتي الكيفية التي تؤدى بها الجملة صوتيا، ويعكس التمثيل الدلالي ما تفيده من معنى. بهذا المعنى تعتبر النظرية اللغوية نسقاً من المبادئ والقواعد النحوية التي تربط بين الصورة الصوتية والصورة الدلالية (أو المنطقية). وبهذا يكون المشكل هو معرفة طريقة إسقاط المعاني فيما يقابلها من صور صوتية، وبعبارة استعارية، فإن على النظرية أن ترصد كيفية (امتلاء) الأصوات بالدلالات. غير أن النظرية تحتاج، قبل كل هذا، أن تحدد طبيعة هذا الإسقاط وأشكاله وضوابطه»[2]. وباعتبار علم المعاجم جزءاً لا يتجزأ من النظرية اللغوية وفرعاً من فروعها، «ويتبين من تعريف المعجم – بمفهوميه[*] – أن المفردات أو الوحدات المعجمية هي المكونة له، ... فإن الوحدات التي

---

(1)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1، ص 33.

(2)- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، 2000، ص 9.

(*)- «لمصطلح (معجم) في اللسانيات الحديثة مفهومان: الأول عامّ، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعية لغويّة ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي أنه مجموع المفردات المكونة للغة ما من واللغات والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبرّوا بها عن أغراضهم. وإذن فإن المعجم بهذا المفهوم الأول هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية المشتمل على ما تحصل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالة، إمّا بذاتها وإما مقترنة بغيرها منتظمة في سياق ما. وهو بهذا المفهوم معبّر عمّا يسمى «مقدرة» (Compétence) الجماعة اللغوية. وهو يقابل المصطلح الفرنسي (Lexique) والمصطلح الإنغليزي (Lexicon).

ومفهوم المصطلح الثاني خاص، وهو أنه مدونة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب، ومرتبة ومعرفة بنوع من **الترتيب والتعريف**. وقد تكون المفردات المدونة مفردات مؤلف من المؤلفين (مثل معجم الجاحظ، أو معجم ابن خلدون)، أو مفردات اللغة في فترة من فترات حياتها (مثل معجم عربية

تكونه – وهي الأدلة – تتأسس على ركنين: هما الدَّال (Signifiant) والمدلول (Signifié)، والدَّال – وهو رمز لغوي محض – لا يتحقق إلاَّ من خلال صلته بالمدلول من حيث هو مُرْجِع إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مُرجع إلى مفهوم»[1].

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن المعجم ينتهي به المطاف بأن يكون **وحدة كبرى تتأسس هي الأخرى على ركنين أساسيين**، انطلاقاً من وحداته الصغرى (المفردات أو الوحدات المعجمية). لهذا كانت قضية المداخل وطريقة ترتيبها وقضية التعريف داخل المعجم هما الركنان الأساسيَّان اللذان يقوم عليهما وجود المعجم، فقضية وضع المداخل وترتيبها والتي تعالج على مستوى ما يسمى بـ(الوضع) وهذا الأخير له ارتباط وثيق باللفظ وبعبارة أخرى فإنها ترتبط بـ«وجه دالٍّ مشتمل على بنية صرفية وتأليف صوتي»[2] وهذا يعني أنها تندرج أو تنضوي تحت الطرف الأول من الثنائية التي نحن بصددها ونقصد (اللفظ)، نحن هنا إذ نتكلم عمَّا يسمى بـ(معاجم الألفاظ)، «فإذا كان مبدأ الجمع – كما رأينا من قبل – يمثل الخطوة الأولى في فن صناعة المعجم فإن مبدأ الوضع يمثل الخطوة الحاسمة في هذا الفن، ... وقد عرفت المعاجم العربية التراثية طرقاً مختلفة في الوضع، بحيث تصلح هذه الطرق معياراً في

= القرن الثالث الهجري)، أو مصطلحات علم من العلوم (مثل معجم الطب)، أو فن من الفنون (مثل معجم البناء). وقد يكون الكتاب ذا منحى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي)، ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح «القاموس»، ويقابله في الفرنسية مصطلح Dictionnaire، وفي الإنغليزية مصطلح Dictionary.» (إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 7، 8.).

(1)- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 8، 9.

(2)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م، ص 16.

تقسيم هذه المعاجم إلى مدارس مختلفة»[1]. أمَّا الركن الثاني للمعجم فهو التعريف باعتباره الأداة الرئيسية في تقديم المعلومات الدلالية عن اللفظ في مختلف استعمالاته وحالاته. ولهذا يرتبط التعريف بالطرف الثاني من ثنائية اللفظ والمعنى أي (المعنى). وبهذا فإن المعجم بمكوناته المدخل والتعريف لم يخرج عن العلامة اللغوي وما تتكون منه من دال ومدلول.

إن الحديث عن ثنائية اللفظ والمعنى وعلاقتها بالمعجم يدفعنا إلى التطرق كذلك لحقيقة المعجم؛ فـ«المعجم يرصد كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلاً للجانب الدلالي للغة، وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة، أي أن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها»[2]، ولعل هذا ما يؤكده الباحث عبد السلام المسدي بقوله: «إن لحظة الاتصال بالقاموس كلحظة التعامل مع أي مادة معجمية: **كلتاهما تستكمل الوعي بإيبستيمية المعنى**، وهو وعي مأتاه الإحساس بتماهي المدلول به (اللفظ) والمدلول عليه (المعنى) عقب الإحساس **بقدرة كليهما على الانفصال عن الآخر**»[3].

فالوحدة الحاصلة بين الدال والمدلول أو (اللفظ والمعنى) أو (تماهي المدلول به والمدلول عليه) على مستوى العلامة اللغوية أو الدليل اللغوي، تختفي وينفصل اللفظ عن المعنى على مستوى المعجم مؤقتا، وفي لحظة معينة وهي لحظة الاتصال بالقاموس على حد تعبير عبد السلام المسدي، «وفي كل الأحوال فأنت بحضرة قاموس اللغة لا يفتأ أمرك متراوحاً بين خطابين: يتحدث إليك وكأنك عالم بـ**اللفظ** المدلول به من حيث هو ملفوظٌ لا غير، ويُحدّثك عنه كما لو أنك لا تعرف من أمر **معناه** شيئاً، فكأنك على صلة بالمدلول به (اللفظ) وعلى غير صلة بالمدلول عليه (المعنى)، **فيخاطبك فاصلاً لك هذا عن ذاك**. وبغير

(1)- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 118، 119.

(2)- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ط1، دار السلام، القاهرة، 1427هـ/2006، ص 249.

(3)- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003. ص 58.

هذا التأويل الغائص في إيبستيمية المعنى لا يستساغ أن معاجم اللغة – في كل الألسنة – تأتيك باللفظ، وتأتيك بدلالته، وتأتيك بالشواهد المنتقاة من فحول الكَتَبة تقدم لك التعريف المستخلص من الشاهد، ثم تأتيك بذاك الشاهد استدلالا على صواب ما استَخْلَصَتْه سلفاً منه»[1].

وغير بعيد عن هذا يقول الباحث محمد عابد الجابري: «وانطلاقًا من هذا الشاغل الابستيمولوجي نسجّل، بادئ ذي بدء، أنَّ أول ما لفت الانتباه في الدراسات والأبحاث البيانية، سواء في اللغة أو النحو أو الفقه أو الكلام أو البلاغة أو النقد الأدبي هو ميلها العام والواضح إلى النظر إلى اللفظ والمعنى ككيانين منفصلين، أو على الأقل كطرفين يتمتع كل منهما بنسبة واسعة من الاستقلال عن الآخر. نجد هذا واضحا في الطريقة التي سلكها اللغويون في جمع اللغة ووضع المعاجم لها، وهي بصورة عامة طريقة الخليل بن أحمد التي انطلق فيها من حصر الألفاظ الممكن تركيبها من الحروف الهجائيَّة العربيَّة والبحث فيها عما له معنى أي (المستعمل) وعما ليس له معنى أي (المهمل). لقد كرست هذه الطريقة النظر إلى الألفاظ كفروض نظرية أو ممكنات ذهنية يمكن أن يكون العرب قد استعملوها في مخاطباتهم وتسمياتهم للأشياء ويمكن أن يكونوا قد أهملوها. ولما كان تحقيق تلك الفروض يتم بالرجوع إلى السماع، أي إلى نوع من الاستقراء لكلام العرب، وبما أن هذا الاستقراء لم يكن، ولا كان بالإمكان أن يكون، استقراءً تامًّا نظرًا لتعدد القبائل العربيَّة واختلاف لهجاتها وتباعد منازلها إلخ .. فإن (المهمل) لم يكن، في عصر التدوين على الأقل، ينظر إليه على أنه مهمل بصفة نهائية، بل فقط بصفة (مؤقتة)، وبالتالي فلقد كان يتمتع بنوع من (الوجود) أو (الكيان) حتى ولو لم يكن له معنى. ولهذا نجد بعض اللغويين يعرّفون الكلام بأنّه (ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة) دون أن يشترطوا فيه أن يكون مفيدًا لمعنى ولا وقوع المواضعة عليه، وإنما قسموه إلى المهمل والمستعمل وقد (وصفو المهمل بأنه كلام وإن لم يوضع

(1)- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص ص 60، 61.

لشيء). ومعنى ذلك أنّ اللفظ العربيّ يتمتّع منذ البدء بكيان خاص به في استقلال عن (المعنى). ومن هنا ستكون العلاقة بين اللفظ والمعنى من تلك العلاقات التي يمكن أن تأخذ اتجاهات متعدّدة وتخضع لمحددات مختلفة»[1].

ولما كانت القضية المعجمية قضية دلالية في جوهرها فإن مشاكل المعنى أو علم الدلالة إن صح التعبير قد انسحبت على المعجم، «ولقد دعا هذا الأمر اللغويين إلى التساؤل هل ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته أم لا؟ تقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلاً من **المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به** ما زالا يستعصيان على المحاولات الرامية إلى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية»[2].

لهذا «ومع كل ما سلف يبقى إشكال الدلالة قائماً من الناحية المبدئية، ويبقى معه التشتت المعرفي بفعل المماحكة المنهجية التي آلت إليها الأبحاث في الكلمة وهي قائمة الكيان، مستوية التركيب، **ككتلة متجمّعة من المعنى عناصره شتَّى وبناؤه واحد**. وذلك ما حصل مع **المعجمية بكل وجهاتها العملية: من جمع ألفاظ اللغة وترتيب جداولها، إلى صناعة المعجم، إلى ضبط التعريف وقضايا الحد فيه**. وغير بعيد عن هذه المماحكة المعرفية البحث في خصائص المصطلحات التي يمتاز بها كل حقل علمي، وكيف تنشأ المصطلحية داخل اللغة وكأنها مواضعة عرفيَّة قد زرعت بين حنايا مواضعة عرفية أخرى»[3]. وبهذا يكون المعجم من أبرز المجالات التي تعكس مشاكل المعنى لا سميا قضية التعريف[4] أو

(1)- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربيَّة)، ص ص 41، 42.

(2)- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص ص 247، 248.

(3)- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص ص 50، 51.

(4)- ينظر: الجيلالي حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

ما يسمى شرح المعنى، ومما يؤكد هذا أكثر أن جل الدراسات التي كتبت عن المعاجم العربية القديم منها والحديث، وأظهر الكثير من نقائصها وعيوبها، قد ركز اهتمامه على قضية التعريف في المعجم، وفي المقابل فإن قضية المداخل من حيث ترتيبها لم تنل الاهتمام ذاته. كما لا ننسى أن ننوه بأن سبب وجود المعجم هو (المعنى) لأن المعجم ظهر أول مرة بوصفه وسيلة لشرح معاني المفردات، وتيسير فهم النصوص. ولهذا فإن «صناعة المعاجم كانت رائدة في التطرق لمشكل المعنى داخل الحقل اللغوي. فالمعاجم والقواميس قائمة على تقديم معاني ألفاظ اللغة التي ترصدها. إلاَّ أنَّ هذه الصناعة لم تقدم نظرية حول طبيعة المعنى في اللغة، رغم أنها زودتنا بأحكام وصفية تتضمن فكرة معينة حول ما هو معنى وما ليس كذلك»[1].

فكل النصوص السابقة لا تفتأ تؤكد حقيقة اعتبار مشاكل المعنى والمعجم شيئاً واحداً. فلما استعصى المعنى على النمذجة النسقية على غرار بعض العلوم اللسانية، طُرحت أيضاً مسألة غياب النظام عن المعجم وعدم صلاحيته للجدولة على حد تعبير الباحث تمام حسان[2]، وأما عن طريقة المعجم في التعامل مع الكلمة لفظاً ومعنىً يقول الباحث عبد السلام المسدي: «فكل المعاجم تحدثك عن معنى الألفاظ وتريد منك أن تصطنع لنفسك حالة ذهنية تقبَل فيها أنك تعرف اللفظ فتبحث عنه، ولكنك تجهل المعنى – كلّه أو بعضه – ثم تأخذ سبيلك إلى معمار الدلالات خطوة خطوة، ومع كل الخطى تزيح عن نفسك ستائر الجهل بالمعنى ستراً فستراً، حتى تنتهي وقد أصبح المدلول به لديك **– وهو اللفظ** – متماهيا مع المدلول عليه وهو **المضمون**، فتنجح في اختبار قراءة القاموس وتوقّع بالتالي على فلاح أهل المعجم في الامتحان الذي اجتازوه عند تأليفهم للقاموس»[3].

(1)- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص ص 13، 14.

(2)- ينظر: تمام حسان اللغة، العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، 1994، الفصل السابع: المعجم، من الصفحة 311 إلى 334.

(3)-عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص 61.

والمتأمل لهذا النص ونصوص غيرها للباحث نفسه[1] وهو يتحدث عن استعصاء المعنى وصعوبة الظفر به خاصة على مستوى المعجم الذي يعتبر من الناحية النظرية الخالصة، من أفضل المصادر التي تحدد المعنى، على حد تعبير الباحث حلمي خليل[2]. فعلى الرغم من هذا فهو يرى أن طريقة معالجة المعاجم للمعنى لا ترقى إلى تأسيس معرفة صارمة يوثق بها في أمرها.

ولنستكمل توضيح العلاقة بين ثنائية اللفظ–المعنى من جهة والمعجم من جهة أخرى، والمعجم العربي تحديداً، رأينا أن يكون هذا من خلال أول وأهم عمل معجمي عربي وهو كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وخاصة مقدمة هذا الكتاب. فإذا كانت الكلمة تقوم على اللفظ والمعنى أو(الدال والمدلول) فإن الخليل قد «درس (الكلمة) من حيث هي (وحدة معجمية: منتمية إلى نظام – هو المعجم – لا يعتبر فيه ما للمفردة من (شكل) فقط – أي من حيث هي ذات بنية صرفية وتأليف صوتي فحسب – بل ينظر فيه إليها باعتبارها (كيانا معقداً) يكونه وجه داليّ مشتمل على بنية صرفية وتأليف صوتي، ووجه مدلولي تبرزه الدلالة المستفادة منها باجتماع المكونين الدالي والمدلولي فيها. وهذان المكونان هما اللذان يجعلان من (الوحدة المعجمية) دليلاً لغوياً»[3].

إن المدقق في المقدمة التي وضعها الخليل لمعجمه، يجد أن الخليل قد اهتم بأربع نقاط هي: الصوت، والبناء، والتقليب، والمستعمل والمهمل. وكلها أمور لا تخرج عن ثنائية اللفظ والمعنى.

(1)- ينظر: عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، الفصل الأول: المعرفة اللغوية وقضية الدلالة (الدلالة والإشكال المعجمي).

(2)- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 80.

(3)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص 16.

فالبنسبة للصوت لم يتوقف اهتمام الخليل بمخارج ومواضع نطقها وإنما تجاوز ذلك إلى دراسة الأحياز والمدارج «لأن تحديد الحيز والمدرج ضروري لفهم طبيعة التأليف في بنية الكلمة العربية، أي إن تصنيف الخليل لأصوات العربية تصنيفاً علمياً نظرياً لم يكن هدف الخليل الأول، وإنما كان هدفه معرفة خصائص البناء الصوتي للكلمة العربية لكي يميز بين المستعمل والمهمل، وبين الأصيل والدخيل من الكلمات في العربية»[1].

وأما عن البناء فيقول الخليل: «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء. وليست من أصل الكلمة»[2] هذا بالنسبة للحد الأقصى في بناء الأسماء والأفعال. «الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثة أحرف. حرف يُبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»[3] والحد الأدنى في الأسماء ثلاثة أحرف أما الأفعال فأدنى ما تكون عليه هو حرفان.

أما الدلالة فلقد كانت حاضرة من خلال المستعمل في مقابل المهمل «فإن الوجه الدّالي بمكونيه الصوتي والصرفي غير كاف وحده لتكوين الدليل اللغوي، بل لا بدّ من ارتباطه بوجه مدلولي ليكون الدليل دليلاً بحق. وقد حدد الخليل بهذه الخصيصة نمطية الوحدات المعجمية الجذرية والجذعية التي يشتمل عليها معجم اللغة من حيث الدلالة في علاقتها بالاستعمال. فإن أي مركب صوتي صامتي وإن توفرت فيه الخصيصة الصرفية فكان ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أ خماسيا لا قيمة له إلا إذا صار وحدة معجمية مستعملة، أي إذا كان له امتداد في الاستعمال فكان دالاً...

(1)- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص 133.

(2)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ج1، ص 48.

(3)- المرجع نفسه، ص 49.

ويمكن بعد هذا أن نستخلص من هذه الخصيصة قاعدة عامة، تصاغ كما يلي: (مركبات حروف المعجم صنفان: مركبات دالة، مستعملة، ومركبات غير دالة، مهملة»[1].

ولهذا ذهب الباحث إبراهيم بن مراد إلى أنه «يمكن عدّ عمل الخليل هذا مرحلة من مراحل الاهتمام **بالنظرية المعجمية العامّة**، فقد تفطن إلى صلة الأصوات والبنية الصرفية والدلالة بالمعجم، فهي المكونات الأساسية للمفردات، ومنها تستمد خصائصها الذاتية، بما أن قوام المعجم المفردات **فإن مكونات المفردات تصبح من مكونات النظرية المعجمية**»[2].

4. ثنائية اللفظ والمعنَى وظاهرتا الترادف والاشتراك اللفظي:

تعتبر قضية المشترك اللفظي وقضية الترادف، قضيتان دلاليتان متقابلتان؛ فإذا كان الترادف هو اشتمال عدة ألفاظ على معنى واحد، فإن الاشتراك هو اشتمال لفظ واحد على عدة معان. والترادف والمشترك، مبحثان ينتميان إلى موضوع واسع، وكبير، وشامل، في التراث العربي الإسلامي، في ما يسمى غالبا بقضية اللفظ والمعنى.

لقد تناول علماء العربية القدامى ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي ضمن مباحث فقه اللغة وعالجوها بطريقة عملية ومباشرة بعيدا عن أية نظرية مركزية، وهذا ما يراه الباحث محمد رشاد الحمزاوي من: «أن العرب القدامى قد عالجوا، في مستوى فقه اللغة الكثير من قضايا عنصرنا الأول، دون أن يربطوها **بنظرية مركزية، ودون أن يصلوها بالمعجم**، فلقد أتت مذكورة في (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس، وفي (الخصائص) لابن جني، وفي (المزهر) للسيوطي، كما جاءت مذكورة في مقدمات بعض المعاجم مثل (تاج العروس) للزبيدي، و(أقرب الموارد) للشرتوني، ومعجم (سر الليال في القلب والإبدال) لفارس الشدياق الذي

(1)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص ص 20، 21.
(2)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص 25.

أسس فيه لنظرية المعنى المركزي، كما سيأتي ذكره. أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وغيره من المجامع العربية الأخرى، فلقد عالجت كثيراً من قضايا الترادف والأضداد والاشتراك اللفظي، على غرار القدماء في دراسات مخصصة أساسا لوضع المصطلحات العلمية الفنية، وبالتالي لتحديث الرصيد اللغوي والمعجم العربيين، دون ربطها بهما وبمستلزماتهما، ويشهد بذلك مقدمات (المعجم الوسيط)، و(المعجم الكبير)، و(معجم فيشر)، وقد جاءت خالية من كل مقاربة نظرية دلالية تأسيسية، ويمكن أن ندرج، في هذا السياق، كثيراً من الدراسات العربية المعاصرة التي اقتصرت على الوصف والتاريخ للمعجم إلى يوم الدين هذا»[1]. وغياب نظرية عربية حول ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي، تنضوي تحت مشكلة أعم وأشمل هي غياب نظرية لغوية عربية.

ويرى الباحث محمد حسن حسن جبل أن الأصوليين (علماء أصول الفقه) «حملوا على المشترك حِفظ التوازن بين المعاني والألفاظ»[2]، ليس هذا فقط ولكن «يبدو أن هذا الإحساس بتعدد دلالة اللفظ الواحد في القرآن، قد تطور لدى المفسرين فيما بعد، إلى فرع كامل من الدراسات القرآنية، يشار إليه بـ (الوجوه والنظائر) [...] لكن موضوع التعدد الدلالي يتجاوز نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظل وثيق الصلة بها، ليهتم به فقهاء اللغة في أبواب المشترك اللفظي والأضداد والمجاز، (والأصوليون في مقدماتهم اللغوية)، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة»[3].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن هؤلاء الدارسين على اختلاف آرائهم قد اتفقوا على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي:

---

(1)- محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية (مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004 ص ص 44، 45.

(2)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي، ص 10.

(3)- محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، 1987، ص 13.

أ. اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وهذا هو الأصل، وهو ما يصطلح عليه في الدراسات اللغوية الحديثة بـ«المدلولية أو المعنوية الأحادية»[1] «Monosémisme»[2].

ب. اختلاف اللفظين والمعنى واحد، وهذا هو الفرع الأول، (الترادف).

ج. اتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين، وهذا هو الفرع الثاني (المشترك اللفظي والتضاد).

«وهذه حقيقة واقعة في لغتنا العربية، التي يختلف منطقها عن منطق العقل، الذي يقضي بأن يكون للمعنى الواحد لفظ واحد والعكس صحيح، غير أنه منطق اللغة، فهي أحياناً تضع للفظ الواحد معانٍ متعددة، كما أنها جعلت للمعنى الواحد ألفاظاً كثيرة، ومن ثم تأتي أهمية المحدد الدلالي ــ كما سلف القول ــ في تبيان المعنى المراد»[3].

فإذا فسرنا (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين) بالخضوع للقانون العقلي القائل: إن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك[*] أو إذا قلنا إن التعبير عن عدة معاني بلفظ واحد (كلفظ العين مثلاً) لدرجة التعبير عن المعنيين

---

(1)- محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية (مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها)، ص 45.

(2)- Monosémique: un morphème ou un mot sont monosémiques quand ils n'ont qu'un seul sens, par opposition aux mots qui ont plusieurs sens (polysémiques). La plupart des termes appartenant aux terminologies scientifiques n'ont qu'un sens: laryngologie, appendicectomie, névralgie, etc. (Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage , Ed Larousse, Paris: 1994. P 309.

(3)- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1419هـ/1999م. ص ص41، 42.

(*)- عن هذه الفكرة نجد تعليقاً للباحث محمد حسن حسن جبل يقول: «لكن الواقع أن الألفاظ أيضاً تكاد لا تتناهى: فكل ألفاظ العربية المدونة في المعاجم يتفرع من كل منها عشرات الألفاظ المستعملة فعلاً، وتصل بالقياسيات إلى نحو مئتي كلمة لكل تركيب. في حين أن الإمكانات الرياضية تصل بتراكيب العربية الثنائية إلى الخماسية إلى أكثر من عشرين مليوناً» (محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي، ص 10).

المتضادين باللفظ الواحد بأن هذا تجسيد لما يسمى بقانون الاقتصاد الأدائي «وهو الذي يدفع بكل مستعمل للسان الطبيعي إلى أن يركب كلامه بما يسمح له بإبلاغ أكبر كمية من المعلومات بأقل ما يمكن من المجهود الأدائي في استخدام جهاز التصويت، وبناء على هذا القانون تحدد استعماله للغة بما يعرف بنزعة المجهود الأدنى»[1].

وفي المقابل نجد أن التعبير بعدة ألفاظ عن معنى واحد (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) قد خالف هذا القانون (قانون الاقتصاد الأدائي)، وكان هذا القسم في المقابل تجسيداً لحاجة التوسع في الاستعمال يقول قطرب: «إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلّوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب»[2].

وعن هذا التوازن يقول سيبويه (ت180) في الكتاب في (باب اللفظ للمعاني): «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[3]. وفي السياق نفسه فإن هذا الوعي بهذا التوازن بين اللفظ والمعنى نجد الثعالبي (ت430هـ) في كتابه فقه اللغة وسر العربية قد تناول في ثلاثة فصول متتالية يمكن ضَمُّها إلى القسم (ج) من التقسيم السابق ذكره، فكانت عناوين

(1)- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة (بحث في الخلفيات المعرفية)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، دت، ص ص 54، 55.

(2)- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج1، ص ص 400، 401.

(3)- أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م، ج1، ص 24.

هذه الفصول[1] كالتالي: (فصل في وقوع فعل واحد على عدة معانٍ)، (فصل في وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة) و(فصل في تسمية المتضادين باسم واحد).

وبالتالي فإن ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي ما هما إلاَّ انعكاس أو نتيجة لهذا الجدل أو التناسب أو التوازن الحاصل بين الألفاظ والمعاني على مستوى الكلمة المفردة من حيث هي لفظ مفرد ومجرد دون أن يدخل في تركيب أو تأليف، وذلك باعتبار أن للكلمة «حالتين من الوجود لا ثالثة لهما: الأولى إذا كانت فرداً لغوياً، أي وحدة معجمية ذات موقع في معجم اللغة العام وحيز بين مداخل المعجم المدوَّن، والثانية إذا كانت ذرة تركيبية صالحة للانتظام في التراكيب وحمل الخصائص النحوية، وهي في حالتها الأولى تنتمي إلى المعجم وفي حالتها الثانية تنتمي إلى النحو، فالمعجم والنحو إذن هما المكونان الأساسيان لعلم اللغة»[2]، وبالتالي فنحن عندما نتحدث عن المعنى في هذا المستوى فإننا نتحدث عن المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale)[3].

ولطالما أثار التقابل بين اللفظ والمعنى نشاطا لغويا لمعرفة الكيفية أو الآلية التي اعتمدتها اللغة لإيجاد نوع من التوازن بين عنصرين وصف أحدهما بالمحدودية وهو الألفاظ في مقابل العنصر الآخر الذي وصف باللامحدودية وهو المعاني. فمع الترادف نجد أنفسنا مع عدة ألفاظ تعبر عن معنى واحد ومع الاشتراك اللفظي نجد أنَّ اللفظ الواحد يعبر عن عدة معان،

(1)- أبي منصور الثعالبي، فقه اللغة وسرُّ العربية، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط3، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، من الصفحة 367 إلى الصفحة 371.

(2)- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص 57.

(3)- «هي مبحث المعاني التي تستفاد من الوحدات المعجمية في حالة تفردها وفي حالة انتظامها في السياق، أي إذا كانت مفردة، وإذا كانت مرتبطة بوحدة معجمية أخرى، أو أكثر، بعلاقة معجمية ما، ويمكن أن نتصور _انطلاقاً من التحديد الذي قدمناه_ ثلاثة مستويات للدلالة المعجمية: (1) دلالة المفردة بذاتها خارج السياق. (2) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق. (3) دلالة الجملة كلها، أي في السياق». (إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص 46).

فمن خلال هاتين الظاهرتين تفرض اللغة منطقها في احتواء هذا الجدل القائم بين اللفظ والمعنى عند تعددهما، «وهذه حقيقة واقعة في لغتنا العربية، التي يختلف منطقها عن منطق العقل، الذي يقضي بأن يكون للمعنى الواحد لفظ واحد، والعكس صحيح، غير أنه منطق اللغة، فهي أحيانا تضع للفظ الواحد معان متعددة، كما أنها جعلت للمعنى الواحد ألفاظا كثيرة، ومن ثم تأتي أهمية المحدد الدلالي –كما سلف القول – في تبيان المعنى المراد»[1].

كما أن المتأمل في ظاهرة الترادف والاشتراك من خلال تعريفات اللغويين القدامى[2] يجد أنهما نتيجة لتعدد أحد طرفي الثنائية التي نحن بصددها ثنائية **اللفظ والمعنى**؛ فإذا **تعدد اللفظ** دون المعنى كنا أمام ظاهرة الترادف، وإذا **تعدد المعنى** دون اللفظ كنا أمام ظاهرة الاشتراك اللفظي وضمنها ظاهرة التضاد. وهذا يجرنا إلى الحديث عن مدى التوازن في العلاقة بين الألفاظ والمعاني، كما ذهب الباحث أحمد مختار عمر إلى اعتبار كل من الترادف والاشتراك اللفظي من باب تعدد المعنى متَّبعاً في ذلك وجهة نظر اللغوي Ulmann ويعلل ذلك بقوله: «ووجهة النظر في هذا نقتبسها من تعريفين وردا في كتاب أوجدن وريتشاردز (the Meaning of Meaning) للمعنى، وهما: إذا رمزنا للفظ بالرمز (أ) وإلى الصورة الذهنية بالرمز (ب). فهل المعنى هو العلاقة بين (أ) و(ب)، أو هو (ب) نفسها؟ رأيان. فإذا اعتمدنا التعريف الثاني للمعنى، فإن الترادف سيخرج من دائرة تعدد المعنى، وذلك باعتبار أن الصورة الذهنية واحدة في الترادف وبالتالي فإن المعنى هنا لم يتعدد. أما على التعريف الأول فيدخل الترادف في تعدد المعنى؛ لأن المعنى هو العلاقة بين الرمز والصورة، ويتحقق التعدد له بتعدد العلاقة بين اللفظ والصورة، وتعدد العلاقة يتحقق بتعدد أحد

(1)- حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي، ص ص 41 – 42.

(2)- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ج1، من الصفحة 369 إلى الصفحة 413.

طرفيها. فإن كان التعدد في (أ) كان من المترادف وإن كان التعدد في (ب) كان من المشترك»[1].

5. اللفظ والمعنى عند علماء أصول الفقه:

كما يجب أن ننوه بجهود علماء أصول الفقه في دراسة الدلالة عموماً وثنائية اللفظ والمعنى على وجه الخصوص، فلقد كانوا من «أكثر الطوائف العلمية الإسلامية عناية بدراسة المعنى، وكانت عنايتهم في ذلك تفوق عناية اللغويين والبلاغيين، وقد حاولوا فهم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية بالاعتماد على استقراء الأساليب والمفردات العربية ودراستها مع الاستعانة بالنتائج التي توصل إليها البلاغيون واللغويون، وقد انتهوا من ذلك كله إلى قواعد وضوابط يتوصل بها إلى فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهماً صحيحاً يطابق ما يمكن أن يفهمه العربي الفطن الذي خوطب بهذه النصوص وكانت العربية لغته سليقة، أي قبل أن يعتري التغير لغة الخطاب»[2]. وفيما يلي نورد نصاً للسيوطي على الرغم من طوله إلاَّ أن فيه إجمالاً لنظرة علماء الأصول لنسبة الألفاظ للمعاني: «قال أهل الأصول: اللفظ والمعنى إمَّا أن يتحدا فهو المُفْرد كلفظة الله، فإنها واحدة، ومدلولها واحد، ويسمى هذا **بالمفرد**؛ لانفراد لفظه بمعناه؛ أو يتعدّدَا فهي الألفاظ **المتباينة** كالإنسان والفرس وغير ذلك من الألفاظ المختلفة، الموضوعة لمعانٍ مختلفة؛ وحينئذٍ إما أن يمتنع اجتماعهما؛ كالسواد والبياض، وتسمى **المتباينة المتفاضلة**؛ أو لا يمتنع كالاسم والصّفة؛ نحو السيف والصارم، أو الصفة وصفة الصفة كالناطق والفصيح، وتسمى **المتباينة المتواصلة**؛ أو يتعدد اللفظ والمعنى واحدٌ فهو **الألفاظ المترادفة**؛ أو يتحد اللفظ ويتعدد المعنى؛ فإن كان قد وضع للكل فهو **المشترك**، وإلا فإن وضع لمعنىً ثم نقل لغيره لا لعلاقة فهو **المرتجل**، أو لعلاقة

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، 1998، ص ص 145، 146.

(2)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية: دت، ص11.

فإن اشتهر في الثاني كالصلاة سَميَّ بالنسبة إلى الأول منقولا عنه، وإلى الثاني منقولا إليه؛ وإن لم يشتهر في الثاني كالأسد فهو حقيق بالنسبة إلى الأول مجاز بالنسبة إلى الثاني»[1].

ولقد قسم الأصوليون دلالة الألفاظ على المعاني حسب عدة اعتبارات «وتمثل هذه الأقسام الجانب الأكبر من دراسة الأصوليين للدلالة اللغوية، وفي ثناياها تتناثر قضايا دلالية أخرى»[2].

وهذه الأقسام هي: «فباعتبار المتكلم والمخاطب أو المستمع هناك الدلالة الحقيقية، وهي ما يقصده المتكلم بألفاظه، والدلالة الإضافية (النسبية) وهي ما يفهمه السامع أو المخاطب، وباعتبار كمال المعنى الموضوع له اللفظ هناك دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، ولاعتبار شمول اللفظ لأفراده محصورين أو غير محصورين هناك العام والخاص والمشترك، والخاص يشمل المطلق والمقيد كما يشمل الأمر والنهي، وباعتبار الاستعمال وشيوعه وتغير المعنى من زمن إلى زمن أو من بيئة إلى بيئة هناك الحقيقة والمجاز، ومن حيث الوضوح والخفاء في المعنى تقسم الألفاظ إلى الواضح والغامض، وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى المتشابه والمجمل والخفي، والواضح ينقسم إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم، ومن حيث طرق الدلالة هناك دلالة بعبارة النص ودلالة بإشارته وثالثة بفحواه ورابعة باقتضائه.

والشافعية يقسمون الدلالة في هذا الموضع إلى دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، وتنقسم دلالة المنطوق إلى قسمين أحدهما: ما يدل صراحة على تمام المعنى ويسمى دلالة العبارة، والآخر: يتمثل في الدلالة غير الصريحة على لازم المعنى، وهي تنقسم إلى قسمين: أولهما مقصودة باللفظ اقتضاءً وإيماءً، والآخر غير مقصودة باللفظ وتسمى إشارة.

(1)- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ج1، ص 368.
(2)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص 12.

أما دلالة المفهوم فتنقسم إلى قسمين: دلالة موافقة وتسمى بالفحوى، ودلالة مخالفة، وتشمل المخالفة باللقب أو بالوصف أو بالشرط أو بالغاية أو بالعدد»[1].

(1)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ص 12، 13.

دلالة الألفاظ على المعاني عند علماء أصول الفقه(*):

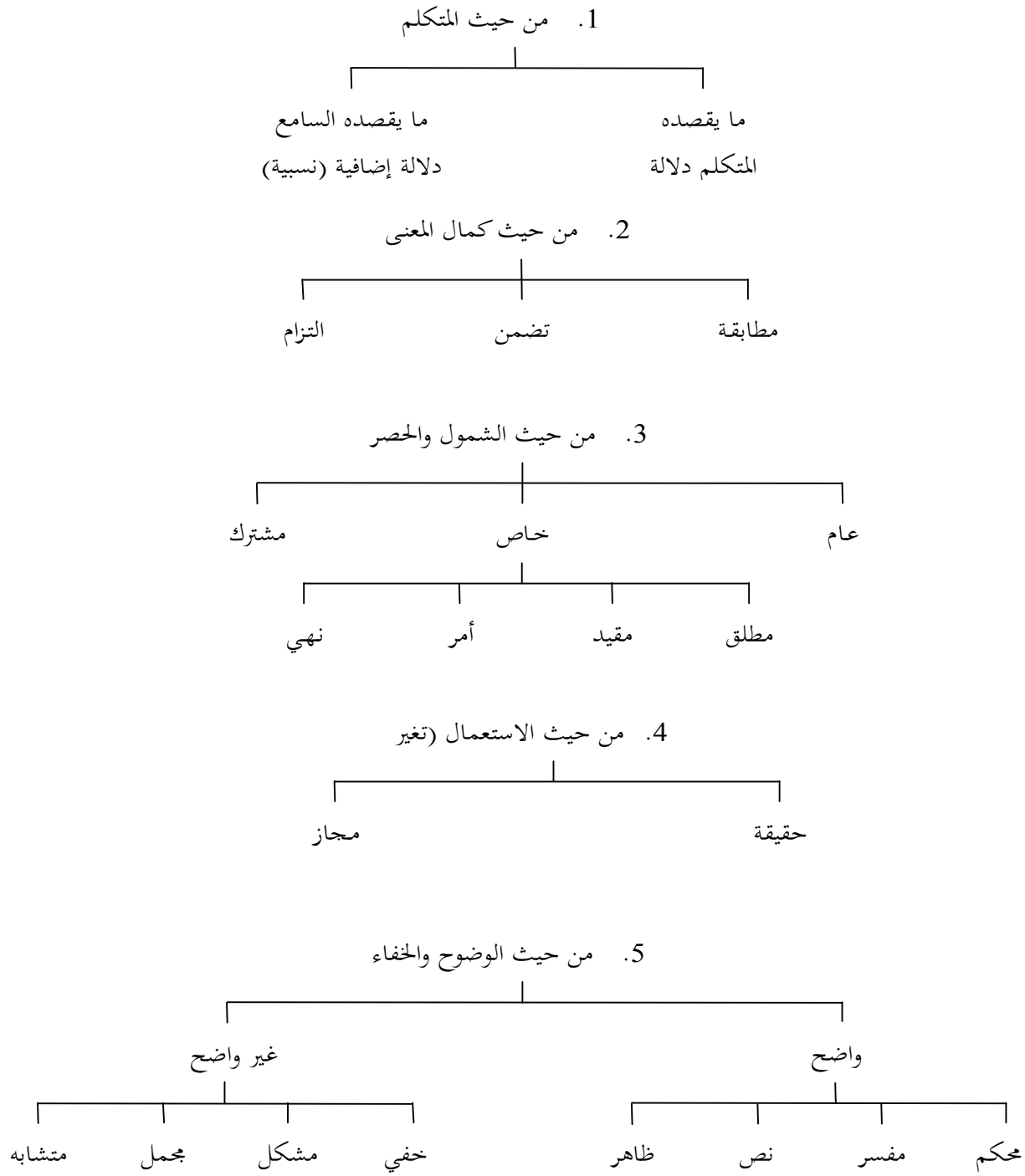

(*)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ص 13، 14، 15.

6. طرق الدلالة عند الجمهور

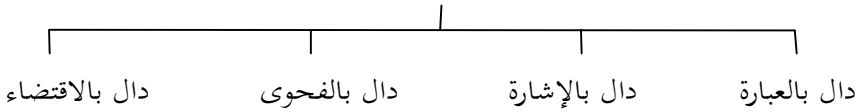

7. طرق الدلالة عند الشافعية

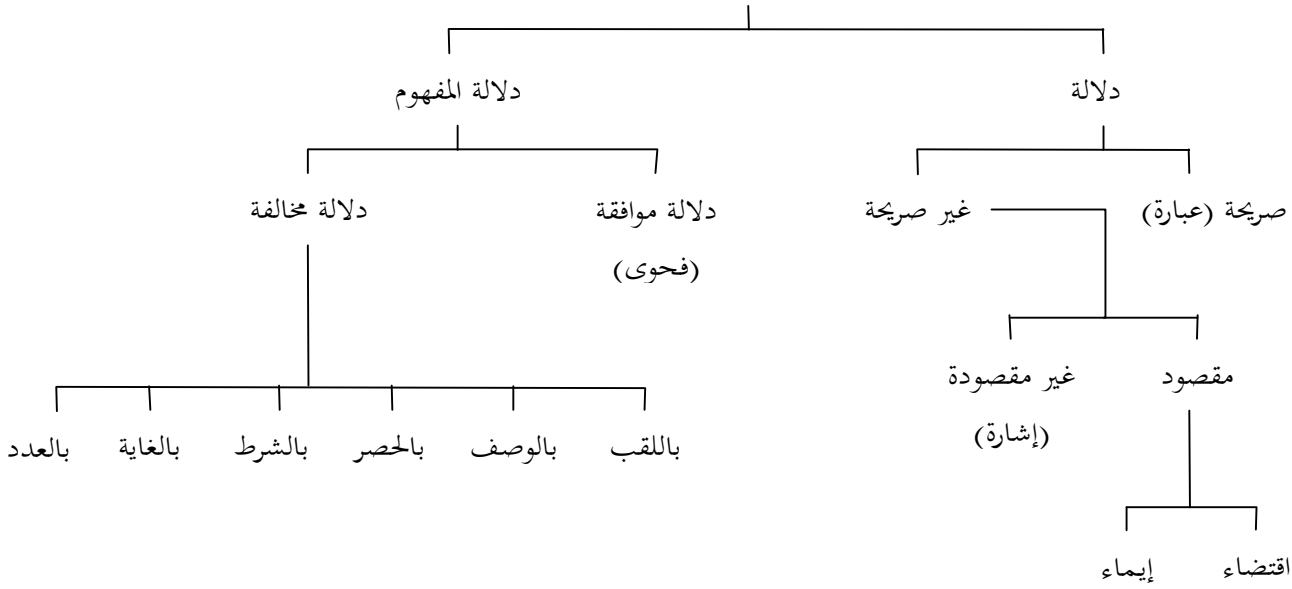

ولتوضيح منهج علماء أصول الفقه في دراسة دلالة الألفاظ، وكمثال على ذلك نورد الخلاف الواقع في بعض صيغ العموم كصيغة جمع المذكر السالم، «وهو الذي ظهرت فيه علامة التذكير (الواو والنون أو الياء والنون) كالمسلمين والمؤمنين وكذلك واو الجماعة في نحو (قاموا) هل هو ظاهر في دخول الإناث فيه أم لا؟ غالب الفقهاء يرون أنه لا يشمل الإناث، وأنه يطلق حقيقة على أفراد الذكور فقط. وذهب الحنابلة وقليل من الأصوليين من غيرهم إلى أنه يشمل الإناث»[1]. يرى الباحث سليمان طاهر حمودة أن هذا الخلاف «ناتج

(1)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص 25.

عن محاولة دراسة الألفاظ بمعزل عن السياق والقرائن تارة، ومن خلالها تارة أخرى، فصيغ الجمع المذكر بمعزل عن قرائن السياق المتنوعة أي على المستوى المعجمي لا تدل على دخول أفراد الإناث فيها، لكنها محتفة بهذه القرائن المتنوعة في خطابات الشارع تدل على شمولهن أيضاً، ولا شك أن هذه القرائن تكشف عن قصد المتكلم وتبينه، وهو أمر مسلم عند الفريقين. والذين ينفون شمول هذه الصيغ لأفراد الإناث يرون إمكان شمولها بدليل من خارج، ونحن نرى في هذا الدليل عنصراً هاماً من عناصر الوقوف على المعنى»[1].

إنَّ الدلالة الوظيفية للصيغة (الصوتية والصرفية والنحوية) بالإضافة إلى الدلالة المعجمية تقضي بأن أفرادها من الذكور وفق نظام اللغة، وهو ما يذهب إليه الجمهور الذين يريدون بيان دلالتها الأصلية، أي قبل دخولها في السياق، بيد أن هذه الدلالة تشكل جانباً واحداً من جانبي المعنى المقالي، أو المعنى الحرفي، والجانب الآخر هو المعنى المقامي وهو مكون من ظروف أداء المقال من متكلم ومخاطب وظروف وملابسات كثيرة تحيط بالنص ولها دخل في بيان قصد المتكلم، وفصل أحد الجنبين عن الآخر هو سبب الخلاف الذي بيناه آنفاً، ونحن نرى ضرورة تناول الجانبين معاً بجميع عناصرهما للوصول إلى المعنى الدلالي للصيغة في سياق معين.

فالجمهور عندما قالوا بدلالة صيغة جمع المذكر السالم على أفراد الذكور فقط فهم كانوا «يقصدون بحث دلالة هذه الصيغ على المستوى الوظيفي والمعجمي، أي قبل دخولها في السياق واحتفافها بالقرائن التي تغير من مدلولاتها، وقد ذكرنا أن دلالاتها في هذه المرحلة مقصورة على أفراد الذكور، كما أن الجمهور لا يخالفون في شمولها لأفراد الإناث بأدلة من الخارج أي بالقرائن.

(1)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ص 26.

إن هذا النوع من الخلاف – وهو كثير – يدل على محاول الأصوليين دراسة الصيغ والألفاظ المفردة على مرحلتين أو مستويين، مرحلة المعجم ومرحلة السياق»[1].

«بيد أن لهذا التجريد عن القرائن في دراسة الصيغ – وهو ما نراه كثيراً عند الأصوليين – أهمية في تحديد المعنى، لأن هذه الدلالة هي المرحلة الأولى في دراسة المعنى، تليها مرحلة السياق بنوعيه اللفظي والحالي وهي ذات دخل في تعميم المعنى إذا كان خاصاً أو تخصيصه إذا كان عاماً»[2].

وقضية اللفظ والمعنى وتجلياتها في التراث العربي الإسلامي، أمر ليس في حاجة إلى أن يبين أو يستدل عليه، لوضوحه فيه، وكثرة ما كتب حوله، في جميع مناحي هذا التراث، نحوا، وبلاغة، وصرفا، ومعجما، وفقها، وفلسفة، ومنطقا، وأصولا، وفقه لغة، وحديثا، وعقيدة، وقراءات قرآنية... إلى غيرها من العلوم، التي تشهد بكثرة ما قيل في موضوع الدلالة بصفة عامة، وفي قضية اللفظ والمعنى بصفة خاصة، وهو موضوع أكبر من أن يحاط به في هذه الصفحات، أو أن يدرس من وجهة نظر واحدة.

(1)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ص 27.
(2)- المرجع نفسه، ص ص 31، 32.

الفصل الأول:

ظاهرة التّرادف عند اللغويّين والمعجميِّين العرب

1. مفهوم الترادف وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار:

أ. مفهوم الترادف:

الترادف لغة:

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: «الراء والدال والفاء أصل واحد مطَّرد، يدل على اتباع الشيء. فالتَّرادف: التتابع. والرديف: الذي يرادفك. وسميت العجيزة رِدفاً من ذلك. ويقال: نَزَل بهم أمرٌ فرَدِفَ لهم أعظَمُ منه، أي تبِع الأوَّلَ ما كان أعظَمَ منه. والرِّداف: موضع مَرْكَب الرِّدف. وهذا بِرذَونٌ لا يُرادِفُ، أي لا يَحمِل رَديفاً. وأردافُ النُّجوم: تواليها. ويقال أتينا فلاناً فارتدفْناهُ ارتِدَافاً، أي أخذناه أخذاً. والرَّديف: النجم الذي ينوء من المشرق إذا انغمس رقيبه في المغرب، وأرداف الملوك في الجاهلية: الذين كانوا يَخْلُفُون الملوك. الرِّدفان الليل والنهار. وفي شعر لبيد (الردف)، وهو ملاح السفينة. وهذا أمر ليس له رِدفٌ، أي ليس له تَبِعه. قال الأصمعيّ: تعاونوا عليه وترادفوا وترافدوا»[1].

وجاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (ردف):

«الرِّدْفُ: ما تبعَ الشيءَ. وكل شيء تبعَ شيئاً، فهو ردفه، وإذا تتابع شيءٌ خلف شيءٍ فهو الترادف، والجمع الرُّدافَى.

ويقال جاء القوم ردافَى، أي بعضُهم يتبع بعضاً. ويقال للحداة: الردافَى.

وتَرَادَفَ الشيءُ تبعَ بعضه بعضاً. والترادفُ التتابع.

والمُتَرَادِفُ: كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان وهي متفَاعِلانْ ومُسْتَفْعِلانْ ومُفاعلانْ ومُفْتعِلانْ وفاعلتان...، وسمي بذلك لأن غالب العادة في أواخر الأبيات أن يكون فيها

(1)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج2، مادة (ردف)، ص ص 503، 504.

ساكن واحدٌ، رويّاً مقيَّداً كان أو وصلاً أو خُروجاً، فلما اجتمع في هذه القافية ساكنان مترادفان كان أَحَدُ الساكنين رِدْفَ الآخر ولاحقاً به»[1].

الترادف اصطلاحاً:

عرَّفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بأنه: «عبارة عن الاتحاد في المفهوم. وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة، الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد»[2].

ويعرِّفه أو البقاء الكفوي (ت1094هـ) بأنه: «الترادف الاتحاد في المفهوم، لا الاتحاد في الذات، كالإنسان والبشر. وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر. هذا مختار ابن الحاجب في (أصوله). وهو أنه يجب ذلك مطلقا. ومختار البيضاوي: إن كانا من لغة واحدة ومختار الإمام أنه غير واجب. والمترادفان يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئاً، بل بشرط كونه مقيَّداً بتقدم الأول عليه. قاله فخر الدين.

والمترادفان مثل: ﴿ بَثِّي وَحُزْنِيٓ ﴾ [يوسف: 86] ﴿ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ﴾ [التوبة: 78] ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾ [المائدة: 48] ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾ [المدثر: 28] ﴿ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ ﴾ [البقرة: 171] ﴿ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا ﴾ [الأحزاب: 67] ﴿ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ ﴾ [البقرة: 157] ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ [المرسلات: 6].

والمخلص في هذا أن يعتقد أن مجموع المترادفين يُحصِّل معنى لا يوجد عند انفرادهما؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا. وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ.

(1)- ابن منظور، لسان العرب، ج6، مادة (ردف)، ص 1625.

(2)- الجرجاني، التعريفات الجرجاني، ضبط مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1403هـ/1983م. مادة (ردف).

والمترادفان قد يكونان مفردين كالليث والأسد، وقد يكونان مركبين كجلوس الليث وقعود الأسد.

وقد يكون أحدهما مفرداً والآخر مركباً، كالمرّ، والحلو الحامض»[1].

وعرفه الشوكاني (ت 1250هـ) بأنه: «هُوَ تَوَالِي الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ، بِاعْتِبَارِ مَعْنًى واحد. فيخرج عن هذه الأدلة اللَّفْظَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ لَا بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ بَلْ بِاعْتِبَارِ صِفَتَيْنِ كَالصَّارِمِ وَالْمُهَنَّدِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ وَصِفَةِ الصِّفَةِ، كَالْفَصِيحِ وَالنَّاطِقِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُؤَكِّدَةِ، أَنَّ الْمُتَرَادِفَةَ تُفِيدُ فَائِدَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ أَصْلًا. وَأَمَّا الْمُؤَكِّدَةُ: فَإِنَّ الِاسْمَ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّأْكِيدُ يُفِيدُ تَقْوِيَةَ الْمُؤَكَّدِ أَوْ دَفْعَ تَوَهُّمِ التَّجَوُّزِ، أَوِ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ. وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى إِثْبَاتِ التَّرَادُفِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وهو الحق»[2].

ويعرفه الباحث محمد ياس خضر الدوري بقوله: «الكلمة المرادفة هي التي تتقارب دلالتها مع غيرها في المعنى العام، لكنَّ لها من خصوصيات الدلالة مالا نكتشفه إلاَّ في سياقها الذي ترد فيه، أما تمام الاتحاد والتطابق في المعنى فقد منعه كثير من اللغويين العارفين بدقة الاستعمال، وهذا القول هو الذي يترك فسحة للبحث عن المعاني الدقيقة بين المترادفات.

ولعلَّ الترادف بمعنى التقارب له شاهد من القرآن الكريم – وإن كان أصحاب المعجمات قد أغفلوا هذا الأصل – وهو قوله سبحانه: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (النمل: 72) أي : اقترب لكم بعض الذي تستعجلون.

(1)- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص ص 315، 316.

(2)- الشوكاني، إرشاد الفحول غلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: سامي العربي الأثري، ط1، دار الفضيلة الرياض، 1421هـ - 2000م، ص 123.

إذًا اصطلاحنا على الترادف معنى التقارب له ما يعضده من لغة التنزيل، وهو أدقُّ من حيث المفهوم والمصطلح من التعريف السابق الذي يرى في الترادف معنى التتابع»[1].

نكتفي بهذين التعريفين للترادف؛ لأننا سنتطرق لتعريفات مختلفة أثناء الحديث عن مواقف العلماء من الترادف بين الإثبات والإنكار، لأن مواقفهم تلك بنيت على مفهوم معين لظاهرة الترادف، وهذا هو السبب وراء ربطنا في عنوان هذا العنصر بين مفهوم الترادف وموقف العلماء من هذه الظاهرة بين الإثبات والإنكار.

ب. ظاهرة الترادف بين الإثبات والإنكار:

ب. 1. عند علماء العربية القدامى:

يرى الباحث إبراهيم أنيس أن الخلاف حول ظاهرة الترادف لم يكن له وجود بين رواة اللغة وجامعيها في القرن الثاني الهجري، وإنما كانوا يسلمون بوجوده في اللغة، ولا يرونه محلا لنزاع أو جدل[2]، ويستند في هذا إلى ما قاله السيوطي: «وفي الجمهرة: قال أبو زيد قلت لأعرابي ما المحَنْبَطيء؟ قال: المتكأكيء. قلت، ما المتكأكيء؟ قال: المتآزف. قلت: ما المتآزف؟ قال: أنت أحمق»[3].

من خلال هذا النص يرى إبراهيم أنيس أن أبا زيد الأنصاري، «كان لا يرى غضاضة في أن يعبر على المعنى الواحد، بأكثر من لفظ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة، للتعبير عن معنى واحد»[4].

---

(1)- محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، رسالة دكتوراة، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل بنيان الحسُّون، كلية التربية، جامعة بغداد، 1426هـ/2005م، ص 34.

(2)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص151.

(3)- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، المجلد1، ص 413 .

(4)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص151.

وبهذا يكون «العلماء والرواة القدامى قد فطنوا إلى فكرة الترادف في اللغة، معبرين عنها بتسميات وعبارات متقاربة، ناهيك عن تمثلها في تصانيفهم بصورة لا تقبل الشك»[1].

«فالملاحظ أن مصطلح (الترادف) قد جاء متأخرا بعض التأخر، وذلك بعد أن اتضحت معالم هذه الظاهرة وأصبحت من المواضيع اللغوية التي يعرض لها العلماء في كتبهم. والدليل على هذا (أن مصطلح (الترادف) لم يرد في مصنفات الأقدمين ولم يكن معروفا لديهم آنذاك. مع ملاحظتهم لفكرة الترادف وتمثلها في أقوالهم ومصنفاتهم»[2].

وعلى الرغم من عدم التصريح بمصطلح الترادف عند الأوائل إلا أنهم عبروا عنه بألفاظ مختلف «فتمثلت فكرة الترادف عندهم أول الأمر في اختلاف الألفاظ للمعنى الواحد أو للشيء الواحد، وذلك قبل الاصطلاح عليها وتطور البحث فيها وتحديد مفهومها. كما مرّ بنا آنفا في تعبيرهم عنها باختلاف اللفظين والمعنى واحد تارة، وبما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه تارة أخرى، أو بالأسماء المختلفة للشيء الواحد. فكل هذه التسميات والتعبيرات متقاربة في دلالتها على فكرة الترادف بصورة واسعة وبغير تحديد دقيق لها»[3].

ونمتْ هذه الفكرة حتى غدت مدعاة فخرٍ واعتزاز لدى بعض اللغويين، وهذا التفاخر هو الذي أوقد نار الخلاف، وظهور المنكرين له ووَضَع كلّ فريق مصنفات خاصة أو أجزاء تدعم رأيهم وأغلب المثبتين للظاهرة لا يظهر لديهم رأي صريح في ذلك، فالترادف عندهم شيء مسلّم به، ولا حاجة للنقاش به.

وحتى بعد وضع الحدود والاعتبارات وحصر مفهوم الترادف «فقد بقي مفهوم الترادف عندهم يتسع لكثير من الألفاظ ويسمح لطوائف أخرى بالدخول في هذه الظاهرة. وقد

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، د ط، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1400هـ – 1980م، ص 44.

(2)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 24.

(3)- المرجع نفسه، ص 48.

أدى هذا إلى الخلط والاضطراب في بحوثهم وإلى جدل كثير حول جواز الترادف في ألفاظ كثيرة حتى عند القائلين بالترادف، إضافة إلى الغلو فيه»[1].

ولو حاولنا تطبيق مفهوم الترادف على الألفاظ التي أوردوها وعدوها من المترادف لوجدنا أنه لا يصدق على كثير منها، وهي خارجة عن الحد الذي شرطوه للترادف «كما هي الحال في (الألفاظ المترادفة) للرماني، وفي مترادفات الفيروزآبادي وأمثلة السيوطي وغيرها. فلو رجعنا إلى المعاجم للكشف عن هذه، لوجدنا فروقا في الدلالة بين طائفة كبيرة منها. وهذا ما يدلل على أن جامعي الترادف ولاسيما المتأخرين منهم، لم يلتزموا عمليا بمفهوم الترادف الصحيح في كل الأحوال. ونعني بذلك مسألة الاتفاق في المعنى التي ذكرها ابن فارس وثبتها الجرجاني وابن كثير وفخر الدين الرازي والتهانوي في تعريفهم للترادف. ولعل الدافع الأساسي للخروج عن هذا التحديد يكمن في التفاخر والمباهاة بجمع أكبر عدد ممكن من أسماء الشيء الواحد، وهذا يعني أن جمعهم لهذه الألفاظ لم يكن يهدفون فيه لغاية لغوية معينة»[2].

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 53.

(2)- المرجع نفسه، ص 53.

ب. 1. 1. القائلون بالترادف من علماء العربية:

1. سيبويه (ت 180 هـ):

يقول سيبويه مقسما الألفاظ: «اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثيرٌ»[1].

يذهب سيبويه إلى تقسيم وجوه العلاقة بين الألفاظ والمعاني إلى:

- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين (متباين)، مثل له بـ: جلسَ وذهبَ.
- اختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ (ترادف)، مثل له بـ: ذهبَ وانطلقَ.
- اتفاق اللفظين والمعنى مختلِف (اشتراك لفظي)، مثل له بـ: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة.

«إن هذا النص من النصوص اللغوية المهمة التي أشارت إلى فكرة الترادف في اللغة من غير تحديد، وأصبح من الشهرة بمكان في كتب اللغة اللاحقة. إذ تناقل تقسيم سيبويه هذا كثير من العلماء والدارسين من بعده وذلك بشيء من التصرف والزيادة والشرح. فقد عرض له قطرب والمبرد[2] وابن فارس والأنباري وابن الأثير والسيوطي وغيرهم»[3].

---

(1)- سيبويه: الكتاب، ص 24.

(2)- ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دط، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ – 1994م، ج1، ص 184.

(3)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 25.

2. قطرب (ت 206 هـ):

أما قطرب فيوضح موقفه ورأيه في مسألة الترادف بقوله: «إنما أوْقَعت العربُ اللَّفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتِّسَاعهم في كلامهم، كما زَاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلامَ واسعٌ عندهم، وأن مذاهبَه لا تضيقُ عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب»[1].

3. أبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ):

يتضح رأي أبي زيد الانصاري من خلال ما أورده السيوطي في المزهر: «وفي الجمهرة: قال أبو زيد قلت لأعرابي ما المحَنْبَطيء؟ قال: المتكأكيء. قلت، ما المتكأكيء؟ قال: المتآزف. قلت: ما المتآزف؟ قال: أنت أحمق»[2].

ويرى إبراهيم أنيس أن أبا زيد الأنصاري، «كان لا يرى غضاضة في أن يعبر على المعنى الواحد، بأكثر من لفظ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة، للتعبير عن معنى واحد»[3].

4. الأصمعي (ت 216 هـ):

روى أحمد ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة): «أن الرشيد سأله عن شعر لابن حزام العُكْلِيّ ففسره، فقال: يَا أصمعي، إن الغريب عندك لغَيْرُ غريب، فقال: يَا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وَقَدْ حفظتُ للحَجَر سبعين اسما»[4].

كما أن للأصمعي كتابا في الترادف اسمه (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) فهو إذن أحد المؤلفين في الترادف، وهذا دليل واضح على موقفه من هذه المسألة.

---

(1)- السيوطي، المزهر، 400/1 – 401.

(2)- السيوطي، المزهر،413/1.

(3)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص151.

(4)- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دط، الناشر: محمد علي بيضون، 1418هـ-1997م، ص 22.

5. ابن خالويه (ت 370 هـ):

يمكننا التعرف على رأي ابن خالويه في مسألة الترادف من خلال المناظرة المشهورة التي دارت بينه وبين أبي علي الفارسي والتي أوردها السيوطي في (المزهر): «كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلَب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيفِ خمسين اسما فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المُهَنَّد والصَّارِم وكذا وكذا فقال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرقُ بين الاسْمِ والصِّفة»[1].

كما أن ابن خالويه قد ألف في الترادف، فله كتاب (في أسماء الأسد)، وآخر (في أسماء الحية). وهذا دليل واضح على قوله بالترادف والتأليف فيه.

6. ابن جني (ت 392هـ):

وابن جني جعل الترادف من خصائص العربية التي تستحقّ النظر والتأمّل، فخصّ له باباً أسماه (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، ويجعله دليلاً على شرف العربية، فيصفه أنه قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة، وميزان الترادف عنده أن تتلاقى معاني الألفاظ عند التأمّل في جذورها.

وذهب ابن جني (ت 392هـ) إلى القول بالترادف في (بابٌ في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد)، يقول: «اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعتها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعاً، فلمّا آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أَشرف من الألفاظ»[2].

يوحي عنوان الباب بأن الأصل أن يكون للمعنى الواحد لفظ واحد، ولكن تخصيص ابن جني هذا الباب دليل على قوله بالترادف.

---

(1)- السيوطي، المزهر 405/1.

(2)- ابن جني، الخصائص 2/ 466.

ويقول: «وهذا ونحوه ـعندناـ هو الذي أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة، على معانٍ متفقة. وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلاَّ به، ولا عدِل عنه إلى غيره؛ إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافِد»[1].

ومن أمثلة ذلك قوله: « وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال: قال أنشدني ابن الأعرابي:

وَمَوْضِعِ زَبْنٍ لاَ أُرِيدُ مَبِيتَهُ كَأَنِّي بِهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّوْعِ آنِسُ

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنْشَدْتنا، إنما أنشدتنا: وموضع ضِيقٍ، فقال: سبحان الله! تصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أن (الزَبْن) و(الضِيق) واحد.؟»[2].

(1)- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 468.

(2)- المرجع نفسه، ص 467.

ب. 1. 2. المنكرون والقائلون بالفروق من علماء العربية:

1. ابن الأعرابي (ت 231 هـ):

يذهب ابن الأعرابي إلى أن جهلنا بالفروق بين الألفاظ التي تقاربت معانيها لا يلزمنا بالقول بترادفها «كلُّ حرْفين أوقَعَتْهُما العربُ على معنى واحد في كلِّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخْبَرْنا به وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله. وقال: الأسماء كلها لعلّةٍ خصَّت العربُ ما خصَّت منها. من العلل ما نعلمه ومنها ما نجهَلُه (قال أبو بكر يذهب ابنُ الأعرابي) إلى أن مكة سمِّيت مكة لجذْبِ الناس إليها والبصرة سمِّيت البصرة للحجارة البيض الرِّخْوة بها والكوفة سمِّيت الكوفة لازْدِحام الناس بها من قولهم: تكوف الرمل تكوُّفاً: إذا ركب بعضُه بعضا»[1].

وهذا يعني أن كل لفظ منهما مشتمل على معنى مختص به لا يشاركه فيه اللفظ الآخر، حتى وإن لم نكن نعرف هذا المعنى الذي اختص به هذا اللفظ.

2. أبو العباس ثعلب (ت 291 هـ):

يظهر موقف أبو العباس ثعلب جليا في تصريح تلميذه أحمد ابن فارس «... قالوا: ففي (قعد) معنى لَيْسَ فِي (جلس) وكذلك القول فيما سواهُ. وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[2].

3. ابن درستويه (ت 347 هـ):

يعتبر ابن درستويه من أشد المنكرين والمانعين للترادف والقائلين بالفروق حيث يقول: «لا يكون فعَل وأفْعَل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين. فأما من لغة واحدة فمحالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظنُّ كثير من

(1)- السيوطي، المزهر 399/1 - 400.

(2)- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 59.

اللغويين والنحويين، وإنما سمعُوا العرب تتكلمُ بذلك على طِباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتُها وتعارفُها ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأوَّلُوا على العربِ هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدَقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطؤوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوزُ في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنَيَيْن مختلفين أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراقِ معنى فعل وأفعل»[1].

4. أحمد بن فارس (ت 395 هـ):

يرى ابن فارس أن كثرة أسماء السيف كـ: المهند، والصارم والعضْب،.... في الحقيقة أن له اسما واحدا وما بعده من ألقاب إنما هي صفات، وفي كل صفة معنى ليس في الأخرى حيث يقول: «ويسمى الشيء الواحد بالأَسماء المختلفة. نحو: (السيف والمهنّد والحسام). والذي نقوله فِي هَذَا: إن الاسم واحد وهو (السيف) وَمَا بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. وَقَدْ خالف فِي ذَلِكَ قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إِلَى معنى واحد. وذلك قولنا: (سيف وعضب وحُسام)»[2].

5. أبو هلال العسكري (ت 395 هـ):

يذهب أبو هلال العسكري إلى أن منع الترادف والقول بالفروق هو مذهب المحققين من العلماء. فكل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة يقتضي كل واحد منهما خلاف ما يقتضيه الآخر.

وسنقف على رأي أبي هلال العسكري وقفة تفصيلية عند الحديث عن كتابه (الفروق اللغوية).

---

(1)- السيوطي، المزهر 384/1 - 385.

(2)- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 59.

ب. 2. الترادف عند علماء اللغة المحدثين:

يشير الباحث أحمد مختار عمر إلى أنه لا يوجد خلاف بين علماء اللغة المعاصرين حول أنوع الترادف التالية: شبه الترادف، التقارب الدلالي، الاستلزام، استخدام التعبير المماثل، أو الجمل المترادفة، الترجمة، التفسير[1]. وإنما الخلاف واقع في ما يسمى بالترادف الكامل أو التماثل حيث يصرح بأن غالبية الباحثين ينكرون وجوده في اللغة، ومن يقول بوجوده إما بتضييق شديد مع شيء من التجوز أو بشروط خاصة : «لا خلاف بين اللغويين المعاصرين في وجود الأنواع الستة (من رقم 2 – 7) السابق ذكرها تحت (أنواع الترادف وأشباه الترادف). أما الخلاف في الحقيقة فيتعلق بالترادف الكامل أو التماثل»[2].

ب. 2. 1. رأي إبراهيم أنيس:

ومن هؤلاء اللذين يقولون بوجود الترادف الكامل الدكتور إبراهيم أنيس الذي وضع لتحققه شروطا هي:

1. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا تامًّا:

«على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة، ويكتفي اللغوي الحديث بالفهم العادي لمتوسطي الناس حين النظر إلى مثل هذه الكلمات. فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربيّ كان حقا يفهم من كلمة (جلس) شيئا لا يستفيده من كلمة (قعد)، قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف»[3].

2. الاتحاد في البيئة اللغوية:

«أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات...فالترادف بمعناه الدقيق هو أن يكون للرجل الواحد في البيئة الواحدة، الحرية في

(1)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة ص ص 219 – 223.
(2)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة ص ص 224.
(3)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 154.

استعمال كلمتين أو أكثر في معنى واحد، يختار هذه حينا، ويختار تلك حينا آخر، وفي كلتا الحالتين لا يكاد يشعر بفرق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول»[1].

3. الاتحاد في العصر:

«فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، وتلك هي النظرة التي يعبرون عنها بكلمة Synchronic، لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة ثم تتخذ منها مترادفات، وهذه النظرة الأخيرة هي التي يسمونها Diachronic»[2].

4. ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر:

« فحين نقارن بين (الجثل والجفل) بمعنى النمل، نلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلا والأخرى تطور لها،... فـ (الجثل والجفل) ليست في الحقيقة إلا كلمة واحدة. وهكذا يتبين لنا مغالاة أولئك الذين اعتبروا مثل هذه الكلمات من المترادفات»[3].

ب. 2. 2. رأي أحمد مختار عمر:

ويلخصه في خمس نقاط هي[4]:

1- إذا أردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، دون أن يوجد فرق بين اللفظين في جميع أشكال المعنى (الأساسي، والإضافي، والأسلوبي، والنفسي، والإيحائي)، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد، وخلال فترة زمنية واحدة، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة — فالترادف غير موجود على الإطلاق.

(1)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ص 154 - 155.

(2)- المرجع نفسه، ص 155.

(3)- المرجع نفسه، ص 155.

(4)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ص 227 – 231.

2- إذا أردنا بالترادف التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني، أو اكتفينا بإمكانية التبادل بين اللفظين في بعض السياقات، أو نظرنا إلى اللفظين في لغتين مختلفتين أو في أكثر من فترة زمنية واحدة، أو أكثر من بيئة لغوية واحدة ــ فالترادف موجود لا محالة.

3- كما أن الترادف يمكن أن يتحقق بالنسبة للكلمات التي تبدو متقاربة جداً ويعجز الشخص عن تحديد الفروق بينها. ويكثر هذا حين لا يكون أحد اللفظين ضمن الكلمات المستخدمة في مفردات الشخص.

4- ويمكن أن يتحقق الترادف كذلك عند أصحاب النظرية التحليلية الذين يعرفونه بأنه اشتراك اللفظين في مجموع الصفات التميزية الأساسية. لأن ما عدا مكونات المعنى الأساسية لا تعد من الصفات التميزية الأساسية، ولذا تستبعد عند التحليل.

5- ولا ننسى أخيراً أن كثيراً من الكلمات لا شفافية فيها، وهي ذات طبيعة معتمة – على حد تعبير أولمان – ولذا فهي تخلو – أو تكاد تخلو – من أي معان إضافية أو إيحائية. ومثل هذه يسهل التبادل بينها في الموقع الواحد دون حرج، وذلك مثل كلمات: وراء وخلف، قدام وأمام، غرفة وحجرة، ساحة وفناء...

ب. 2. 3. رأي الدكتور كمال بشر:

في البداية يقوم الباحث كمال بشر بتفسير وتعليل هذا الاختلاف والاضطراب الكبير الحاصل في مسألة الترادف بسببين[1]:

1. عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف.
2. اختلاف وجهات النظر أو اختلاف المناهج بين الدارسين.

وبهذا يكون الباحث كمال بشر قد رسم لنفسه منهجا لدراسة ظاهرة الترادف.

(1)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: دكتور كمال بشر، ط12، دار غريب، القاهرة، ص 130 (الهامش).

«أما من حيث التعريف فإننا نختار الذي ذكره أولمان Ulmann فيما تقد، وهو: (المترادفات ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق) وأما من حيث المنهج فإننا نختار المنهج الوصفي»[1].

ثم يحدد أسس المنهج الوصفي الذي اعتمده لدراسة ظاهرة الترادف في ثلاث نقاط هي[2]:

1. يجب أن نحدد بيئة الكلام المدروس، الدراسة خاصة بلهجة عربية واحدة مثلا أم أنها عامة تشمل العربية بوجه عام، للدارس أن يختار بشرط تحديد ما يدرس.

2. تحديد الصيغة، والمعروف أنه يوجد في البيئة الواحدة عدة أساليب: أسلوب المثقفين مثلا، وأسلوب العمال أو العامة...إلخ.

3. مراعاة الموقف والظروف والملابسات، التي يقال فيها الكلام المدروس مع الاهتمام بوجه خاص بحال المتكلمين، والسامعين والأشياء الموجودة في الموقف.

وكأنه بوضعه لهذه الأسس المنهجية الخاصة بالدراسة الوصفية وكأنه هو أيضا وضع شروطا لوقوع الترادف مثلما نجد ذلك عند إبراهيم أنيس.

«بقي أن نذكر لك شيئين مهمين. الأول: إذا نظرنا إلى الترادف نظرة عامة وبدون تحديد منهج معين فالترادف موجود ولا شك. الثاني: إذا نظرنا إلى الترادف في اللغة العربية قديمها وحديثها دون تحديد الفترة فالترادف أيضا موجود، ولكن من الجائز تخريج بعض الأمثلة أو إخراجها منه. وفي النهاية يجب أن يعلم القارئ أننا لا نقصد بمنهجنا هذا محاولة الوصول إلى رأي مفروض من بداية الأمر، إننا لم نقصد إنكار الترادف لذاته أو إثباته لذاته.

(1)- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: دكتور كمال بشر، ص ص 130 -131 (الهامش).

(2)- ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: دكتور كمال بشر، ص 131 (الهامش).

وإنما قصدنا رسم خطة محددة، وما أتت به هذه الخطة من نتائج فهي مقبولة صحيحة، سواء أكانت النتيجة إثبات وقوع الترادف أم إنكار هذا الوقوع»[1].

2. أسباب وقوع الترادف:

2. 1. فقدان الوصفية (الصفات الغالبة):

(الصفات الغالبة) هي «شيوع هذه الألفاظ وكثرة تداولها وغلبتها حتى يصار بها إلى أسماء في الاستعمال. ومن هذا ما جاء في اللسان حول الحسنة والسيئة قوله: وَقَدْ كَثُرَ ذِكْرُ السَّيِّئة فِي الْحَدِيثِ، وَهِيَ والحَسَنةُ مِنَ الصفاتِ الْغَالِبَةِ. يُقَالُ: كَلِمَةٌ حَسَنةٌ وَكَلِمَةٌ سَيِّئَةٌ، وفَعْلة حَسَنة وفَعْلةٌ سيِّئة. وكذلك قوله: والحاجِبُ: البَوَّابُ، صِفةٌ غالِبةٌ ... وحَجَبَه: أَي مَنَعَه عَنِ الدُّخُولِ. ونحو هذا قوله في تسمية العظمين اللذين فوق العينين بلحمهما وشعرهما، بالحاجبين، وإنها صفة غالبة... ومثلها كلمة جهنم التي استخدمت نعتا يشير إلى معنى العمق ثم أصبحت من أسماء النار بعد ذلك. فقد ذكر ابن منظور أن الجِهنَام تعني القعر البعيد وأن لفظة جهنم استخدمت صفة تشير إلى معنى العمق حيث يقال: بئر جهنم: أي بعيدة القعر وجهنام كذلك. وبعد بيان أصلها يقول: وبه سميت جهنم لبعد قعرها»[2].

وبهذا تكون الصفة إحدى سبل تسمية الأشياء، وإحدى طرائق إطلاق الألفاظ على المسميات. وكثيرة هي أسماء الأعلام التي هي على هذه الشاكلة، أي ما كان أصله صفة ثم صار علما للمسمى علاوة على اسمه الحقيقي الصريح، وعندئذ يكون للشيء الواحد أكثر من اسم واحد.

(1)- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: دكتور كمال بشر، ص 132 (الهامش).
(2)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 139 - 140.

لقد عرفت الحياة العربية القديمة الكثير من المسميات التي كانت من أبرز معالمها وكان لها شأن كبير في حياة العربي قديما مثل: الجمل، والسيف، والخمر، ... وغيرها من المسميات التي لا تذكر إلا وتربط مباشرة بالعربي وبحياته قديما.

وما يؤكد ذلك هو قول الأستاذ صبحي الصالح: «ليس من الغريب إذن أن نجد باحثا كـ (رينان) Rénan في دراسته للغات السامية تأخذه الدهشة وهو ينقل عن الأستاذ دوهامر De Hammer أنه توصل إلى جمع أكثر من 5644 لفظا لشؤون الجمل، رفيق الأعرابي في الصحراء ومؤنسه في وحشته. وليس من الغريب هذا؛ فإن دوهامر لم يقصر بحثه على أسماء الجمل ومرادفاته، بل جمع كل ما يتعلق بشؤونه، وهو الكائن الحي الذي لا يستغني عنه العربي لحظة في حياته. وإذن تكون هذه الأسماء الكثيرة نعوتا للجمل في أحواله المختلفة: في حسنه وتمام خلقه، وهزاله وقلة لحمه، وإقامته في المرعى، وخطره بذنبه ووِرده، وشدته في السير ورفقه»[1].

إذن هناك علاقة قائمة بين كثرة أسماء الشيء الواحد من جهة وأهميته ومكانته في حياة الأفراد من جهة أخرى، ومن هنا يصبح من الضروري «الربط بين كثرة أسماء الشيء وتعدد نعوته وبين ما له من مكانة وأهميَّة في حياة القوم. فبين الاثنين علاقة وثيقة نلمحها متمثلة في كثرة الألفاظ التي تعبر عنه، متى كان وثيق الصلة بحياتهم، أثير المنزلة عندهم»[2].

من خلال هذه العلاقة يمكننا تلمس الطريق إلى تفسير «ظاهرة حدوث الترادف في طائفة من الألفاظ...، فكان لا بد من النظر إلى تعدد الألفاظ والصفات التي تدل على هذه المسميات في ضوء أهميَّتها وعلاقتها بالبيئة العربيَّة. فإذا ما أضفنا إلى هذا الأمر الذي

(1)- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط16، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2004، ص ص 293 – 294.

(2)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 130.

أوجد كثيرًا من الصفات والألفاظ للمسمى الواحد، التطور اللغوي، أمكننا معرفة علاقة الصفة بنشأة الترادف في اللغة»[1].

إنَّ استقراء وتأمل الألفاظ المترادفة «من الناحية اللغوية التاريخية، يظهر لنا بجلاء أنَّ طائفة كبيرة منها قد كانت صفات للمسمى ثم جرت مجرى الأسماء له على وجه الغلبة، فعدّت من باب المترادف بفعل الاستعمال وقد أثارت هذه المسألة جدلًا واسعًا لدى علماء اللغة، أسماء هي أم صفات؟ ... ومبعث خلافهم فيها أنَّ الاسم يدل على ذات المسمى على سبيل التجريد لا لمعنى فيه، في حين تدل الصفة على الشيء وتشير إلى معنى خاص فيه»[2].

وهذا ما جعل بعض العلماء عند حدّه وتعريفه للترادف يعبّر عن هذا الفرق بوحدة الاعتبار «فالسيف والصَّارم مثلًا، وإن (دلَّا على شيء واحد، ولكن باعتبارين أحدهما على الذات، والآخر على الصفة) وعلى هذا كانا متباينين وليسا مترادفين لاشتراط تحقق وحدة الاعتبار في المترادفين»[3].

ونظرا لشيوع هذه الصفات في الاستعمال وكثرة تداولها، « كتب لها الغلبة والشهرة فغلبت غلبة الأسماء، وربما طغى بعضها في الاستعمال على الاسم الحقيقي المجرد (السيف) وخاصة تلك الألفاظ التي تشير إلى صفات مستحسنة محمودة فيه، ... حتى صارت طائفة منها مترادفة لا يلحظ فيها معنى الوصف بقدر دلالتها العامة على السيف»[4].

ومما يجب الإشارة إليه أن طائفة أو بعض الصفات هي التي غلبت غلبة الاسم وخاصة تلك التي تدل على الصفات المستحسنة والتي اشتهر استعمالها مثل: الحسام، والصارم،

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 130 - 131.
(2)- المرجع نفسه، ص 131.
(3)- المرجع نفسه، ص 131.
(4)- المرجع نفسه ، ص 133.

والعضْب، والمشرفي والمهند، واليماني، والبتار، وغيرها، وليست كل الألفاظ التي تدل على صفات السيف، وهذا لا يعني أن «معنى الوصف قد تنوسي تماما في هذه الألفاظ كلها التي تربي على المائة، فصارت تدل على السيف دلالة واحدة ذلك أن القسم الأغلب منها مازال يشعر بشيء من التباين في معانيها وإن كان ذلك طفيفًا.

والواقع أن القلة منها – وعلى وجه الخصوص الصفات الغالبة – والمشهورة هي التي غلبت الأسماء وتنوسي فيها معنى الوصف فانتقلت إلى الاسمية وصارت أعلاما عليه يستدل بها عند إطلاقها على السيف. فهي بمنزلة العباس والحارث والحسن في تسمية أشخاص بأعيانهم. وإنما أصل هذه أوصاف ثم نقلت إلى العلمية عليهم»[1].

مثل هذه الألفاظ كانت تدل على السيف بحسب صفاته ولاعتبارات أخرى فيه، ثم أباح الناس لأنفسهم من بعد استعمالها استعمال السيف وتوسعوا فيها فشاع وكثر استعمالها فغلبت عليه وصارت تطلق ويراد بها السيف ومن هنا عدت من المترادف، وبهذا التفسير يمكن أن نوجه التباين والفرق في هذه الألفاظ تبعًا للأصل وأن نفهم ترادفها نتيجة تطورها وفقدانها المعاني الوصفية بفعل الاستعمال وغلبته.

«وتبعًا لمبدأ انتقال الصفة إلى الاسمية نتيجة التطور اللغوي كما بينا يمكن أن نقرر أن الصفة بهذا المعنى هي من أسباب وقوع الترادف في اللغة. ويثبت هذا أن البحث في الألفاظ المترادفة من الناحية اللغوية التاريخية يكشف لنا بوضوح أن كثيرا من الألفاظ إنما هي في أصولها صفات ثم صارت أسماء بفعل الاستعمال. والحق أن الصفة تعلل لنا الكثير من ترادف الألفاظ، ولها أثر كبير في ذلك كما في مترادفات السيف والخمرة والعسل والأسد والذئب وغيرها. وعلى هذا يصح عندنا ما ذهب إليه دارسون محدثون في عدهم الصفة سببا في نشأة الترادف، ... وهذا القول صحيح في جملته ولكن فيه شيء من الإطلاق، ينبغي

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 137 - 138.

تحديده وحصره بالصفة الغالبة غلبة الاسم التي تطورت فبلغت مرحلة الاسمية وتنوسي فيها معنى الوصفية. حتى عدت من باب الأعلام المنقولة عن صفات. فليست كل صفة مسببة للترادف ما لم تستعمل استعمال الأسماء دون أي اعتبار آخر»[1].

2. 2. اختلاط اللهجات العربية:

اللغة العربية ذات لهجات متعددة، واللغة العربية المشتركة تشكلت من لهجات القبائل العربية المختلفة، ومن المعلوم أن هذه اللهجات تختلف في بعض الصفات والخصائص اللغوية، ولعل المسائل الصوتية وطرائق نطق الكلمات هي الجانب الأبين الذي تظهر فيه الاختلافات. «وما يهمنا من هذا الاختلاف هو ما يتعلق بالمستوى الدلالي للألفاظ ولاسيما في مسألة التسمية. إذ يلاحظ أن لغة من اللغات قد تسمي شيئًا باسم معين، على حين تسميه لغة أخرى باسم آخر، وقد تسميه لغة ثالثة باسم ثالث. وعلى هذا النحو تتعدد الأسماء للمسمى الواحد وذلك بحسب اختلاف لغات (لهجات) القبائل. وعندما نشأت اللغة المشتركة من هذه اللغات المختلفة ظهر أثر ذلك فيها. إذ ترتب على تداخل هذه اللغات والخلط بينها، أن وجد للمسمى الواحد عدة أسماء في اللغة المشتركة وهذه نتيجة طبيعية لتداخل هذه اللغات وامتزاجها في لغة واحدة. ومن هنا كان اختلاف اللغات سببا من أسباب وقوع الترادف في اللغة العربية الموحدة»[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه «ليس من الترادف في شيء تلك الاختلافات القبلية في الكلمة الواحدة نحو: صاعقة وصاقعة، وجذب وجبذ، وتمتى وتمطى، والخزف والخزب، والجدث والجذف، والزقر والصقر والسقر، خلافا لما توهمه معظم القدامى وكثير من المحدثين، فلا أصالة في مثل هذه الألفاظ تدل على أنها لغات مختلفة تماما وإنما الكلمة واحدة في

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 144 - 145.
(2)- المرجع نفسه، ص ص 154 - 155.

الأصل ثم حصل فيها تغيير صوتي بسبب القلب والإبدال في حروفها، ولا أدل على ذلك من العلاقة الصوتية بين هذه الحروف التي يسرت لحدوث القلب والإبدال فيها»[1].

ويذهب الباحث حاكم مالك الزيادي إلى أن اللغويين قديما قد عولوا كثيرا على اختلاف اللهجات الذي عبروا عنه بـ(اختلاف الوضع) في تفسير ظاهرة الترادف بقوله: «ولا يفوتنا هنا أن نعرض لموقف قدامى اللغويين وغيرهم من هذا السبب حيث نجد الغالبية منهم قد عولوا كثيرا على اختلاف لغات القبائل في تفسير الترادف وجعلوه السبب الرئيسي لحدوثه، بل كادوا يقصرون وقوع الترادف في اللغة على هذا السبب الذي عبروا عنه أحيانا بتعدد الوضع»[2].

ويعلل ذلك بقوله: «ولعل تعويلهم على تعدد الوضع مرده إلى اشتراطهم الوضع في حدهم للترادف»[3].

ولعل اهتمامهم البالغ بجمع الألفاظ المترادفة وتدوينا، قد شغلهم عن النظر في نشأة وكيفية حدوثه وتعليل أسبابه العديدة.

يعتبر اختلاف اللهجات من بين أوضح أسباب وقوع الترادف وأكثرها وجاهةً ولكن هذا لا يدفعنا إلى تفسير عدد كبير من المترادفات باختلاف اللهجات «ذلك أن القلة من الألفاظ المترادفة هي التي يمكن تفسيرها بهذا السبب، وأما الكثرة منها فلا يصدق عليها هذا التفسير. والواقع أن هذا السبب وإن كان وجيها وواضحا كما ذكرنا لا يفسر لنا هذه الكثرة من المترادفات التي قد تصل إلى المئات والألوف»[4].

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 159 - 160.
(2)- المرجع نفسه، ص 160.
(3)- المرجع نفسه، ص 161.
(4)- المرجع نفسه، ص 163.

2. 3. الاقتراض من اللغات الأعجمية (المعرَّب والدَّخيل):

اللغة العربية وعبر تاريخها الطويل وبسبب العوامل المختلفة للاحتكاك اللغوي، اقتبست الكثير من الألفاظ من اللغات الأجنبية المجاورة لها، ولطالما وصفت اللغة العربية بامتلاكها ثروة لغوية وانطوائها على محصول لغوي، لا نظير له في لغات العالم، ولهذا «قد يتبادر سؤال وهو: لم استعارت العرب مثل هذه الألفاظ الدخيلة وفي وسعهم الاستغناء عنها لتوافر ما يقابلها في لغتهم من حيث المعنى والدلالة؟ وللجواب عن هذا نقول إنَّ اللغة في حياتها وتطورها لا تخضع لهذه النظرة العقلية، فالواقع اللغوي يدل على خلاف ذلك، لأن العرب قد اخذوا ألفاظا وهم في غنى عنها وذلك بسبب خفة اللفظ المستعار وسهولة نطقه بالقياس إلى المرادف العربي أو بسبب جدته وطرافته»[1].

إذن فاللغة العربية اقتبست ألفاظ من اللغات الأجنبية وهي تملك نظائر هذه الألفاظ وهذا بالتحديد ما «يعنينا من أمر المعرب والدخيل تلك الألفاظ التي اقتبستها العربية من اللغات الأعجمية، ولها نظائر عند العرب من حيث الدلالة. ومن هنا كان المعرب والدخيل من أسباب وقوع الترادف في العربية، وذلك باستعمال الكلمة المعربة والدخيلة مع نظيرتها العربية التي تحمل الدلالة ذاتها»[2]. وبهذا يصبح للمعنى أو المسمى الواحد ألفاظ عديدة أحدها أصيل والثاني معرب أو دخيل.

المعرب والدخيل سبب واضح لحدوث الترادف في اللغة حتى من أنكر الترادف قال بترادف الألفاظ التي جاءت على هذا السبيل، أي إذا كان من لغتين، وقد صرح العسكري بذلك قائلا: «فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبيَّن لك الفرق بين

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 168.
(2)- المرجع نفسه، ص 167.

معنييهما، فاعلم أنهما من لغتين مثل: (القدر) بالبصرية و(البُرْمَة) بالمكية ومثل قولنا: (الله) بالعربية و(أزر) بالفارسية»[1].

«ومع وضوح هذا السبب وقوته ينبغي ألا نبالغ في أثره كثيرا فنفسر به العديد من الألفاظ المترادفة كما بدا لبعض الباحثين المحدثين الذين جعلوا المعرب والدخيل من أسباب كثرة الترادف في العربية فخلطوا بذلك بين الأسباب الحقيقية للترادف وبين أسباب كثرته»[2].

2. 4. المجاز:

المجاز مفتاح باب الترادف، ذلك أن (المجازات المنسية)، تعتبر سببا مهما من أسباب حدوث الترادف؛ لأنها تصبح مفردات أخرى بجانب المفردات الأصلية في حقبة من تاريخ اللغة، «ومهما يكن السبب الذي يكمن خلف التسمية المجازية والظرف اللغوي الخاص الذي استعملت فيه أول مرة، ومهما تكن الأسباب والاعتبارات المتباينة التي أوحت للناس أن يسموا الشيء بأسماء مختلفة ويطلقوا عليه العديد من الألفاظ على سبيل المجاز، فإنه بمرور الوقت يخلق الكثير من الأسماء المختلفة للشيء الواحد. إذ إن هذه الأسماء المجازية لطول العهد بها ولكثرة استعمالها وشيوعها، تُنسى فيها الناحية المجازية، ثم تصبح دالة على المسمى دلالة حقيقية لا مجازية، وذلك ما بيناه من انتقال المجاز إلى الحقيقة بفعل الاستعمال. بل إن دلالتها عليها أقرب إلى الذهن من دلالتها الأصلية لشيوع المعنى الجديد وانتشاره بعد طول العهد بهذا الاستعمال. وهكذا يصبح أمامنا في آخر الأمر العديد من الأسماء المترادفة للمسمى الواحد. ولهذا كان المجاز سببا مهما من أسباب ترادف الألفاظ»[3].

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 39.
(2)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص 176.
(3)- المرجع نفسه، ص ص 106.

وعن مدى دقة مصطلح (المجازات المنسية) يعلق الباحث حاكم مالك الزيادي بقوله: «وهذا ما عبر عنه بعض اللغويين المحدثين بـ (المجازات المنسية) ويبدو أن هذا التعبير غير دقيق لأنَّ المجاز نفسه ليس سببا للترادف ما لم يتحول إلى حقيقة بفعل الاستعمال. ولأنَّ انتقال المجاز إلى الحقيقة هو السبب المباشر في حدوث الترادف»[1].

2. 5. التطور الدلالي:

إن دراسة الألفاظ المترادفة على أساس تطور الدلالة وملاحظة استعمالاتها من الناحية التاريخية، يثبت لنا أن التطور الدلالي بأهم وجوهه وملامحه المتمثلة في تعميم الخاص وتخصيص العام وفي انتقال مجال الدلالة وتغيرها، وغير ذلك من مظاهر التطور الدور الدلالي وسببه الكثيرة هو سبب ترادف الكثير من الألفاظ، ولاسيما تلك الألفاظ المتقاربة في المعنى «ذلك أنّ ظاهرة الترادف في جوهرها مسألة دلالية قبل كل شيء، وهي غالبا ما تكون نتيجة التطور في دلالة الألفاظ فهي تؤلف موضوعا لغويا تاريخيا من حيث علم الدلالة التاريخية. وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيرا من المترادفات إلى هذه الحقيقة في التطور والاستعمال. وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة تتبع استعمالات الألفاظ لمعرفة تطورها الدلالي الذي جعلها مترادفة، مع الأخذ بالحسبان تفاوت الزمان والمكان والبيئة في مثل هذا التطور»[2].

«ومن أجل ذلك سنجد كثيرا من ألفاظ اللغة قد ترادفت بسبب التطور، ولاسيما الألفاظ المتقاربة في المعنى، والألفاظ التي تدل على معاني كلية أو عامة، والألفاظ التي تدل على معنى خاص أو جزئي. وقد تصبح مثل هذه الألفاظ مترادفة نتيجة تطورها الدلالي. إذ كثيرا ما يحدث أن يتخصص العام أو أن يعمم الخاص، أو أن يتغير مجال الدلالة، بفعل الاستعمال اللغوي، فيختفي ذلك التباين بالتدريج، ثم تصبح دالة على معنى واحد، بمرور

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 106.
(2)- المرجع نفسه، ص 80.

الزمن. وهكذا يحدث الترادف في مثل هذه الألفاظ بسبب تطور الدلالة فيها ضيقا واتساعا وبتغير مجالها من محيط إلى آخر»[1].

وعندما نتحدث عن التطور الدلالي كسبب في وقوع الترادف بين الألفاظ فنحن نقصد الألفاظ ذات المعاني المتقاربة لأنها عرضة احتمالات التطور الدلالي أكثر من غيرها، وبهذا تؤول إلى معنى واحد بفعل الاستعمال.

3. أنواع الترادف:

لقد ذهب علماء اللغة المحدثون إلى تقسيم الترادف إلى عدة أقسام[2]، ولكننا سنكتفي بإيراد نوعين هما الترادف الكامل أو التام، وشبه الترادف أو الترادف الجزئي، «ويضم هذا القسم الثاني الحالات التي تتشابه أو تتقارب أو تتماثل بدرجة ما فيها المفردات أو التراكيب وهو يضم أيضا الحالات التي يقع بينها تشابه دلالي واضح بين كلمة أو أكثر سواء فيما تشير إليه في الخارج أو في الدلالات الموحية والمتضمنة في الكلمة»[3].

أ. الترادف الكامل:

يعرفه ستيفن أولمان Stephen Ulmann بقوله: «هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق. الترادف التام – على الرغم من عدم استحالته – نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر. فإذا وقع هذا الترادف التام، العادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه. وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ

(1)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، ص ص 80 - 81.
(2)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، من الصفحة 220 إلى الصفحة 223.
(3)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، ص 44.

منها مناسبًا وملائمًا للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»[1].

أما أحمد مختار عمر فيذهب إلى تعريفه بقوله: «(complete synonymy أو perfect synonymy أو genuine synonymy أو full synonymy)، أو التماثل (sameness)، وذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابق، ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما، ولذا يبادلون بحريّة بينهما في كل السياقات، وسنعرض فيما بعد رأي المحدثين حول وجود أو عدم وجود هذا النوع في اللغة الواحدة»[2].

ب. شبه الترادف:

(near synonymy أو quasi synonymy أو approximate synonymy أو less-than-full synonymy)، أو التشابه (likeness)، أو التقارب (contiguity)، أو التداخل (overlapping). وذلك حين يتقارب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها ــ بالنسبة لغير المتخصصين ــ التفريق بينهما، ولذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ، مع إغفال هذا الفرق، ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بكلمات مثل: عام ــ سنة ــ حول... وثلاثتها قد وردت في مستوى واحد من اللغة، وهو القرآن الكريم. ويحمل على هذا النوع كثير من الكلمات التي توصف بالترادف مثل answer مع reply، وill مع sick، وown مع possess»[3].

(1)- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: دكتور كمال بشر، صص 119 – 120.
(2)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220.
(3)- المرجع نفسه، ص ص 220 - 221.

4. الترادف عند أبي هلال العسكري من خلال كتاب (الفروق اللغوية):

قد يكون من الغريب الربط بين ظاهرة الترادف وكتاب (الفروق اللغوية)، ذلك أن الكثير من الدراسات اللغوية التي تناولت هذه الظاهرة قد صنفت أبو هلال العسكري ضمن أشد المنكرين لوقوع الترادف في اللغة وذلك بإفراده مصنفا يبين فيه الفروق الدلالية بين الكلمات التي تقاربت معانيها وقيل بترادفها.

والكثير من الدراسات بَنَتْ موقف أبي هلال العسكري المتمثل في إنكار وقوع الترادف من خلال كتابه (الفروق اللغوية) على الرغم من أن مقدمة الكتاب والباب الأول منه يحتويان على مفهوم الترادف الذي كان ينكره أبو هلال، وعمل طوال كتابه على تأكيد فكرة أن الترادف التام أو المطلق بين كلمتين هو أمر تأباه اللغة وترف لا تسمح به، «وأبو هلال يرفض القول بالترادف الكامل لأنه يؤدي إلى الغموض والإبهام، أما الترادف النسبي الذي قد لا يفطن إليه السامع أو القارئ، فهو أمر مقبول وقوعه»[1].

لذلك فإن «أحد أهم أسباب الاختلاف في قضية الترادف غموض مصطلح الترادف بمعنى أن الذين تناولوه لم يحددوا بدءًا ما المقصود بالترادف، هل هو الترادف التام أم الترادف الجزئي أم شبه الترادف، حيث إن تحديد المقصود بمصطلح (الترادف) بدقة يؤدي إلى تضييق دائرة الخلاف وعدم الخلط بين شيئين أو أكثر حال تناولنا لشيء بعينه»[2].

لعل نقطة الانطلاق الأولى هي تحديد الغرض الذي استهدفه أبو هلال من هذا التأليف. وهذا ما نجده في مقدمة الكتاب والباب الأول منه اللذين ضمَّا الأصول النظرية التي استند إليها أبو هلال في تبيين الفروق الدلالية حيث يقول:

---

(1)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، ص 22.

(2)- المرجع نفسه، ص 198.

«ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم، وفنا من الآداب ، إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه، وتنظم أصنافه، إلاَّ الكلام في **الفرق بين معانٍ تقاربت حتى أشكل الفرق بينها**، نحو: العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشيئة، والغضب والسخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام، والحسن والجمال، والفصل والفرق، والسبب والآلة، والعام والسنة، والزمان والمدة، وما شاكل ذلك، فإني رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب، وينفع الراغب، مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه»[1].

الغاية التي من أجلها وضع أبو هلال كتابه هي استعراض الكلمات المتقاربة المعاني أو التي يظن ترادفها ليبين ما بينها من فروق في الدلالة وما انفردت به كل منها بمعنى دون الآخر وإن تقاربا في الدلالة فهذا لا يحول دون افتراقها بشكل من الأشكال، حقا قد يتدانى المعنيان وقد يتباعدان ولكن من المؤكد أن الفرق بينهما قائم والتطابق محال.

«إذن هي الرغبة في الوضوح الدلالي، ودفع إشكال ما سمي بالترادف. ولعل أول ملحظ – هنا – هو أن أبا هلال يقر بوجود (التقارب الدلالي) بين لفظ ولفظ ولكن هذا التقارب لا يعني (التطابق)، بل أن ثمة مساحة دلالية للتمايز؛ قد تكون هذه المساحة أقل من مساحة الاشتراك الدلالي، وقد تكون أكبر، ولكن ذلك لا يعني إلغاءها لحساب فكرة (التطابق) التي يؤدي التسليم بها – في المحطة الأخيرة – إلى تبديد الغرض الأساسي من وجود هذه الألفاظ؛ وهو تحديد (المدلولات) تحديداً دقيقاً، وصولاً إلى (حقائقها)»[2].

ولعل النص الذي يمكننا أن نستخلص منه أن أبا هلال يقر بالترادف الجزئي هو قوله: «وَلَعَلَّ قَائِلا يَقُول: إِن امتناعك من أَن يكون **للفظين الْمُخْتَلِفين معنى وَاحِد** رد على جَمِيع أهل اللُّغَة، لأَنهم إِذا أَرَادوا أَن يفسروا اللب قَالُوا: هُوَ الْعقل، أَو الْجرْح قَالُوا: هُوَ

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 29.

(2)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص 10.

الْكسْب أَو السكب قَالُوا هُوَ الصب، وَهَذَا يدل على أَن اللب وَالْعقل عِنْدهم سَوَاء وَكَذَلِكَ الجرح والكسب، والسكب والصب، وما أشبه ذلك.

قلنا: ونحن أيضا كذلك نقول، **إِلَّا أَنا نَذْهَب إِلَى أَن قَوْلنَا: (اللب) وإن كَانَ هُوَ الْعقل فَإِنَّهُ يُفِيد خلاف مَا يُفِيد قَوْلنَا: (الْعقل)**»[1].

يمكننا القول بأن أبا هلال يتطلع بأن يكون لكل لفظ معنى خاص أو بتعبير آخر للدال الواحد مدلول واحد، وذلك ما يؤكده من خلال هذا النص الذي أورده في الباب الأول من الكتاب والذي عنوانه (في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة والقول في الدلالة على الفروق بينها):

«الشاهد على أن اخْتِلَاف الْعبارَات والأسماء يُوجب اخْتِلَاف الْمعَانِي، أَن الِاسْم كلمة تدل على معنى دلَالَة الْإِشَارَة، وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيْء مرّة وَاحِدَة فَعرف، فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة، وواضع اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد، فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول، كَانَ ذَلِك صَوَابا. فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة، فَإِن كل وَاحِد منهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ»[2].

يتضح مما سبق أن أبا هلال العسكري، يقول بالترادف ولكن بشرط أن يكون المقصود بالترادف التقارب بين معنى اللفظتين وليس التطابق بينهما. وفي ضوء ذلك نستطيع القول بأن كتاب أبو هلال العسكري يقوم على فكرة (منع الترادف التام). وهذا يعني «أن أبا هلال يخرج من دائرة معايير – ومن ثم دائرة الكتاب برمته – فكرة الترادف بمعناه التام، أي ما يقابل مصطلح Strict synonymy. وهو يكتفي إزاء مثل هذه المترادفات بأن يحيلها إما إلى اختلاف اللغات (عربية وفارسية مثلا)، أو اختلاف اللهجات (بصرية ومكية

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص ص 36 – 37.

(2)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 33.

مثلا)»[1]. ويضيف أيضا: «ولقد ترتب على المؤشر السابق أن أصبح كتاب أبي هلال بحثا في المكونات الدلالية الفارقة بين ألفاظ تقاربت معانيها؛ أي بحثا فيما نسميه الآن بـ (الترادف الجزئي) Partial synonymy»[2].

أي أن أبا هلال لا يرفض الترادف مطلقا، الذي يقصد به تقارب معاني الكلمات، وإنما رفض الترادف الذي يقصد به الاتفاق التام والتساوي المطلق في المعنى بين الكلمات المترادفة.

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص ص 51 - 52.
(2)- المرجع نفسه، ص 52.

5. معايير واعتبارات التفريق بين دلالة المترادفات في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت 395هـ):

إن الذي نحن بصدده هو كتاب قائم على فكرة تحديد الفروق الدلالية بين الكلمات التي تجمع بينها مساحة دلالية مشتركة. ولهذا فإن هذا التحديد أو هذا التفريق سوف يحتكم لمجموعة من الأسس والمعايير والاعتبارات. وإدراكا من أبي هلال لهذه الضرورة المنهجية استهل كتابه بإيراد «فَأَما مَا يعرف بِهِ الْفرق بَين هَذِه الْمعَانِي وأشباهها فأشياء كَثِيرَة مِنْهَا: اخْتِلَاف مَا يسْتَعْمل عَلَيْهِ اللفظان اللَّذَان يُرَاد الْفرق بَين معنييهما، وَمِنْهَا اعْتِبَار صِفَات الْمَعْنيين اللَّذين يطْلب الْفرق بَينهمَا، وَمِنْهَا اعْتِبَار مَا يؤول إِلَيْهِ المعنيان، وَمِنْهَا اعْتِبَار الْحُرُوف الَّتِي تعدى بهَا الْأَفْعَال، مِنْهَا اعْتِبَار النقيض، وَمِنْهَا اعْتِبَار الاشتقاق، وَمِنْهَا مَا يُوجِبهُ صِيغَة اللَّفْظ من الْفرق بَينه وَبَين مَا يُقَارِبه، وَمِنْهَا اعْتِبَار حَقِيقَة اللَّفْظَيْنِ أَو أَحدهمَا فِي أصل اللُّغَة»[1]. ومن ثم فهو يضع الاعتبارات التالية للتفريق:

- اعتبار اختلاف الاستعمال اللغوي.
- اعتبار اختلاف صفات المعنيين.
- اعتبار اختلاف ما يؤول إليه المعنيان.
- اعتبار اختلاف الحروف التي تعدى بها الأفعال.
- اعتبار اختلاف النقيض.
- اعتبار اختلاف الاشتقاق.
- اعتبار اختلاف صيغة اللفظ.
- اعتبار حقيقة اللفظين في أصل اللغة.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1424 هـ/ 2003، ص 37.

وتوحي عبارة أبو هلال بأن هذه المعايير والاعتبارات لا تنحصر في هذه الثمانية التي ذكرها وإنما هي أشياء كثيرة، «إذًا فهو مخطط معياري مفتوح، الغاية منه – في المحصلة الأخيرة – إقرار مبدأ الفروق الدلالية»[1].

5. 1. اعتبار اختلاف الاستعمال اللغوي:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بالاختلاف الواقع بين استعمال كلمتي (العلم) و(المعرفة) بقوله: «فَأَما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة مَا تسْتَعْمل عَلَيْهِ الكلمتان فكالفرق بَين الْعلم والمعرفة وَذَلِكَ أَن الْعلم يتَعَدَّى إِلَى مفعولين والمعرفة تتعدى إِلَى مفعول وَاحِد فتصرفهما على هَذَا الْوَجْه وَاسْتِعْمَال أهل اللُّغَة إيَّاهُمَا عَلَيْهِ يدل على الْفرق بَينهمَا فِي الْمَعْنى وَهُوَ أَن لفظ الْمعرفَة يُفِيد تَمْيِيز الْمَعْلُوم من غَيره وَلَفظ الْعلم لَا يُفِيد ذَلِك إِلَّا بِضَرْب آخر من التَّخْصِيص فِي ذكر الْمَعْلُوم»[2].

وهذا يعني أن اختلاف النمط التركيبي للفعلين يؤدي دورا في التفريق بين دلالة الفعلين المتقاربة، «ذلك أن الفعل (علم) يقتضي – من الناحية الدلالية – تمييز المعلوم بصفة مخصصة له: فالتركيب: (علمت زيدا قائماً) إنما تقع الإفادة الدلالية منه مع كلمة (قائمًا). التي تخصص إحدى جهات العلم بزيد، ومن ثم فلا يمكن الاقتصار على التركيب: (علمت زيداً). أما التركيب (عرفت زيداً) فهو صحيح من الوجهتين التركيبية والدلالية»[3].

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا – مصر، 2001، ص 24.

(2)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 37.

(3)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 25.

5. 2. اعتبار اختلاف صفات المعنيين:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بكلمتي (الحلم) و(الإمهال) بقوله: «وَأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة صِفَات الْمَعْنيين، فكالفرق بَين الْحلم والإمهال وَذَلِكَ أَن الْحلم لَا يكون إِلَّا حسنا والإمهال يكون حسنا وقبيحا»[1].

يذهب الباحث محي الدين محسب إلى أن أبا هلال يقصد بـ (صفة المعنى) ما يمكن أن نسميه (القيمة الدلالية). بهذا يكون (الحلم) صفة مدح ويدخل بهذا في القيم المستحسنة، أما (الإمهال) قد يدخل في القيم المستحسنة، وقد يدخل في القبيحة لأنه يعني التأخير مطلقا[2].

5. 3. اعتبار ما يؤول إليه المعنيان:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بكلمتي (المزاح) و(الاستهزاء) بقوله: «وَأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار مَا يؤول إِلَيْهِ المعنيان، فكالفرق بَين المزاح والاستهزاء، وَذَلِكَ أَن (المزاح) لَا يَقْتَضِي تحقير الممازح، وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك فِيهِ، أَلا ترى أن التابع يمازح المبتوع من الرؤساء والملوك، فَلَا يدل ذَلِك مِنْهُ على تحقيرهم، وَلَا اعْتِقَاد تحقيرهم، وَلَكِن يدل على استئناسه بهم، و(الاستهزاء) يَقْتَضِي تحقيره المستهزأ بِهِ، فَظهر الفرق بَين الْمَعْنيين بتباين مَا دلَّا عَلَيْهِ وأوجباه»[3].

ويعلق الباحث محي الدين محسب على هذا الاعتبار بكون عبارة (ما يؤول إليه المعنيان) أنها غامضة، فإذا كان الكلام يدور بين طرفين هما (المتكلم والمتلقي) فهل المعنى يؤول إلى ما يعتقده المتكلم أو إلى ما يعتقده المتلقي، «وأول ملحظ هنا هو أن عبارة (ما

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 37.

(2)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 30.

(3)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 38.

يؤول إليه المعنيان) في هذا المعيار عبارة غامضة. فهل يقصد أبو هلال أن المعنى قد يؤول إلى اعتقاد المتكلم، فإذا كانت عبارته على نية (التحقير) فذلك (استهزاء)، وإلا فهو (مزاح)؟. أو أنه يعني أن المعنى قد يؤول إلى ما يعتقده المخاطب، فإذا أحس في الكلام تحقيراً فذلك (استهزاء) وإلا فهو (مزاح)» [1].

ويمكن اعتبار هذا المعيار أو الاعتبار عنصرا سياقيا غير لغوي أي أحد العناصر المكونة للموقف الكلامي.

وفيما يلي المفردات التي تم التفريق بين معانيها باعتبار ما يؤول إليه المعنيان[2]:

الكلمة – العبارة	الخطأ – الغلط	اللحن – الخطأ	الدلالة – الأمارة
العلامة – الأثر	البصر – العين	الفطنة – الذكاء	العلم – الحفظ
التذكير – التنبيه	العلم – التبيين	قادر على الشيء – المالك له	الشدة – الصلابة
الشجاعة – البسالة	التمكين – الإقدار	الإقدام – التقحم	الإرادة – المشيئة
الكراهة – البغض	الغضب – السخط	الغضب الذي توجبه الحكمة – الغضب الذي توجبه الحمية	الغضب – إرادة الانتقام
الحدوث – الإحداث	الاختراع – الابتداع	العمل – الصنع	الأخذ – التناول

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 32.

(2)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص ص 109 – 111.

الكل – الجمع	البعض – الجزء	التأليف – التصنيف	الضم – الجمع
الاعتماد – المصاكة	الانتقال – الزوال	القصم – الفصم	القد – القط
الفرق – التفريق	لم ينفك – لم يبرح – لم يزل	المثل – النظير	كاف التشبيه – المثل
الاختلاف – التفاوت	الأس – الأصل	الصعود – الارتفاع	الأعلى – فوق
الحكم – القضاء	الإنعام – التمتع	الكفالة – الضمان	الإتقان – الإحكام
المذهب – المقالة	الفرض – الحكم	يجب كذا – ينبغي كذا	العفو – الغفران
تبديل الشيء – الإتيان بغيره	الألم – الوجع	الحذر – الاحتراز	الفزع – الهلع
الوجل – الخوف	الخجل – الحياء	الكبر – التيه	الخشوع – الخضوع
اليسير – القليل	اللهو – اللعب	المزاح – الهزل	المزاح – المجون
الخدع – الكيد	القبيح – الوحش	الهم – الغم	الإرسال – الإنقاذ
البعث – النشور	الرسول – النبي	العام – السنة	السنة – الحجة
السنة – الحقبة	النهار – اليوم	الناس – الخلق	الناس – الورى
الأنام – الناس	الناس – البشر	الناس – البرية	الناس – الجبلة
الجن – الشيطان	الزمرة – الثلة	الولد – الابن	البعل – الزوج

الاصطفاء – الاختيار	الإعلان – الجهر	الغشاء – الغطاء	الزبر – الكتب
المنشور – الكتاب	الصحيفة –الدفتر	الكتاب – المصحف	الكتاب – السفر
الكتاب – المجلة	غاية الشيء – المدى	الأمد – الغاية	اجتزأ به – اكتفى به
الصراط – الطريق – السبيل	المحض – الخالص	قمين به – حري به	اللمس – المس
الهدى – البدنة	نزل به – حاق به	الضيق – الحرج	الظل – الفيء
العكوف – الإقامة	البين – الوسط	أتى فلان – جاء فلان	الخالي – الماضي
النار – السعير – الجحيم – الحريق	تماما له – تماما عليه	النطفة – المني	الدلو – الذنب

5. 4. اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بكلمتي (العفو) و(الغفران) بقوله: «وَأما الْفرق الَّذِي يعلم من جِهَة الْحُرُوف الَّتِي تعدى بهَا الْأَفْعَال فكالفرق بَين (العفو) و(الغفران) ذَلِك أَنَّك تَقول: (عَفَوْت عَنهُ) فَيَقْتَضِي ذَلِك أَنَّك محوت الذَّم وَالْعِقَاب عَنهُ. وَتقول: (غفرت لَهُ) فَيَقْتَضِي ذَلِك أَنَّك سترت لَهُ ذَنبه وَلم تفضحه بِهِ»[1].

5. 5. اعتبار النقيض:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بالاختلاف الواقع بين استعمال كلمتي (الحفظ) و(الرعاية) بقوله: «وأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار النقيض، فكالفرق بَين الْحِفْظ وَالرِّعَايَة وَذَلِكَ أَن نقيض (الْحِفْظ) الإضاعة ونقيض (الرِّعَايَة) الإهمال، وَلِهَذَا يُقَال للماشية إِذا لم يكن لَهَا رَاع: (هَمَل). والإهمال مَا يُؤَدِّي إِلَى الإضاعة، فعلى هَذَا يكون (الْحِفْظ) صرف المكاره عَن الشَّيْء لِئَلَّا يهْلك، وَ(الرِّعَايَة) فعل السَّبَب الَّذِي يصرف بِهِ المكاره عَنهُ»[2].

بحسب أبي هلال العسكري لو كانت كلمتا (الحفظ) و(الرعاية) مترادفتين ترادفا تماما ودلالتهما متطابقة لكان نقيضهما واحد، ولكن لوجود فرق دلالي بينها كان لكل كلمة نقيض.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 38.

(2)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 38.

«ومن الواضح أن أبا هلال يلجأ هنا إلى استدعاء علاقة دلالية أخرى لنفي علاقة

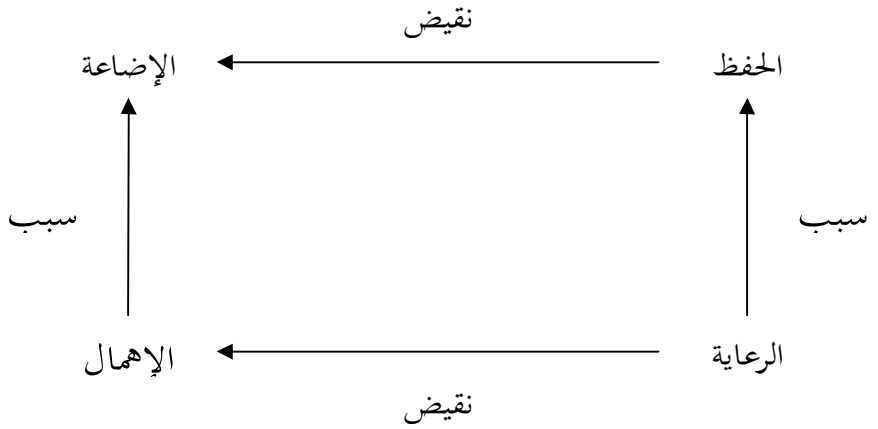

الترادف:

وكان أبو هلال يرى أن وضوح العلاقة السببية بين (الإهمال) و(الإضاعة)، وكونهما – في الوقت نفسه – نقيضين لـ(الحفظ) و(الرعاية) – يكشف عن علاقة سببية مماثلة بين هاتين الدالتين الأخيرتين»[1].

5. 6. اعتبار الاشتقاق:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بكلمتي (السياسة) و(التدبير) بقوله: «وَأما الْفرق الذي يعرف من جِهَة الِاشْتِقَاق، فكالفرق بَين السياسة وَالتَّدْبِير، وَذَلِكَ أَن (السياسة) هِيَ النّظر فِي الدَّقِيق من أُمُور السّوس مشتقه من السوس، هَذَا الْحَيَوَان الْمَعْرُوف، وَلِهَذَا لَا يُوصف الله تَعَالَى بالسياسة؛ لِأَن الْأُمُور لَا تدق عَنهُ، و(التَّدْبِير) مُشْتَقّ من الدّبُر ودُبُرُ كل شَيْء آخِره، وأدبار الْأُمُور عواقبها، فالتدبير آخر الْأُمُور وسَوْقُها إِلَى مَا يصلح بِهِ أدبارها

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص ص 36 – 37.

أَي: عواقبها، وَلِهَذَا قيل للتدبير المستمر (سياسة)، وَذَلِكَ أَن (التَّدْبِير) إِذا كثر وَاسْتمرّ عرض فِيهِ مَا يحْتَاج إِلَى دقة النّظر فَهُوَ رَاجع إِلَى الأول»[1].

لا يكتفي أبو هلال في التفريق بين (السياسة) و(التدبير) بأصل الاشتقاق فقط، بل يضيف عنصرا أو مكونا دلاليا آخر نجده في السياسة وهو عنصر (الاستمرار). «معنى ذلك أن شرط تحول التدبير إلى سياسة أن يكون له صفة [الاستمرار]. ويتحصل لنا مما سبق أن المكونين الدلاليين للدالة (سياسة) هما: [دقة النظر]+[الاستمرار]. وتشارك دالة (التدبير) دالة (السياسة) في المكون الدلالي الأول [دقة النظر]، ولا تشاركها في [الاستمرار]» [2].

«وأول ملحظ هنا أن هذا الاعتبار – الاشتقاق – الذي يركن إليه أبو هلال كثيراً في كتابه – يضعنا أمام مشكلة ما يزال يواجهها البحث في دلاليات الكلمة العربية. ففي ظل غياب معجم تاريخي لمفردات العربية يظل من الصعب على الباحث أن يعطي ثقته العلمية لتلك الاشتقاقات التي يضعها اللغويون العرب»[3].

5. 7. اعتبار صيغة اللفظ:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بالاختلاف الواقع بين استعمال كلمتي (الاستفهام) و(السؤال) بقوله: «وَأما الْفرق الَّذِي توجبه صيغة اللَّفْظ، فكالفرق بَين الِاسْتِفْهَام وَالسُّؤَال، وَذَلِكَ أَن (الِاسْتِفْهَام) لَا يكون إِلَّا لما يجهله المستفهم أَو يشك فِيهِ، لِأَن المستفهم طَالب لِأَن يفهم، وَقد يجوز أَن يسْأَل فِيهِ السَّائِل عَمَّا يعلم، وَعَما لَا يعلم، فصيغة (الِاسْتِفْهَام) هِيَ (استفعال) و(الاستفعال) للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 38.

(2)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 44.

(3)- المرجع نفسه، ص 43.

وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء وَالْأَفْعَال، فَمَعْنَاه مُخْتَلف مثل (الضَّعْف والضُّعْف والجَهد والجُهد وَغير ذَلِك مِمَّا يجْرِي مجْرَاه»[1].

يعتبر هذا المعيار من أوضح وأعم المعايير التي استند إليها أبو هلال في كتابه، فهو يدخل في ما عبر عنه بقوله: «إن اختلاف العبارات يوجب اختلاف المعاني»[2].

«ولعل ما يقصده أبو هلال من مصطلح (صيغة اللفظ) يعني تلك الهيئة الصرفية التي يرد بها اللفظ، أو ما يسمى في التراث اللغوي العربي (معاني المثل؛ أي (معاني الأبنية). وبطبيعة الحال فإن فكرة دلالات الأبنية تمثل تجريدات عامة استقصاها اللغويون من دلالات المفردات الفعلية التي تملأ هذه القوالب»[3].

5. 8. حقيقة اللفظين في أصل اللغة:

يمثل أبو هلال لهذا الاعتبار أو المعيار بالاختلاف الواقع بين استعمال كلمتي (الحنين) و(الاشتياق) بقوله: «وَأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار أصل اللَّفْظ فِي اللُّغَة وَحَقِيقَته فِيهَا، فَكالْفرق بَين الحنين واشتياق، وَذَلِكَ أَن أصل (الحنين) فِي اللُّغَة هُوَ صَوت من أصوات الإبل، تحدثها إِذا اشتاقت إِلَى أوطانها، ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى أُجْرِي اسْم كل وَاحِد منهما على الآخر»[4].

لا بد من الإشارة هنا إلى الفرق بين معيار (الاشتقاق) ومعيار (حقيقة اللفظ في أصل اللغة) «المسألة في معيار (الاشتقاق) هي الرجوع بالصيغة إلى دلالة اللفظ الذي اشتقت منه، ثم تبيان العلاقة بين المشتق والمشتق منه. أما في معيار (حقيقة اللفظين في أصل اللغة)

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 39.
(2)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 33.
(3)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص ص 45 - 46.
(4)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 39.

فهو من باب التحول المجازي، أي من باب العلاقة بين الحقيقة والمجاز حسب مفهومهما في النظر الدلالي العربي. فدالة (الحنين) كانت (حقيقة) في استعمالها على صوت معين للإبل عندما تكون في حالة معينة (حالة الاشتياق إلى الوطن). ثم تحولت بعامل التعميم المجازي إلى دلالة على حالة الاشتياق. فهنا ليس ثمة علاقة اشتقاقية بين دالة (الحنين) ودالة (الاشتياق) كتلك العلاقة بين (السياسة) و(السوس)»[1].

ولقد قام الباحث محي الدين محسب بإعادة صياغة لهذه المعايير على النحو التالي[2]:

معايير أبي هلال العسكري	الصياغة الجديد لهذه المعايير
1. اختلاف الاستعمال اللغوي	1. المعيار التركيبي
2. اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال	
3. اختلاف صفات المعنيين	2. معيار القيمة الدلالية
4. اعتبار ما يؤول إليه المعنيان	3. معيار القصد
5. اعتبار النقيض	4. معيار العلاقات الدلالية
6. اعتبار الاشتقاق	5. المعيار التاريخي
7. اعتبار حقيقة اللفظين في أصل اللغة	
8. اعتبار الصيغة	6. معيار الهيئة الصرفية

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 47.

(2)- ينظر: محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص ص54 – 58 .

وهو يرى بأن الجهد الذي قدمه أبو هلال العسكري في كتابه (الفروق اللغوية) في حاجة إلى صياغة جديدة وفق منظور المعرفة اللسانية الحديثة إذ يقول: «وبطبيعة الحال لم يكن أبو هلال يمتلك – في عصره – كل صرامة إجراءات التحليل الدلالي التي نجدها الآن أصحاب هذه المناهج التحليلة. ومن ثم لا يحسن أن نلومه إذا وجد خلل هنا أو هناك. بل الأفضل – فيما أرى – ان تعاد صياغة هذا الجهد صياغة دقيقة جديدة من منظور تحليل المكونات الدلالية للمفردات التي تنتمي إلى المجال الدلالي الواحد»[1].

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص 54.

6. نماذج التحليل الدلالي في التفريق بين المترادفات في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري:

نظرا لكثرة أبواب الكتاب التي يبلغ عددها ثلاثين بابا، ولغزارة الألفاظ التي قام أبو هلال العسكري بالتماس الفروق بينها، فإننا سنحاول التطرق للمواد التي مثّل بها أبو هلال العسكري أثناء عرضه لمعايير واعتبارات التفريق بين الكلمات التي تقاربت معانيها، ونعني بها:

- العلم والمعرفة.
- الحلم والإمهال.
- المزاح والاستهزاء.
- العفو والغفران.
- الحفظ والرعاية.
- السياسة والتدبير.
- الاستفهام والسؤال.
- الحنين والاشتياق(*).

سنحاول إلقاء الضوء على التحليل الدلالي الذي قدمه أبو هلال العسكري وهو يلتمس الفروق بين هذه الألفاظ التي تقاربت معانيها وأشكل علينا معرفة الفروق بينها.

(*)- ونشير إلى أن أبا هلال العسكري قد تطرق للفرق بين (الحنين والاشتياق) عند تمثيله للفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، ولم يتعرض لها مرة ثانية على غرار الألفاظ السابقة.

وسنتبع الخطوات المنهجية التالية:

أولا: إثبات نص أبي هلال العسكري.

ثانيا: ذكر الباب الذي وردت فيه اللفظتان المترادفتان، وهذا أمر مهم فأبو هلال العسكري على وعي بأن وقوع اللفظتين تحت مجال دلالي واحد قد يؤدي إلى استعمالهما بمعنى واحد وبالتالي ترادفهما.

ثالثا: محاولة إلقاء الضوء على التحليلات الدلالية التي قدمها أبو هلال العسكري في ضوء المعرفة اللسانية الحديثة.

رابعا: وضع جدول يلخص ويبين أهم السمات الدلالية الفارقة بين اللفظتين المترادفتين.

6. 1. الفرق بين العلم والمعرفة:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن الْمعرفَة أخص من الْعلم لِأَنَّهَا علم بِعَين الشَّيْء مفصلا عَمَّا سواهُ، وَالْعلم يكون مُجملا ومفصلا، قَالَ الزُّهْرِيّ: لَا أصف الله بِأَنَّهُ عَارِف وَلَا أعنّف من يصفه بذلك لِأَن الْمعرفَة مأخوذة من عرفان الدَّار يَعْنِي أثارها الَّتِي تعرف بهَا، قَالَ: وَلَا يجوز أَن يكون علم الله تَعَالَى بالأشياء من جِهَة الْأَثر وَالدَّلِيل. قَالَ: والمعرفة تَمْيِيز المعلومات فَأَوْمأ إِلَى أَنه لَا يصفة بذلك، كَمَا لَا يصفه بِأَنَّهُ مُمَيّز.

وَلَيْسَ مَا قَالَه بِشَيْء، لِأَن آثَار الدَّار إِن كَانَت سميت عرفانا فسميت بذلك لِأَنَّهَا طَرِيق إِلَى الْمعرفَة بهَا وَلَيْسَ فِي ذَلِك دَلِيل على أَن كل معرفَة تكون من جِهَة الْأَثر وَالدَّلِيل.

وَأما وصف الْعَارِف بِأَنَّهُ يُفِيد تَمْيِيز المعلومات فِي علمه فَلَو جعله دَلِيلا على أَن الله عَارِف كَانَ أولى من المعلومات متميزة فِي علمه، بِمَعْنى أَنَّهَا متخيلة لَهُ، وَإِنَّمَا لم يسم علمه تمييزا لأن التَّمْيِيز فِيهَا هُوَ اسْتِعْمَال الْعقل بِالنّظرِ والفكر اللَّذين يؤديان إِلَى تمييز المعلومات، فَلم يمْتَنع أَن تُوصَف معلوماته بِأَنَّهَا متميزة وَإِن كَانَ لَا يُوصف بِأَنَّهُ مُمَيّز لِأَن تميزها صفة لَهَا لَا لَهُ، والمعرفة بهَا تفِيد ذَلِك فِيهَا لَا فِيهِ، فَكل معرفَة علم وَلَيْسَ كل علم معرفَة، وَذَلِكَ أَن لفظ الْمعرفَة يُفِيد تَمْيِيز الْمَعْلُوم من غَيره وَلَفظ الْعلم لَا يُفِيد ذَلِك إِلَّا بِضَرْب آخر من التَّخْصِيص فِي ذكر الْمَعْلُوم، وَالشَّاهِد قَول أهل اللُّغَة: إِن الْعلم يتَعَدَّى إِلى مفعولين لَيْسَ لَك الِاقْتِصَار على أَحدهمَا إِلَّا أَن يكون بِمَعْنى الْمعرفَة، كَقَوْلِه تَعَالَى: (لَا تَعْلَمُونَهُم الله يعلمهُمْ) [الأنفال: 60] أَي لَا تعرفونهم الله يعرفهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِك كَذَلِك لَان لفظ الْعلم مُبْهَم، فَإِذا قلت: علمت زيدا، فَذَكرته باسمه الَّذِي يعرفهُ بِهِ الْمُخَاطب لم يَفِد، فَإِذا قلت: قائمًا، أفدت لِأَنَّك دللت بذلك على أَنَّك علمت زيدا على صفة جَازَ أَلا تعلمه عَلَيْهَا مَعَ علمك بِهِ فِي الْجُمْلَة: وَإِذا قلت عرفت زيدا، أفدت لأنه بِمَنْزِلَة قَوْلك: عَلمته متميزا من غَيره، فاستغنى عَن قَوْلك: متميزا من غَيره، لما فِي لفظ الْمعرفَة من الدّلَالَة على ذَلِك.

وَالْفرق بَين الْعلم والمعرفة إِنَّمَا يتَبَيَّن فِي الْموضع الَّذِي يكون فِيهِ جملَة غير مُبْهمَة. أَلا ترى أَن قولك: علمت أَن لزيد ولدا، وقولك: عرفت أَن لزيد ولدا يجريان مجْرى وَاحِدًا»[1].

وردت هذه الثنائية (العلم – المعرفة) في الباب الرابع من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويُخالفها.

إن أول ما نلاحظه في تفريق أبي هلال بين كلمتي العلم والمعرفة، أنه إلى جانب استعماله معيار اختلاف الاستعمال اللغوي في تفريقه استعان أيضا بمعيار الاشتقاق، وذلك في قوله تعليقا على كلام الزهري: «وَلَيْسَ مَا قَالَه بِشَيْء، لِأَن آثَار الدَّار إِن كَانَت سميت عرفانا فسميت بذلك لِأَنَّهَا طَرِيق إِلَى الْمعرفَة بها وَلَيْسَ فِي ذَلِك دَلِيل على أَن كل معرفَة تكون من جِهَة الْأَثر وَالدَّلِيل».

فأبو هلال لا يخالف الزهري في كون المعرفة مشتقة من (عرفان الدار) التي هي آثارها، وإنما خالفه في كون ليست كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل، أي أن أبا هلال يرفض التعميم في هذا.

جعل أبو هلال العسكري اختلاف النمط التركيبي للفعلين (علم) و(عرف) منطلقا للتفريق بين دلالتيهما:

النمط التركيبي للفعل (علم) هو: فعل (علم) + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان

النمط التركيبي للفعل (عرف) هو: فعل (عرف) + فاعل + مفعول به

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص ص 93 - 94.

وبهذا يكون أبو هلال العسكري قد أسند للنمط التركيبي دورا ووظيفة في التفريق بين دلالة الفعلين (علم) و(عرف).

ثم يصرح أهلال العسكري بأن (علم) يكون بمعنى (عرف) وبهذا يكون لهما نفس النمط التركيبي: فعل + فاعل + مفعول به.

ويفسر ذلك بكون الفعل (علم) مبهم «وَالشَّاهِد قَول أهل اللُّغَة: إِن الْعلم يتَعَدَّى إِلى مفعولين لَيْسَ لَك الِاقْتِصَار على أَحدهمَا **إِلَّا أَن يكون بِمَعْنى الْمعرفَة**، كَقَوْلِه تَعَالَى: (لَا تَعْلَمُونَهُم الله يعلمهُمْ) [الأنفال: 60] أَي **لَا تعرفونهم الله يعرفهُمْ**، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِك كَذَلِك **لأن لفظ الْعلم مُبْهَم**».

استشهاد أبو هلال العسكري بالآية الكريمة دليل على وجود أنماط تركبية للفعل (علم) تشبه النمط التركيبي للفعل (عرف)، «إن ثمة أنماطاً تركيبية أخرى ورد بها الاستعمال اللغوي. وذلك كقوله تعالى:

﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ الأنفال: 60

﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ البقرة: 60

﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ ﴾ النور: 41

﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ الانفطار: 05»[1].

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص ص 25 – 26.

ويقر أبو هلال العسكري بترادف الفعلين (علم) و(عرف) بقوله: «أَلا ترى أَن قولك: علمت أَن لزيد ولدا، وقولك: عرفت أَن لزيد ولدا يجريان مجْرى وَاحِدًا».

حتى وإن أقر أبو هلال بترادفهما فهو قبل هذا قد أكد ووضح الفرق بينهما وكأننا بأبي هلال لا يخرج عن فكرة الأصل والفرع التي سادت في الدرس اللغوي القديم، فالأصل هو القول بوجود الفروق بين كلمتي (علم) و(عرف)، والفرع هو القول بترادفهما.

«الفعل (علم) لا يسند إلى فاعل يتسم بالمكون الدلالي [+حيوان]. وربما يعود ذلك إلى ارتباط (المعرفة) بالإدراك المباشر للمدرك الظاهر، ولنتأمل السياقات القرآنية التالية بالنسبة للفعل (عرف):

﴿ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ ﴾ [محمد: 30]

﴿ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ ﴾ [يوسف: 58]

﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ [المطففين: 24]

﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [محمد: 30]

﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ ﴾ [الأنعام: 20]

﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [الرحمن: 41]

فمفعول المعرفة في هذه السياقات جميعاً يتسم بكونه [+مدرك بالحس]»[1].

جدول يبين الفرق بين العلم والمعرفة:

1. القول بالفرق بين (العلم) و(المعرفة):

العلم = (+) فاعل (+) مفعول به أول (+) مفعول به ثان (+) إبهام

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 29.

المعرفة = (+) فاعل (+) مفعول به أول (−) مفعول به ثان (−) إبهام

الكلمة	فاعل	مفعول به أول	مفعول به ثان	الإبهام
العلم	+	+	+	+
المعرفة	+	+	−	−

2. القول بترادف العلم والمعرفة:

العلم = (+) فاعل (+) مفعول به أول (−) مفعول به ثان (−) إبهام

المعرفة = (+) فاعل (+) مفعول به أول (−) مفعول به ثان (−) إبهام

الكلمة	فاعل	مفعول به أول	مفعول به ثان	الإبهام
العلم	+	+	−	−
المعرفة	+	+	−	−

6. 2. الفرق بين الحلم والإمهال:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن كل حلم إمهال وَلَيْسَ كل إمهال حلما، لِأَن تَعَالَى لَو أمْهل من أَخذه لم يكن هَذَا الإمهال حلما لِأَن الْحلم صفة مدح، والإمهال على هَذَا الْوَجْه مَذْمُوم، وَإِذا كَانَ الْأَخْذ والإمهال سَوَاء فِي الاستصلاح، فالإمهال تفضل والانتقام عدل، وعَلى هَذَا يجب أَن يكون ضد الْحلم السَّفه إِذا كَانَ الحلم وَاجِبا لِأَن ضِدّه استفساد، فَلَو فعله لم يكن ظلما إِلَّا أَنه لم يكن حكمة، أَلا ترى أَنه قد يكون الشَّيْء سفها وَإِن لم يكن ضِدّه حلما، وَهَذَا نَحْو صرف الثَّوَاب عَن المستحق إِلَى غَيره لِأَن ذَلِك يكون ظلما من حَيْثُ حرمه من اسْتَحَقَّه، وَيكون سفها من حَيْثُ وضع فِي غير مَوْضِعه، وَلَو أعطي مثل ثَوَاب المطيعين من لم يطع لم يكن ذَلِك ظلما لأحد، وَلَكِن كَانَ سفها لِأَنَّهُ وضع الشَّيْء فِي غير مَوْضِعه، وَلَيْسَ يجب أَن تكون إثابه الْمُسْتَحقّين حلما، وَإِن كَانَ خلاف ذَلِك سفها فَثَبت بذلك أَن الْحلم يَقْتَضِي بعض الْحِكْمَة، وَأَن السفة يضاد مَا كَانَ من الْحلم وَاجِبا، لَا مَا كَانَ منه تفضلا، وَأَن السفة نقيض الْحِكمة فِي كل وَجه، وَقَوْلنَا: الله حَلِيم من صِفَات الْفِعْل، وَيكون من صِفَات الذَّات بِمَعْنى: أهل لِأَن يحلم إِذا عصي.

وَيفرق بَين الْحلم والإمهال من وَجه آخر، وَهُوَ أَن الْحلم لَا يكون إِلَّا عَن الْمُسْتَحق للانتقام وَلَيْسَ كَذَلِك الْإِمْهَال، أَلا ترى أَنَّك تمهل غريمك إِلَى مُدَّة وَلَا يكون ذَلِك مِنْك حلما، وَقَالَ بَعضهم لَا يجوز أَن يُمْهل أحد غَيره فِي وَقت إِلَّا ليأخذه فِي وَقت آخر»[1].

وردت هذه الثنائية (الحلم – الإمهال) في الباب الرابع عشر من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين الإنعام والإحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص ص 227 – 228.

من خلال كلام أبو هلال العسكري يتضح أن أهم سمة دلالية فارقة بين اللفظتين هي كون (الحلم) صفة مدح و(الإمهال) مذموم، (الحلم) يكون بتأخير العقاب لمستحقه، و(الإمهال) يكون لمستحق العقاب وغيره، وبهذا يكون (الإمهال) أعم من (الحلم). وهذا العموم هو الذي جعل (الإمهال) قد يدخل في القيم المستحسنة وقد يدخل في القيم المستقبحة.

ويعقب الباحث محي الدين محس على تحليل أبو هلال العسكري بقوله: «ومن اللافت للنظر أن أبا هلال لم يشر – هنا – إلى الاختلاف التركيبي في الصور التي ترد فيها هاتان الدّالتان، أو لنقل: إنه لم ينظر إلى ما أسماه في المعيار الأول بـ(اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان). ففي حين أن الفعل (حلم) قد يأتي لازماً، وقد يتجاوز (يتعدى) إلى مفعوله بحرف. فإن الفعل (أمهل) متعدٍ إلى مفعوله مباشرة. ويتضح ذلك في الأمثلة التالية:

- حلم الرجل.
- حلم الرجل عن ظالمه.

وفي القرآن الكريم: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق: 17]

وربما كان هذا الفرق في الصورة التركيبية يعكس الفرق الدلالي بين (الحلم) و(الإمهال)، من حيث تقريب دالة (حلم عنه) من دالة (عفا عنه)، وتقريب دالة (أمهله) من دالة (أنظره)»[1].

جدول يبين الفرق بين (الحلم – الإمهال):

الكلمة	مستحق العقاب	صفة مدح	صفة ذم	من صفات الله عز وجل

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 29.

الحلم	+	+	−	+
الإمهال	− +	−	+ −	−

6. 3. الفرق بين المزاح والاستهزاء:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير من يمازحه وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك، أَلا ترى أَن التَّابِع يمازح الْمَتْبُوع من الرؤساء والملوك، وَلَا يقتضي ذَلِك تحقيرهم وَلَا اعْتِقَادهم تحقيرهم، ولكن يَقْتَضِي الِاسْتِئْنَاس بهم على مَا ذَكرْنَاهُ فِي أول الْكتاب. والاستهزاء يَقْتَضِي تحقير المستهزأ بِهِ واعتقاد تحقيره»[1].

وردت هذه الثنائية (المزاح – الاستهزاء) في الباب الحادي والعشرون من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما يخالف ذلك.

من خلال عنوان الباب الذي وردت فيه هذه الثنائية يمكننا القول بأن المقولة الدلالية التي تجمع هاتين الكلمتين هي مقولة (القول الساخر).

من أجل التفريق بين الكلمتين يقحم أبو هلال العسكري عنصرا ثالثا وهو اعتقاد أو قصد المرسل وهذا العنصر خارج عن إطار اللغة وأنظمتها، فأبو هلال العسكري اكتفى في تفريقه بين الكلمتين بإبراز ما يحسّه المتكلم، ولا يمكن للمرسل إليه أو المخاطَب أن يدرك حقيقة شعوره، إلا إذا أظهر المتكلم شيئا من ذلك. وهذه الطريقة في التفريق تخرج عن إطار اللغة، إلى الإطار النفسي، فقد نتفطن للفرق أثناء الكلام أو في الموقف التخاطبي، إلا أننا سنعجز عن ذلك عند وجود اللفظين أو الكلمتين في نص مكتوب، إلا إذا تدخل السياق الخارجي بكل مكوناته.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 284.

«ولهذا فإن معرفة اللغة بأنظمتها المعروفة وحدها، لن يغني المرسل إليه في معرفة قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأن مدار الأمر ينصبّ على ماذا يعني المرسل بخطابه، لا ماذا تعنيه اللغة، حتى لو كان الخطاب واضحا في لغته، لأنّ معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه»[1].

يعلق الباحث محي الدين محسب على الاعتبار الذي اعتمده أبو هلال العسكري بكون عبارة (ما يؤول إليه المعنيان) أنها غامضة، فإذا كان الكلام يدور بين طرفين هما (المتكلم والمتلقي) فهل المعنى يؤول إلى ما يعتقده المتكلم أو إلى ما يعتقده المتلقي، «وأول ملحظ هنا هو أن عبارة (ما يؤول إليه المعنيان) في هذا المعيار عبارة غامضة. فهل يقصد أبو هلال أن المعنى قد يؤول إلى اعتقاد المتكلم، فإذا كانت عبارته على نية (التحقير) فذلك (استهزاء)، وإلا فهو (مزاح)؟. أو أنه يعني أن المعنى قد يؤول إلى ما يعتقده المخاطب، فإذا أحس في الكلام تحقيراً فذلك (استهزاء) وإلا فهو (مزاح)»[2].

ويمكن اعتبار هذا المعيار أو الاعتبار عنصرا سياقيا غير لغوي أي أحد العناصر المكونة للموقف الكلامي.

ونشير هنا إلى أن أبا هلال العسكري في موضع آخر من الكتاب يلتفت إلى أن الفعل (استهزأ) يتعدى إلى مفعوله بالباء[3]، والفعل (مازح) يتعدى إلى مفعوله مباشرة. كان بالإمكان هنا أن يعتمد اعتبارا (اختلاف الاستعمال اللغوي). كما لم يلتفت إلى معنى البنية الصرفية (فَاعَل) التي تقتضي الاشتراك في الفعل (مازح).

---

(1)- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، 2004، ص 196.

(2)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، ص 32.

(3)- يمكن الرجوع إلى: الفرق بين الاستهزاء والسخرية، أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 285.

جدول يبين الفرق بين (المزاح) و(الاستهزاء):

الكلمة	التحقير	الاستئناس
المزاح	−	+
الاستهزاء	+	−

6. 4. الفرق بين العفو والغفران:

«أن الغفران يَقْتَضِي إِسْقَاط الْعقَاب، وَإِسْقَاط الْعقَاب هُوَ إِيجَاب الثَّوَاب، فَلَا يسْتَحق الغفران إِلَّا الْمُؤمن الْمُسْتَحق للثَّواب، وَلِهَذَا لَا يسْتَعْمل إِلَّا فِي الله فَيُقَال: غفر الله لَك، وَلَا يُقَال: غفر زيد لَك إِلَّا شاذا قَلِيلا، وَالشَّاهِد على شذوذه أَنه لَا يتَصَرَّف فِي صِفَات العَبْد كَمَا يتَصَرَّف فِي صِفَات الله تَعَالَى، أَلا ترى أَنه يُقَال: استغفرت الله تَعَالَى، وَلَا يُقَال: استغفرت زيدا، وَالْعَفو يَقْتَضِي إِسْقَاط اللوم والذم وَلَا يَقْتَضِي إِيجَاب الثَّوَاب، وَلِهَذَا يسْتَعْمل فِي العَبْد فَيُقَال: عَفا زيد عَن عَمْرو، وَإِذا عَفا عَنهُ لم يجب عَلَيْهِ إثابته، إِلَّا أَن الْعَفو والغفران لما تقَارب معنياهما تداخلا واستعملا فِي صِفَات الله جلّ اسْمه على وَجه وَاحِد، فَيُقَال: عَفا الله عَنهُ وَغفر لَهُ بِمَعْنى وَاحِد، وَمَا تعدى بِهِ اللفظان يدل على مَا قُلْنَا وَذَلِكَ أَنَّك تَقول: عَفا عَنهُ، فَيَقْتَضِي ذَلِك إِزَالَة شَيْء عَنهُ، وَتقول غفر لَهُ، فَيَقْتَضِي ذَلِك إثبات شَيْء لَهُ»[1].

وردت هذه الثنائية (العفو – الغفران) في الباب الثامن عشر من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين الدين والملة والعبادة والفرض والوجوب والحلال والمباح وما يجري مع ذلك.

قصر أبو هلال (يغفر) على الله تعالى فقط. ونجد في الاستخدام القرآني نفسه إسناد (يغفر) إلى غير الله سبحانه وتعالى، وذلك مثل:

- ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ [الشورى: 43]
- ﴿ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التغابن: 14]
- ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: 37]
- ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: 14]

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 264.

حضور البعد الكلامي المستمد من اعتزالية أبي هلال العسكري (إيجاب الثواب). ومن ثم فإن هذا المكون الدلالي في كلمة (الغفران) يبدو مستمدا من تحديد مذهبي لدلالة اللفظ.

أقام أبو هلال التفريق بين بين (العفو) والغفران) على اختلاف الحرف الذي يتعدى به الفعل. وإشارة أبي هلال نفسه إلى أن (عفا الله عنه)، و(غفر الله له) (بمعنى واحد) دليل على أن ثمة سياقات يترادف فيها هذان التركيبان.

جدول يبين الفرق بين (العفو) و(الغفران):

الكلمة	إسقاط العقاب	إسقاط اللوم والذم	الثواب	يستحقه	خاص بالله عز وجل
العفو	−	+	−	−	−
الغفران	+	−	+	+	+

6. 5. الفرق بين الحفظ والرعاية:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن نقيض الْحِفْظ الإضاعة، ونقيض الرِّعَايَة الإهمال، وَلِهَذَا يُقَال للماشية إِذا لم يكن لَهَا رَاع: هَمَلٌ، والإهمال هُوَ مَا يُؤَدِّي إِلَى الضّيَاع، فعلى هَذَا يكون الْحِفْظ صرف المكاره عَن الشَّيْء لِئَلَّا يهْلك، وَالرِّعَايَة فعل السَّبَب الَّذِي يصرف المكاره عَنهُ، وَمن ثمَّ يُقَال: فلَان يرْعَى العهود بَينه وَبَين فلَان أَي يحفظ الْأَسْبَاب الَّتِي تبقى ت مَعهَا تِلْكَ العهود، ووَمِنْه راعي الْمَوَاشِي لتفقده أمورها وَنفي الْأَسْبَاب الَّتِي يخْشَى عَلَيْهَا الضّيَاع منها. فَأَما قَوْلهم للساهر: إِنَّه يرْعَى النجوم، فَهُوَ تَشْبِيه براعي الْمَوَاشِي لأنه يراقبها كَمَا يراقب الرَّاعِي مواشيه»[1].

وردت هذه الثنائية (الحفظ – الرعاية) في الباب الخامس عشر من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك.

يستدعي أبو هلال العسكري علاقة دلالية أخرى لبين الفرق بين كلمتي (الحفظ) و(الرعاية):

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 231.

يرى أبو هلال العسكري أن وضوح العلاقة السببية بين (الإهمال) و(الإضاعة)، وكونهما في الوقت نفسه نقيضين لـ(الحفظ) و(الرعاية) يكشف عن علاقة سببية مماثلة بين هاتين الكلمتين الأخيرتين.

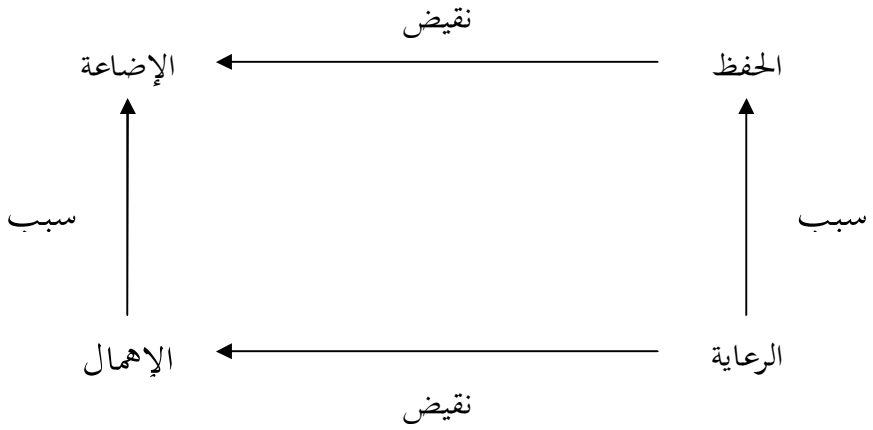

وبعد هذا يقدم أبو هلال المكونات الدلالية التي تميز لفظة (الرعاية) من لفظة (الحفظ)، وهذا من خلال ما قدمه أبو هلال العسكري من تفريق بن لفظة الحفظ وألفاظ أخرى تشاركها مساحة دلالية كبيرة مثل: (الحفظ والحراسة) و(الحفظ والحماية)، يقول إن «الحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار»[1]، ولعل هذا يعني أن (الرعاية) تتضمن معنى الاستمرار.

وربما يتضح ذلك في التركيبين التاليين:

- حفظ الرجل ماله.
- رعى الرجل ماله.

فهنا يبدو (الحفظ) هو مطلق صيانة الشيء كما هو، في حين أن (الرعاية) تشير إلى دلالة صيانة الشيء بالإضافة إلى دلالة الاستمرار في ذلك.

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 232.

ونتيجة لوجود هذا المكون الدلالي [الاستمرار] في لفظة (الرعاية) فإنها تدخل في التراكيب التي تقتضي هذه الدلالة. ويشير أبو هلال إلى أحد هذه التراكيب وهو: (فلان يرعى العهود بينه وبين فلان). ويعلق عليه بأن معناه أنه «يحفظ الأسباب التي تبقى معها تلك العهود».

وبهذا اشتملت لفظة (رعى) على مكونين دلاليين هما: [الحفظ] + [الاستمرار].

ثم يشير أبو هلال إلى مكون دلالي آخر من مكونات الفعل (حفظ) بقوله: «الحفظ يكون لما يحرز ويحصر»[1]. نقول: (فلان يحفظ عدد دراهمه)؛ ولا نقول: (فلان يرعى عدد دراهمه)، وذلك لأن العدد من حيث هو مقولة حصرية بالنسبة لمعدود معين لا يتطلب إلاّ تحصيله في الذاكرة بانتهاء عملية العد.

جدول يبين الفرق بين (الحفظ) و(الرعاية):

الكلمة	الاستمرار	يكون لما يحرز ويحصر
الحفظ	−	+
الرعاية	+	−

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 233.

6. 6. الفرق بين السياسة والتدبير:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن السياسة فِي التدبر المستمر، وَلَا يُقَال للتدبير الواحد سياسة، فَكل سياسة تَدْبِير وَلَيْسَ كل تَدْبِير سياسة، والسياسة أَيْضا فِي الدَّقِيق من أُمُور المَسُوسِ على مَا ذكرنَا قبل، فَلَا يُوصف الله تَعَالَى بهَا لذَلِك»[1].

وردت هذه الثنائية (السياسة – التدبير) في الباب الثالث عشر من الكتاب وعنوانه: في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والإعانة وبين الكبير والعظيم، والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك.

يتضح مما أورده أبو هلال العسكري في تحليله أن لفظة السياسة تحوي مكونين دلاليين هما (دقة النظر) و(الاستمرارية) أما لفظة (التدبير) فهي تشارك لفظة (السياسة) في (دقة النظر) وبهذا تكون (الاستمرارية) هي السمة الدلالية الفارقة بينهما.

وإلى جانب اعتبار الاشتقاق الذي اعتمده أبو هلال العسكري لتبيين الفرق بين (السياسة والتدبير)، يرى الباحث محي الدين محسب أن أبا هلال لم يشر إلى سمة دلالية فارقة في لفظة (السياسة) وهي مفهوم (السلطة) أو (الحكم) حيث يقول: « ويلاحظ هنا أن أبا هلال لم يعرض لجانب دلالي آخر في دالة (السياسة) وهو علاقتها بمفهوم (السلطة) أو (الحكم)، وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة (سياسة الرعية). وحتى عندما فرق بين (يسوسهم) و(يسودهم) لم يزد في توضيح (يسوسهم) شيئاً؛ إذ معناها عنده (أنه ينظر في تدقيق أمورهم مأخوذة من السوس)، أما (يسودهم) فهي (أنه يلي تدبيرهم).

جدول يبين الفرق بين [السياسة – التدبير]:

الكلمة	دقة النظر	الاستمرار	السلطة

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 217.

السياسة	+	+	+
التدبير	+	−	−

6. 7. الفرق بين الاستفهام والسؤال:

يقول أبو هلال العسكري: «أَن الِاسْتِفْهَام لَا يكون إِلَّا لما يجهله المستفهم أَو يشك فِيهِ، وَذَلِكَ أَن المستفهم طَالب لِأَن يفهم، وَيجوز أَن يكون السَّائِل يسْأَل عَمَّا يعلم وعن ما لَا يعلم، فَالْفرق بَينهمَا ظَاهر. وأدوات السُّؤَال: هَل وَالْألف وَأم وَمَا وَمن وَأي وَكَيف وَكم وَأَيْنَ وَمَتى، وَالسُّؤَال هُوَ طلب الإخبار بأداته فِي الإفهام، فَإِن قَالَ: مَا مذهبك فِي حدث الْعَالم؟، فَهُوَ سُؤال لِأَنَّهُ قد أَتَى بِصِيغَة السُّؤَال، وإن قال: أخبرني عن مذهبك في حدث العالم، فمعناه معنى السؤال وَلَفظه لفظ الْأَمر»[1].

وردت هذه الثنائية (الاستفهام – السؤال) في الباب الثاني من الكتاب وعنوانه: في الفرق بينَ ما كان من هذا النوع كلاما.

يفرق أبو هلال بين (الاستفهام) و(السؤال)، وهو التفريق الذي اعتمد فيه على معيار (الصيغة) كما أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن معايير الفروق عنده، ويجعل المكون الدلالي الأساسي للفظة (استفهم) هو [طلب الفهم]. اعتمادا على قانون القصد الصحيح في استعمال اللغة فإن طالب الفهم لا ينبغي أن يطلب ما هو متحصل لديه. ومن ثم كان (الاستفهام) هو [طلب ما يجهله المستفهم]، وكان (الاستخبار) هو (طلب الخبر فقط).

ثم يبين بأن الفرق بين (الاستفهام) و(السؤال)، إنما يكون باعتماد أدوات الاستفهام فعندما يستعملها السائل فهو (سؤال) وإلا فهو (استفهام).

ولعل المقولة الدلالة التي يشترك فيها كل من (السؤال) و(الاستفهام) هي مقولة (الطلب).

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 48.

كما يشير أبو هلال العسكري إلى (الفاعل)، فإنه يرى أن السائل قد يسأل عما يعلم، وقد يسأل عما لا يعلم. وبطبيعة الحال سيكون سؤال السائل عن شيء يعلم هو جوابه مرتبطا بسياق معين وهو اختبار معرفة المسئول.

جدول يبين الفرق بين [الاستفهام – السؤال]:

الكلمة	طلب	معرفة الطالب بالمطلوب	استعمال أداة الاستفهام
الاستفهام	+	–	–
السؤال	+	– +	+

6. 8. الفرق بين الحنين والاشتياق:

يقول أبو هلال العسكري: «وَأما الْفرق الَّذِي يعرف من جِهَة اعْتِبَار أصل اللَّفْظ فِي اللُّغَة وَحَقِيقَته فِيهَا، فَكالْفرق بَين الحنين واشتياق، وَذَلِكَ أَن أصل (الحنين) فِي اللُّغَة هُوَ صَوت من أصوات الإبل، تحدثها إِذا اشتاقت إِلَى أوطانها، ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى أُجْرِي اسْم كل وَاحِد منهما على الآخر»[1].

يفرق أبو هلال العسكري بين (الحنين والاشتياق) باعتبار أصل اللفظ في اللغة كما ذكرنا سابقا، ولا يتطرق لهذه الثنائية مرة أخرى خلال الكتاب كما هو الحال مع الثنائيات التي مرت بنا.

لم يشر أبو هلال العسكري لأي سمة دلالية فارقة بين (الاشتياق) و(الحنين) لهذا يقدم الباحث محي الدين محسب فارقا استنبطه من كلام أبو هلال العسكري، حيث يقول:

«لم يشر – هنا أو في موضع آخر – إلى المكونات الدلالية الفارقة لدالة (الاشتياق). وربما كان لنا – بالاستنباط من كلامه – أن نقول إنه يرى أن هذه الدالة (الاشتياق) أعم من دالة (الحنين). فالحنين اشتياق مخصوص. أو لنقل إن العلاقة الدلالية بين (الاشتياق) و(الحنين) – وفق تفسير أبي هلال – هي علاقة الاشتمال Inclusion حيث إن ما تدل عليه دالة (الحنين) مشتمل فيما تدل عليه دالة (الاشتياق) مع كون الدائرة الدلالية للاشتياق أوسع من الدائرة الدلالية للحنين:

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 39.

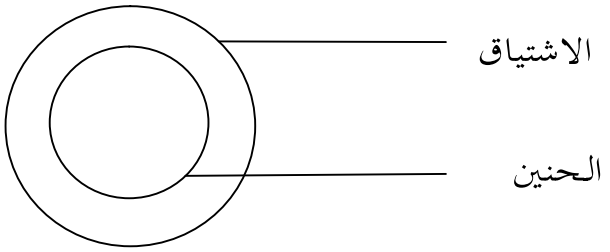

ومن الواضح أننا هنا أمام مقولة دلالية عامة يمكن أن نطلق عليها (مقولة الرغبة) ويندرج تحتها دوال مثل: التمني، والمحبة، والود، والهوى، والتوق، والأمل...إلخ. والمكون الدلالي العام الذي يجمع هذه الدوال أنها جميعاً تدل على رغبة شعورية من (أ) تتعلق بـ(ب)، ويؤدي تحقق المتعلق به إلى شعور مريح»[1].

(1)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص ص 48 – 49.

7. دور السياق في تبيين الفروق الدلالية:

تتحدد أهمية السياق من كون أنّ الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه، فربما يتحد المدلول ويختلف المعنى طبقا للسياق الذي قيلت فيه العبارة أو طبقا لأحوال المتكلمين والزمان والمكان الذي قيلت فيه. «ولما كانت طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال وكل من هاتين الصفتين تؤدي إحداهما إلى الأخرى لأنه إذا تعدد معنى الكلمة، تعددت بالتالي احتمالات القصد منها وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدد المعنى. ذلك أن الكلمة في المعجم أو في حالة الإفراد لا تفهم معزولة عن السياق أو المقام. ولذلك توصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات بل إن وجود الكلمات في المعجم هو وجود مصطنع لأن الكلمات وجدت ليك تستعمل لا لكي تحفظ. ومن ثم فإن وضع الكلمات في المعجم هو الخطوة الأولى في سبيل استعمالها، وليس من أجل حفظها»[1].

ولم يكن أبو هلال العسكري غافلا عن أهمية السياق ودوره في تحديد المعنى بدقة وذلك من خلال المعايير والاعتبارات التي قدمها ليبين الفرق بين الألفاظ المترادفة، فكل هذه المقاييس التي استعملها أبو هلال العسكري لا تخرج عن إطار اللغة وأنظمتها، فأبو هلال العسكري كان مدركا بأن بحث المعنى ليس «مقصورا على الألفاظ المفردة على نحو ما نراه في المعاجم، وإنما يشمل دراسة المعنى على المستوى التركيب، أي أن المعنى هنا ينكشف من خلال السياق الذي يرد فيه أن النظم الذي ينتظمه»[2].

وهذا ما يؤكده الباحث أحمد محمد قدور بقوله: «والحق أن أبا هلال جمع في مقاييسه هذه كلّ ما اتصل بالكلمة من جوانب اللغة، فهناك مجال الاستعمال، وأصل الدلالة،

(1)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، ص 46.
(2)- المرجع نفسه، ص 10.

والقرائن اللفظية والسياقية، وقياس المعنى بالنظر إلى الضد، وهناك أيضا بناء الكلمة ودلالتها الصرفية، وأصلها الاشتقاقي»[1].

إذن فلقد كان السياق هو الفيصل في تحديد وتبيين الفروق الدلالية بين الألفاظ المترادفة عند أبي هلال العسكري.

ونشير إلى أن أبا هلال العسكري يعتمد في تبيين الفروق الدلالية بين المترادفات على سياق الحال أو سياق الموقف، أي يستعين بالعناصر غير اللغوية في تفسير بعض معاني الكلمات أو تحديد الفروق الدلالية. لأن «معرفة اللغة بأنظمتها المعروفة وحدها، لن يغني المرسل إليه في معرفة قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأن مدار الأمر ينصبّ على ماذا يعني المرسل بخطابه، لا ماذا تعنيه اللغة، حتى لو كان الخطاب واضحا في لغته، لأنّ معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه»[2].

وهذا ما انتهى إليه الباحث عمر عبد المعطي أبو العينين حيث يقول: «اعتمد أبو هلال في تفسير معاني بعض المفردات على تفسيرات غير لغوية فرأيناه مثلا يعتمد على أثر الكلمات على الإنسان وفي ملامح وجهه. ففي معرض مقارنته بين (الخجل – والحياء) يقول: الخجل معنى يظهر في الوجه لغم يلحق القلب، وهو تفسير غير لغوي حيث يعتمد على الأثر الذي يحدثه الخجل في الوجه وهذا الأثر أمر غير لغوي. كما هو واضح، ومثال ذلك أيضا عند مقارنته بين (الحزن – والكآبة) ... وهو كسابقه تفسير غير لغوي. ويعتمد كذلك على سياق الحال وسياق الموقف في التفرقة بين المعاني وذلك عند مقارنته بين

(1)- أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1996، ص 103.

(2)- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ص 196.

(الغضب الذي توجبه الحكمة) و(الغضب الذي توجبه الحمية) ... ونرى ذلك أيضا عند مقارنته بين (الاعتماد – المصاكة)»[1].

ويذهب الباحث محي الدين محسب إلى أن مقياس (ما يؤول إليه المعنيان) هو مقياسا سياقيا، يقول: «ومن ثم يبدو الفارق الدلالي بين الدالتين (المزاح – الاستهزاء) فارقاً سياقياً حيث يعتمد تأويل الكلام إلى هذه أو تلك وفق طبيعة الموقف الكلامي والعناصر الداخلية فيه. ولعل هذا التأويل السياقي هو الذي يقصده أبو هلال بعبارة (ما يؤول إليه المعنيان)»[2].

ومن الأمثلة التي اعتمد فيها أبو هلال العسكري على عناصر غير لغوية تفريقه بين (الغضب – السخط) يقول: «أن الْغَضَب يكون من الصغير على الْكَبِير وَمن الْكَبِير على الصَّغِير، والسخط لَا يكون إِلَّا من الْكَبِير على الصَّغِير، يُقَال: سخط الْأَمِير على الْحَاجِب، وَلَا يُقَال: سخط الْحَاجِب على الْأَمِير»[3].

فللتفريق بين هذين اللفظين يجب الاحتكام إلى نظام اللغة مع معطيات السياق، إذ نلاحظ أن درجة العلاقة بين طرفي الخطاب (الكبير – الصغير) (الأمير – الحاجب) لها دور في تبيين الفرق بين المترادفات، ففي المثال الذي قدمه أبو هلال: (لا يقال: سخط الحاجب على الأمير) يظهر عدم التناسب بين دلالة لغة الخطاب الشكلية وبين معطيات السياق على حد تعبير عبد الهادي ظافر الشهري[4].

(1)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، ص 10.
(2)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، ص 32.
(3)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 148.
(4)- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ص 115.

8. الترادف في معاجم المعاني (فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي (ت429هـ) نموذجًا):

العلاقة بين معاجم المعني وظاهرة الترادف وثيقة جدا، وتعود إلى كتب الموضوعات التي هي عبارة عن رسائل ألفها العلماء والرواة في شتى الموضوعات كالمطر والخيل والإبل والسلاح...، وغيرها من الموضوعات، وتعد هذه الكتب أو الرسائل المرحلة الأولى في تدوين اللغة وجمع مفرداتها، كما تعد نواة المعاجم الكبرى التي ظهرت في وقت لاحق، وعن هذه العلاقة التي تربط ظاهرة الترادف بمعاجم المعاني يقول إبراهيم أنيس: «وليس كل ما ورد في هذه الكتب من المترادفات، وإنما هي كتب تجمع في ثناياها مجموعة كبيرة جدا من تلك الألفاظ المترادفة، بوصفها مرتبة على حسب الموضوعات أو الدلالات. وليس يتصور أن يضم كتاب مستقل كل الكلمات الخاصة «بالمطر» مثلا دون أن يكون بين هذه الكلمات عدد من المترادفات، كما لا يعقل أن كتاباً يخصص لألفاظ «اللبن» دون أن يتضمن قدراً من الترادف. وأوسع هذه الكتب وأشملها هو كتاب المخصص لابن سيدة، فهو سبعة عشر مجلدا تضم في ثناياها أكبر مجموعة من تلك الكلمات المترادفة»[1]. وبهذا فإن كتب المعاني هذه لا تكاد تخلو المترادفات فكثيرا ما نجد فيها عدة أسماء مختلفة للمعنى أو للمسمى الواحد.

لقد جاء كتاب (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي حافلا بالألفاظ المترادفة وهذا دليل على أن الثعالبي كان مهتما بهذه الظاهرة، والمتصفح لكتاب (فقه اللغة وسر العربية) سوف يلفت انتباهه كثرة الأمثلة التي أوردها والتي من خلالها سنحاول الوقوف على منهجه في عرض هذه الظاهرة.

(1)- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963، ص 216.

إيراد اللفظتين أو الألفاظ التي لها معنى واحد دون التصريح بمصطلح (ترادف) ذلك باستعمال بعض المفردات مثل: (... و ...)، (... وهو ...)، (... كذلك ...).

1. الألفاظ المترادفة التي استخدم فيها الثعالبي (الواو)، كثيرة جدا، ومنها:

	الألفاظ المترادفة	النص من الكتاب	الباب	الفصل	الصفحة
01-	[مِبْذَلَة – مِعْوَز]	«كلُّ ثوب يُبتَذَلُ فهو مِبْذَلَة ومِعْوَزٌ».	الباب الأول في الكليّات (وهي ما أطلق أئمة اللّغة في تفسيره لفظة «كلّ»)	الفصل الخامس (في الثِّيَابِ)	39
02-	[صُهارة – جَمِيل]	«كلُّ ما أذِيبَ مِنَ الشَّحْمِ فهو (صُهارة) وجَمِيل».	الباب الأول في الكليّات (وهي ما أطلق أئمة اللّغة في تفسيره لفظة «كلّ»)	الفصل السادس (في الطَّعَامَ)	39
03-	[حَرْق – حَزٌّ]	«كلُّ وسْم بمكواة: فهو نارٌ، وما كانَ بغيرِ مِكْواة: فهو حَرْقٌ وَحَزٌّ»	الباب الأول في الكليّات (وهي ما أطلق أئمة اللّغة في تفسيره لفظة «كلّ»)	الفصل السابع (في فُنُونٍ مُخْتَلِفَةِ التّرْتِيبِ) (عن أكثر الأئمة)	42
04-	[نَتوج – عَقوق]	«وكلُّ ذاتِ حافرٍ: نَتوجٌ وعَقوقٌ».	الباب الأول في الكليّات (وهي ما أطلق أئمة اللّغة في تفسيره لفظة	الفصل الحادي عشر (عَنِ ابنِ قُتَيبةَ)	43

		«كلّ»)			
05-	[مَأْزِق – مَأْقِط]	«ولا يُقالُ مَأْزِق ومأْقِط إلاّ في الحَرْبِ، وإلاّ فهو مَضِيق».	الباب الثالث في الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحْوالها	الفصل الثاني (في احْتِذَاءِ سائِرِ الأئمةِ تمثيلَ أبي عُبيدةَ منْ هذا الفَنّ)	51
06-	[الفَسِيط – القُلامة]	«الفَسِيطُ، والقُلامةُ: ما يَسْقُطُ مِنَ الظُّفْرِ عِنْدَ التَّقْلِيمِ».	الباب العاشر في سائر الأوصاف والأحوال المتضادة	الفصل السابع عشر (أَظُنُّهُ يُقَارِبُهُ فِيمَا يَتَسَاقَطُ وَيَتَنَاثَرُ مِنْ أشْيَاءَ مَتَغَايِرَةٍ)	80
07-	[الابتهاج – الجَذَل]	«أوَّلُ مَرَاتِبِهِ: الجَذَلُ والابْتِهَاجُ».	الباب الثامن عشر في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان	الفصل الخامس والعشرون (في تَرْتِيبِ السُّرُوْرِ)	190
08-	[أَوْزَاع – أَعْنَاق]	«إذا كَانُوا أَخْلاَطاً وضُروباً مُتَفَرِّقِينَ فَهُمْ أفْنَاءُ، وأوْزَاعٌ، وأوْبَاشٌ، وأَعْنَاق، وأشَائِبُ».	الباب الحادي والعشرون في الجماعات	الفصل الثاني (في تَفْصِيلِ ضُرُوبٍ مِنَ الجَمَاعَاتِ)	225
09-	[المَتْنُ – الصَّمْدُ]	«فإذا جَمَعَتِ الارْتِفَاعَ والصَّلابَةَ والغِلَظَ، فَهِيَ: المَتْنُ والصَّمْدُ».	الباب السادس والعشرون في الأرضين والجبال والرمال والأماكن وما يتَّصل بها، وينضاف إليها	الفصل الأول في تَفْصِيلِ أسْماءِ الأرْضِين وصِفَاتِهَا في الاتّسَاعِ والاسْتِوَاءِ والبُعْدِ والغِلظِ	285

				والصَّلاَبَةِ والسُّهُولَةِ والحُزُونَةِ والارْتِفَاعِ والانْخِفَاضِ وغَيْرِهَا مَعَ تَرْتِيبِ أَكْثَرِهَا	
10-	[الرَّهْجُ – القَسْطَل]	«الرَّهْجُ، والقَسْطَلُ: غُبارُ الحَرْبِ».	الباب السادس والعشرون في الأرضين والجبال والرمال والأماكن وما يتَّصل بها، وينضاف إليها	الفصل الخامس في تَفْصِيلِ أَسْمَاءِ الغُبَارِ وأَوْصَافِهِ	288

2. الألفاظ المترادفة التي استخدم فيها الثعالبي (وهو):

	الألفاظ المترادفة	النص من الكتاب	الباب	الفصل	الصفحة
01-	[أَغْبَس – السَّمَنْد]	«فإذا كَانَتْ كُمْتَتُهُ بين البَيَاضِ وَالسَّوادِ فَهُوَ وَرْد أَغْبَسُ ، وَهُوَ السَّمَنْدُ بالفارِسِيَّةِ».	الباب الثالث عشر في ضروب من الألوان والآثار	الفصل الثامن يَتّصِلُ بِهِ في تَفْصِيلِ أَلْوَانِهِ وشِيَاتِهِ (عَلَى ما يُسْتَعْمَلُ في دِيوَانِ العَرْضِ)	101
02-	[العَرْب – النّاسور]	«العَرْبُ عِنْدَ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ: وَرَمٌ في المآقي، وَهُوَ عِند الأطِبَّاءِ: أنْ تَرْشَحَ مَآقِي العَيْنِ، وَيسِيلُ مِنْهَا إذا غُمِزَتْ صَدِيدٌ؛ وهو النّاسُورُ أيضا».	الباب الخمس عشر في الأصول والرؤوس والأعضاء	الفصل الرابع عشر (في أَدْوَاءِ العَيْنِ)	124

				والأطراف وأوصافها وما يُتَوَلّدُ مِنْهَا ومَا يَتّصِل بِهَا ويُذكَرُ مَعَهَا عن الأئمةِ	
03-	[الرِّفْد – القَدَح]	«فَإذا كَانَتْ (الناقة) تَمْلأُ الرِّفْدَ وهو القَدَح في حَلْبَةٍ وَاحِدَةٍ فَهِيَ رَفُود».	الباب السابع عشر في ذكر ضروب الحيوان	الفصل السابع والثلاثون (في أوْصَافِهَا في اللَّبَنِ والحَلْبِ)	176
04-	[الجُواد – القاتل]	«أوَّلُ مَرَاتِبِ الحَاجَةِ إلى شُرْبِ المَاءِ العَطَشُ، ثُمَّ الظَّمَأ، ثُمَّ الصَّدَى، ثُمَّ الغُلَّةُ، ثُمَّ اللُّهْبَة، ثُمَّ الهُيام، ثُمَّ الأُوام، ثُمَّ الجُوادُ، وَهُوَ الْقاتل».	الباب الثامن عشر في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان	الفصل الرابع (في تَرْتَيبِ العَطَشِ)	182
05-	[الاستبشار – الاهتزاز]	«أوَّلُ مَرَاتِبِهِ: الجَذَلُ والابْتِهَاجُ. ثُمَ الاسْتِبْشَار، وهو الاهتِزَازُ. وفي الحديث: (اهْتَزَّ العَرشُ لِمَوْتِ سَعْد بنِ معَاذ)»	الباب الثامن عشر في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان	الفصل الخامس والعشرون (في تَرْتِيبِ السُّرُوْرِ)	190
06-	[الزِّبْرقان – القمر]	«ثوبٌ مُزَبْرَقٌ إذا كَانَ مصبوغاً بلوْنِ الزِّبْرِقان وهو القَمَر»	الباب الثالث والعشرون في اللباس وما يتصل به والسلاحِ وما يَنْضَاف اليه، وسَائِرِ الآلاَتِ وَالأدَوَاتِ ومَا يأخذُ مْأخَذَهَا	الفصل التاسعِ في الثِّيَابِ المِصْبُوغَةِ الّتي تعْرِفُهَا العَرَبُ	245

07-	[الهَوْجَل – الأبْحَر]	«الهَوْجَلُ الحَجَرُ الذِي يُثَقَّلُ بِهِ الزَوْرَقُ والمرْكَبُ وهُوَ الأبْحَر».	الباب السابع والعشرون في الحجارة (قَدْ جَمَعَ أسماءَهَا الأصْبَهاني في كِتَابِ المُوَازَنَةِ وَكَسّرَ الصّاحِبُ عَلَى تَأليفِهَا دُفَيْتراً، وجَعَلَ أوائِلَ الكَلِمَاتِ عَلَى توالي حُرُوفِ الهِجَاءِ إلا مَا لَمْ يُوجَدْ مِنها في أَوَائِلِ الأسْمَاءِ. وقَدْ أخْرَجْتُ مِنها ومِنْ غَيْرِهَا مَا اسْتَصْلَحْتُهُ لِلكِتَاب وَوَفّيْتُ التَفْصِيلَ حَقَّهُ بإذْنِ اللّه عَزَّ اسْمُهُ).	الفصل الأول (في الحِجَارَةِ الّتي تتَّخَذ أدَوَاتٍ وآلاَتٍ أو تَجْرِي مَجْرَاهَا وَتُسْتَعْمَلُ في أعْمَال وأحْوَال مُخْتَلِفَةٍ)	297
08-	[الريع – النُّزول]	« أرَاعَ الطَّعَامُ، منَ الرَيْعَ وهوَ النُّزُولُ».	الباب الثلاثون في فنون مختلفة الترتيب في، الأسماء والأفعال والصفات	الفصل التاسع والعشرون (في تَقْسِيمَ الزِّيَادَةِ)	320

3. الألفاظ المترادفة التي استخدم فيها الثعالبي (كذلك):

	الألفاظ المترادفة	النص من الكتاب	الباب	الفصل	الصفحة
01-	[شَقْذ – جَلَعْبَي]	«رَجُل شَقْذٌ: شَدِيدُ البَصَرِ، سَرِيعُ الإصَابَةِ بالعَيْنِ، وكَذَلِكَ جَلَعْبَى. عنِ اللَّيثِ وغَيرِهِ».	الباب الثامن في الشدة والشديد من الأشياء	الفصل الثالث في تَفْصِيلِ مَا يُوصَفُ بالشِّدَّةِ (عن الأصمعي، وأبي زيد، والليث وأبي عبيد)	69
02-	[اللُّباب – الصَّميم]	«اللُّبابُ الخَالِصُ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَكذَلِكَ الصَّمِيمُ».	الباب العاشر في سائر الأوصاف والأحوال المتضادة	الفصل التاسع في تَفْصِيلِ الخَالِصِ مِنْ أشْيَاءَ عِدَّةٍ	77
03-	[العَيْطَمُوس – الشَّمَرْدَلَة]	«العَيْطَمُوس: النَّاقَةُ الحَسَنَةُ الخَلْقِ الفَتِيَّة، وكَذَلِكَ الشَّمَرْدَلَة».	الباب العاشر في سائر الأوصاف والأحوال المتضادة	الفصل التاسع عشر في تَفْصِيلِ أسْماءٍ تَقَعُ عَلَى الحِسَانِ مِنَ الحَيَوانِ	80
04-	[البَرْزَخ – المَوْبِق]	« البَرْزَخُ: ما بَيْنَ كُلِّ شَيْئَينِ؛ وكَذَلِكَ المَوْبِق، وقدْ نَطَقَ بِهِمَا القُرْآنُ».	الباب الثاني عشر في الشيء بين	الفصل الأوّل في تَفْصِيلَ ذَلِكَ	93

			الشيئين		
05-	[السِّنْخ – الجِذم]	«السِّنْخُ أَصْلُ السِّنِّ؛ وكَذَلِكَ الجِذْمُ»	الباب الخامس عشر في الأصول والرؤوس والأعضاء والأطراف (وأوصافها وما يُتَوَلّدُ مِنْهَا ومَا يَتّصِل بِهَا ويُذكَرُ مَعَهَا) عن الأئمةِ	الفصل الأول في الأُصُول	117
06-	[التَّفْتيش – والفَحصُ]	«التَّفْتِيشُ: طَلَب في بَحْث؛ وكَذَلِك الفَحْصُ».	الباب الثامن عشر في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان	الفصل الثامن والعشرون في تَفْصِيلِ ضرُوبِ الطَّلَبِ	191
07-	الازْدِمَال – والاسْتِغشاء]	«الازْدِمَالُ: التَّغَطِّي بالثَّوْبِ حَتى يَستُرَ البَدَنَ كُلَّه؛ وَكَذَلِكَ الاسْتِغْشَاءُ».	الباب التاسع عشر في الحركات والهيئات والأشكال (وضروب الرمي	الفصل التاسع والعشرون في هيئات اللبس	207

			والضرب)		
08-	[التَّغَمْغُم – التَّجَمجُم	«التَّغَمْغُم: الصَّوْتُ بالكَلام الّذي لا يُبَيَّن وكذلك التَّجَمْجُم»	الباب العشرون في الأصوات وحكاياتها	الفصل الرابع (في الأَصْوَاتِ الّتي لا تُفْهَمُ)	215
09-	[الضَّوضاء – الجلَبَة]	«الضَّوْضَاء: اجْتِمَاعُ أصْوَاتِ النَّاسِ والدَّوَابِّ، وكذلك الجَلَبَةُ».	الباب العشرون في الأصوات وحكاياتها	الفصل الرابع (في الأَصْوَاتِ الّتي لا تُفْهَمُ)	215
10-	[الجَأجأة – والإهابة]	«الجَأْجَأَةُ: الصَّوْتُ بالإبِلِ لدُعَائِهَا إلى الشُّرْبِ، وكَذَلِكَ الإهَابَةُ».	الباب العشرون في الأصوات وحكاياتها	الفصل الخامس (في الأصْوَاتِ بالدُّعَاءِ والنِّداءِ)	215

9. الفروق الدلالية عند أبي منصور الثعالبي:

إن إثبات الثعالبي لظاهرة الترادف من خلال سرده لأمثلة كثيرة في ذلك، لم يمنعه من تتبع الفروق الدلالية بين معظم الألفاظ في معجمه، لأنها كلمات قريبة من بعضها، من حيث الدلالة لذلك تعمق في إيضاح الفروق الدلالية بينها، فكان كتابه ميدانا فسيحا ينتقل فيه القارئ عبر محطات متقاربة ومتنوعة.

وانطلاقا من هذا المبدأ الذي اعتمده الثعالبي يمكننا أن نلمس وجهة نظره في ظاهرة الترادف ألا وهي عدم التسليم بالترادف المطلق وذلك من خلال تتبعه الدقيق للفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، وتوجد في كتابه أمثلة كثيرة ولعل الباب الثالث من الكتاب والذي يحمل عنوان: (في الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها) ونظرا للفروق الدقيق التي أوردها الثعالبي اقترب كتاب فقه اللغة من دائرة كتب الفروق اللغوية، ونورد فيما يلي مجموعة من الأمثلة من هذا الباب توضح ذلك أذكر منها مدعمة بجدل يوضح الفروق التي بينها الثعالبي:

«لا يُقالُ كأسٌ إلاّ إذا كان فيها شَرَاب، وإلا فهي زُجَاجة»[1]:

الكلمة	وجود الشراب
كأسٌ	+
زُجَاجة	−

«ولا يُقَالُ مائدةٌ إلاّ إذا كان عليها طَعَامٌ، وإلاّ فهي خِوَان»[2]:

الكلمة	وجود الطعام
مائدةٌ	+

(1)- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 50.

(2)- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 50.

خِوَان	–

«لا يُقالُ كُوزٌ إلا إذا كانَتْ له عُرْوَة، وإلا فهو كُوب»[1]:

الكلمة	وجود العروة
كُوزٌ	+
كُوب	–

«لا يُقالُ قلَمٌ إلاّ إذا كانَ مبريًّا، وإلاّ فهو أُنْبوبَة»[2]:

الكلمة	إذا كان مبريا
قلَمٌ	+
أُنْبوبَة	–

«ولا يُقال رُمْح إلاّ إذا كانَ عَلَيهِ سِنَانٌ، وإلا فهو قناة»[3]:

الكلمة	وجود السنان عليه
رُمْح	+
قناة	–

«لا يُقالُ نَفَقٌ إلاّ إذا كان له مَنْفَذ، وإلاّ فهو سَرَبٌ»[4]:

الكلمة	وجود المنفذ
نَفَقٌ	+
سَرَبٌ	–

(1)- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 50.

(2)- المرجع نفسه، ص 50.

(3)- المرجع نفسه، ص 50.

(4)- المرجع نفسه، ص 50.

«ولا يُقَالُ عِهْن إلاّ إذا كان مَصْبُوغاً وإلا فهو صُوفٌ»[1]:

الكلمة	وجود الصباغة
عِهْن	+
صُوفٌ	–

«ولا يُقالُ لحم قديدٌ إلاّ إذا كان مُعالجاً بتوابِلَ، وإلاّ فهو طَبِيخٌ»[2]:

الكلمة	المعالجة بالتوابل
لحم قديدٌ	+
طَبِيخٌ	–

«ولا يُقالُ خِدْرٌ إلاّ إذا كانَ مُشتَمِلاً على جارِيَةٍ مُخَدَرَةٍ، و إلاّ فهو سِتْر»[3]:

الكلمة	الاشتمال على جارية
خِدْرٌ	+
سِتْر	–

«ولا يُقال مِحْجَن إلاّ إذا كانَ في طَرَفِهِ عُقّافَة وإلاّ فهو عَصًا»[4]:

الكلمة	وجود عقَّافة في طرفه
مِحْجَن	+
عَصًا	–

(1)- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 50.

(2)- المرجع نفسه، ص 51.

(3)- المرجع نفسه، ص 51.

(4)- المرجع نفسه، ص 51.

«**ولا يُقالُ وَقُود إلاّ إذا اتَّقدَتْ فيهِ النارُ، وإلاّ فهو حَطَب**»[1]:

الكلمة	اتقاد النار فيه
وَقُود	+
حَطَب	–

وضمن هذا المسار الذي انتهجه أبو منصور الثعالبي في إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ تلك الفصول التي عقدها لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أحوالها، ومنها (الفصل الثالث عشر من الباب الخامس عشر: في تفصيل كيفية النظر وهيئاته في اختلاف الأحوال)[2]، وكذلك (الفصل الخامس والعشرون من الباب الثالث عشر: في تقسيم الآثار على اليد)[3].

ومما سبق يمكن القول أن الترادف عند أبي منصور الثعالبي لا يقصد به التطابق التام بين الدلالات والدليل على ذلك هو حرصه على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ إلى جانب الألفاظ المترادفة التي كانت موجودة بكثرة في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) ومن خلال الأمثلة التي قدمها الثعالبي، يمكننا أن نستخلص ما يلي:

– عدم تصريح الثعالبي بمصطلح الترادف والنص عليه بالاسم، وإنما استخدم بعض الألفاظ للدلالة عليه وهي (الواو، هو، نحوه، مثله)، وقد يورد الترادف بين لفظتين وقد يورد سلسلة من المترادفات.

– مع إثبات الثعالبي لظاهرة الترادف فقد كان حريصا على إبراز الفروق الدلالية الدقيقة بين الكلمات المتقاربة في المعنى.

(1)- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص 51.
(2)- المرجع نفسه، ص ص 122 – 123 - 124.
(3)- المرجع نفسه، ص 108.

- اتخذ الثعالبي الترادف وسيلة لإزالة الإبهام والغموض.

الفصل الثاني:

ظاهرة الاشتراك اللفظي عند اللغويِّين والمعجميِّين العرب

1. مفهوم الاشتراك اللفظي وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار:

أ. مفهوم الاشتراك اللفظي:

لغة:

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: «الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةٍ وَخِلَافِ انْفِرَادٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى امْتِدَادٍ وَاسْتِقَامَةٍ.

فَالْأَوَّلُ الشِّرْكَةُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا. وَيُقَالُ: شَارَكْتُ فُلَانًا فِي الشَّيْءِ، إِذَا صِرْتَ شَرِيكَهُ. وَأَشْرَكْتُ فُلَانًا، إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكًا لَكَ. قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى: ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴾ [طه: 32]. وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ أَشْرِكْنَا فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أَيِ اجْعَلْنَا لَهُمْ شُرَكَاءَ فِي ذَلِكَ، وَشَرِكْتُ الرَّجُلَ فِي الْأَمْرِ أَشْرَكُهُ.

وَأَمَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَالشَّرَكُ: لَقَمُ الطَّرِيقِ، وَهُوَ شِرَاكُهُ أَيْضًا. وَشِرَاكُ النَّعْلِ مُشَبَّهٌ بِهَذَا. وَمِنْهُ شَرَكُ الصَّائِدِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِامْتِدَادِهِ»[1].

وجاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (ش ر ك):

«الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء: مخالطةُ الشريكين. يقال: اشترَكنا بمعنى: تَشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتَشارَكا وشارَك أَحدُهما الآخرَ... وشارَكْتُ فلانًا: صرْتُ شريكَه. واشْتركنا وتَشاركنا في كذا، وشَرِكْتُه في البيع والميراث... قال: ورأَيت فلانًا مُشترِكًا، إذا كان يُحَدِّث نفسه أَنَّ رأيه مُشْتَرَكٌ ليس بواحد»[2].

اصطلاحا:

للمشترك اللفظي حدود شتى أهمها:

---

(1)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج3، مادة (شرك)، ص 265.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (شرك)، ص ص 2248 - 2249.

عرفه السيوطي بقوله: «وقد حدَّه أهل الأصول بأنه اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[1].

في ما قال السرخسي: «وأما المشترك، فكل لفظ يشترك فيه معان، أو أسام، لا على سبيل الانتظام، بل على احتمال أن يكون كل واحد، هو المراد به على الانفراد. وإذا تعين الواحد مرادا به، انتفى الآخر. مثل اسم (العين) فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على احتمال كون كل واحد مرادا بانفراده عند الإطلاق، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء، باعتبار معنى، غير المعنى الآخر. وقد بينا أن لفظ الواحد لا ينتظم المعاني المختلفة»[2].

أما الشوكاني فحده بقوله: «اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعا أولا، من حيث هما كذلك. فخرج بالوضع، ما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز. وخرج بقيد الحيثية، المتواطئ. فإنه يتناول الماهيات المختلفة، لكن لا من حيث هي كذلك، بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد»[3].

وبالنظر إلى هذه الحدود أو التعريفات الاصطلاحية للمشترك، يلاحظ تفاوت في احتراز العلماء لما يدخل ضمن حد المشترك حقيقة، مما لا يدخل ضمنه، وفقا لضابط: الوضع، أو الاستعمال، أو الحمل.

---

(1)- السيوطي المزهر 369/1.

(2)- السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبي الوفاء الأفغاني، دط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دت، ج1، ص 126.

(3)- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تح: الشيخ أحمد عزو عناية، ط1، دار الكتاب العربي، 1419هـ - 1999م، ج1، ص 57.

ومن تعريفات المحدثين تعريف الباحث عبد الواحد وافي حيث يقول عن المشترك: «وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معان تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز، وذلك كلفظ (الخال) الذي يطلق على أخي الأم، وعلى الشامة في الوجه، وعلى السحاب، وعلى البعير الضخم، وعلى الأكمة الصغيرة...»[1].

(1)- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 145.

ب. ظاهرة الاشتراك اللفظي بين الإثبات والإنكار:

اختلف علماء اللُّغة قدامى ومحدثون في ظاهرة الاشتراك اللّفظيّ وذهبوا فيها مذاهب شتى، فبعضهم اعترف بها وقال بوجودها في اللّغة العربيّة، وقد ذهب فريقٌ آخر للقول بعدم وجودها في اللّغة الواحدة، ولكلٍ رأيه وحجته التي استند عليها.

ب. 1 عند علماء العربية القدامى:

ب. 1. 1. القائلون بالاشتراك اللفظي من علماء العربية:

تشهد كتب اللغة خلافا وقع بين العلماء في إثبات الاشتراك اللفظي وإنكاره، غير أن الرعيل الأول من اللغويين أثبته، وضرب عليه أمثلة، بل وأفرد له مصنفات تجمع ألفاظه، وكان على رأس هذا الفريق الخليل وسيبويه وأبو عبيدة والثعالبي والمبرد وغيرهم.

1. سيبويه (ت 180 هـ):

يقول سيبويه مقسما الألفاظ: «اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثيرٌ»[1].

يذهب سيبويه إلى تقسيم وجوه العلاقة بين الألفاظ والمعاني إلى:

- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين (متباين)، مثل له بـ: جلسَ وذهبَ.
- اختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ (ترادف)، مثل له بـ: ذهبَ وانطلقَ.

(1)- سيبويه، الكتاب، ص 24.

- اتفاق اللفظين والمعنى مختلِف (اشتراك لفظي)، مثل له بـ: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة.

«واكتفى سيبويه بهذه الإشارة إلى المشترك من غير تقعيد أو تنظير للمصطلح، وهكذا شأن البدايات، إذ تكون غير واضحة المعالم»[1].

2. أحمد بن فارس (ت 395 هـ):

وسع ابن فارس في مفهوم سيبويه السابق ذكره بقوله: «ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان، ومنه في كتاب الله جل ثناؤه: (قَضَى) بمعنى: حَتَم كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [الزمر: 42]، وقضى بمعنى: أمرَ كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: 23] أي أمر. ويكون قضى بمعنى: أعلَم كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الإسراء: 04] أي أعلمناهم. وقضى بمعنى: صَنَع كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: 72] وكقوله جلّ ثناؤه: ﴿ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ ﴾ [يونس: 71] أي اعملوا ما أنتم عاملون. وقضى: فَرَغ. ويقال للميت: قَضَى أي فرغ»[2].

فابن فارس في النَّص أعلاه بعد أن أوضح مفهوم المشترك اللَّفظيِّ، جاء بمثالٍ ليوضح ما ذهب إليه، فلفظة (قضى) تحمل عدداً من المعاني المختلفة.

3. ابن جني (ت 392هـ):

(1)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1419هـ/1999م، ص 29.

(2)- أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، الناشر محمد علي بيضون، 1418هـ-1997م، ص 149.

يقول ابن جني: «من، ولا، وإن، ونحو ذلك لم يُقتصر بها على معنى واحد؛ لأنها حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة؛ نحو الصَّدى؛ فإنه ما يُعارض الصوت، وهو بدن الميت، وهو طائر يخرج فيما يدّعون من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضًا الرجل الجيد الرعية للمال في قولهم: هو صدى مالٍ... مما اتفق لفظه واختلف معناه. وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن، ووجدت في الغضب، ووجدت في الغنى، ووجدت في الضّالة، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف»[1]. وبهذا يثبت ابن جني الاشتراك للحروف، والأسماء، والأفعال على حد سواء.

4. السيوطي (911هـ):

ومن المعترفين بظاهرة الاشتراك اللَّفظيِّ المؤيدين لها السُّيوطيُّ الذي عرفها بقوله: «إنّ المشترك اللّفظيّ هو اللّفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللّغة».

يُلاحظ هنا أنّ السُّيوطيَّ أضاف قوله: «على السَّواء عند أهل تلك اللُّغة». فهو يذهب إلى أنّ اللُّغة الواحدة يمكن أن تجعل من اللَّفظ الواحد معنيين مختلفين في زمنٍ واحدٍ دون أن يكون هنالك تطور عن طريق المجاز أو أن تأتي به من لغات مختلفة.

ب. 1. 2. المنكرون للاشتراك اللفظي من علماء العربية:

دفع الحرص اللغويين الرواة إلى جمع مادة كبيرة من المشترك، ولعل هذا التَّكثر من المعاني من غير تمحيص أو تقييد دفع فريقا من اللغويين إلى إنكار المشترك أو تضييق دائرته تضييقا شديدا.

1. ابن درستويه (ت 347 هـ):

(1)- ابن جني، الخصائص 3/ 112 – 113.

ضيَّق ابن درستويه مفهوم المشترك، وأخرج منه كل ما يمكن ردّ معانيه إلى معنى عام يجمعها، جاء عنه في المزهر: «قال – ابن درستويه في شرح الفصيح – وقد ذكر لفظه (وَجَد) واختلاف معانيها – هذه اللفظة من أقْوى حُجَج من يزعمُ أن من كلام العرب ما يتَّفِقُ لفظه ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة؛ فظنَّ من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظٌ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلُّها شيءٌ واحد، وهو إصابةُ الشيء خيرا كان أو شرا، ولكن فرقوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفَرْق في المصادر بأنها أيضا مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جدا، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسُها غامضٌ، وعِلِلها خفية والمفتِّشُون عنها قليلون، والصبرُ عليها معدوم؛ فلذلك توهَّم أهلُ اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها ولم يَقِفوا على غَوْرها»[1]. ويذهب الباحث نور الدين المنجد إلى أن «هذا ملمح جديد في معالم المشترك عند ابن درستويه، ألا وهو المعنى العام الذي يستغرق أبعاضه، فكان ابن درستويه يردّ المعاني المختلفة إلى أصل واحد يضم تلك الفروع، ويعتمد عليه في إنكار المشترك»[2].

ويلخص الأستاذ عبد العال سالم مكرم رأي ابن درستويه في النقاط التالية[3]:

«يرى ابن درستويه أن المشترك اللفظي لا يقع في كلام العرب للأمور التالية:

أ. ليس من الحكمة والصواب أن يقع المشترك اللفظي في كلام لأنه يلبس، وواضع اللغة وهو الله عز وجل حكيم عليم، فقد وضع الله تعالى اللغة للإبانة عن المعاني.

(1)- السيوطي، المزهر 384/1.

(2)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 32.

(3)- عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص ص 12 – 13.

ب. لو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على المعنيين المختلفين لما كان ذلك إبانة، بل تعميم وتغطية.

ج. الذين جوزوا وقوع المشترك اللفظي متوهمون مخطئون، والمثل على ذلك مجيء فعَل وأفعَل لمعنيين مختلفين في نظر المجوزين فمن لا يعرف العلل، ويتعمق في دراسة الكلمات يحكم هذا الحكم مع أنهما في الحقيقة لمعنى واحد، وإذا وقع في كلام العرب أنهما لمعنيين مختلفين، فإنما يرجع ذلك إلى لغتين متباينتين، او لحذف واختصار وقع في الكلام.

د. ويضرب مثلا على توهم المجوزين بلزوم الفعل وتعديته وذلك أن الفعل لا يتعدى فاعله إذا احتيج إلى تعديته لم تجز تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يتغير إلى لفظ آخر بأن يزاد في أوله الهمزة، أو يوصل به حرف جر ليستدل السّامع على اختلاف المعنيين.

هـ. ويرى ابن درستويه أن بعض هذا الباب، ربما كثر استعماله في كلام العرب حتى يحاولوا تخفيفه، فيحذفوا حرف الجر منه، فيعرف بطول المادة، وكثرة الاستعمال، وثبوت المفعول وإعرابه فيه خاليا عن الجار المحذوف.

ب. 2. الاشتراك اللفظي عند علماء اللغة المحدثين:

أقرّ المحدثون وقوع المشترك اللفظي في العربية، بل في جميع اللغات، وعلل الأستاذ محمد المبارك ذلك بأن «أكثر الأصول التي تشتق للدلالة على معان جديدة ذات معان عامة؛ لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام»[1].

ويرى بعض المحدثين أن من التعسف إنكار الاشتراك في العربية، وتأويل جميع الأمثلة تأويلا يخرجها من مفهوم الاشتراك، ففي بعض الشواهد لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة تسوّغ هذا التأويل.

وعلى هذا فالمحدثون لم ينكروا الاشتراك، وإن كانوا قد اختلفوا في دائرته ضيقا واتساعا بل كانوا أبعد أفقا؛ إذ تعمقوا في أثر السياق في تحديد دلالة المشترك على وجه مخصوص.

ومن المحدثين من وقف أمام ظاهرة الاشتراك اللفظي موقف المتشدد فأخرج منه كل الألفاظ التي آلت إليه عن طريق المجاز، ومن هؤلاء: علي عبد الواحد وافي والذي ذهب إلى أن كثيرا من أمثلة المشترك اللفظي «يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب»[2].

كما ذهب إبراهيم أنيس إلى نفس المذهب فقال: «إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد هذه من المشترك اللفظي في حقيقة أمره، وقد كان ابن درستويه محقا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدّت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز»[1].

---

(1)- محمد المبارك، فقه اللغة (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية)، دط، مطبعة جامعة دمشق، دت، ص 172.

(2)- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 146.

(1)- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ص 213 – 214.

وذهب إبراهيم أنيس إلى أن «المشترك اللفظي في صورته الصحيحة لا يُتصور إلى حين تنقطع الصلة بين الدلالتين، كالخال حين يُعبر عن الشامة في الوجه وعن أخي الأم مثلا»[1].

ويبدو أن إبراهيم أنيس وقع في تناقض إزاء المجاز والاشتراك، فقد ذكر أن المجاز لا يعدُّ في حقيقة الأمر من المشترك، وبالتالي فإن الألفاظ المشتركة حقيقة نادرة، ولا تكاد تتجاوز أصابع اليد عدًّا، وأن ما وقع من المشترك في القرآن قليل جدا، وجلُّه إن لم يكن كله تلحظ فيه الصلة المجازية[2]، ثم صرح في موضع آخر بالرغم من هذا التضييق الشديد لدائرة الاشتراك أن المعاجم العربية قد امتلأت به[3]، وأن ما نشأ عن التطور الصوتي يبلغ المئات[4]، بل وأكثر من هذا أنه جعل الانتقال من الحقيقة إلى المجاز أهم العوامل في نشوء معظم المشترك[5]، فمرة أنكر أن يكون المجاز من المشترك، وأخرى جعله من أهم أسبابه، وبهذا نرى التناقض الذي وقع فيه إبراهيم أنيس بين كتابيه (دلالة الألفاظ) و(في اللهجات العربية).

وقد رد أحمد مختار عمر على هذا الرأي، معلقا على ما ذهب إليه إبراهيم أنيس قائلا: «وإذا كان لنا من تعليق على رأي الدكتور أنيس فإنه يتلخص فيما يأتي:

1- إنه رغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه (دلالة الألفاظ)، وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابع اليد، والمشترك بمعناه الواسع على كلمات لا تتجاوز العشرات، نجده في كتابه (في اللهجات العربية يصرح أن المعاجم العربية قد امتلأت بها، وأن ما نشأ عن التطور الصوتي يبلغ المئات.

(1)- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 221.
(2)- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ص 213 – 215.
(3)- المرجع نفسه، ص 173.
(4)- المرجع نفسه، ص 175.
(5)- المرجع نفسه، ص 168.

2- أنه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات المشترك التي نشأت عن تطور صوتي فمرة اعتبرها من المشترك ومرة عدّ من الإسراف والمغالاة مجاراة المعاجم العربية في اعتبارها من المشترك وذكر أن الأقرب إلى الصواب أنها من قبيل التطور الصوتي.

3- ادعى أن القدماء، لم يشيروا إلى التطور الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك وحدوثه.

4- مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج هذه الظاهرة، وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما»[1].

أما صبحي الصالح من المحدثين أيضا، فقد انتصر لوقوع المشترك اللفظي في اللغة، إذ اخذ يلتمس روابط مشتركة بين المعاني المتعددة للفظ الواحد، وتكلف في ذلك كثيرا، وكأنه أحس بذلك عندما قال: «ولقد يكون في التماس هذه الروابط المشتركة بعض التكلف، ولكنه يظل خيرا ألف مرة من التسرع في رمي القدماء بقلة التثبت، فما أمثالنا بأهل لكيل الاتهامات جزافا لأمثالهم»[2].

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 179.

(2)- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 308.

2. مفهوم المشترك اللفظي عند الأصوليين:

ويبدو أن مفهوم المشترك عند علماء الأصول أضيق منه عند اللغويين إذ خصوه باللفظ الذي «وضع للفظ كثير بوضع كثير»[1]. أي أنهم يشترطون في إطلاق اسم المشترك على اللفظ الذي له أكثر من معنى أن يتعدد فيه الوضع تبعًا لتعدد المعنى. وإذا أخذنا في اعتبارنا تعريفهم للوضع في اللغة، وهو «جعل اللفظ بإزاء المعنى»[2] نستنتج أن الحالة التي يتعدد فيها معنى الكلمة تبعًا لاستخدام متكلمي اللغة، أي حين تُخلع على الكلمة معان جديدة لها صلة بالمعنى الأصلي للكلمة، ليست من قبيل المشترك اللفظي، ومما يؤكد ذلك أنّهم يقيدون الوضع في حال الاشتراك بالوضع الأول. ويصفون دلالة لفظ المشترك على معانيه المختلفة بأنها دلالة على السواء بمعنى أن دلالته على أحد معانيه ليس بأولى من دلالته على معانيه الأخرى.

وقد نسب السيوطي إليهم تعريفا في هذا الصدد فقال: «وقد حدّ أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[3].

ويبد أن هذا التعريف يمثل مفهوم المشترك ليس عند الأصوليين فحسب بل عند كثير من اللغويين المتقدمين والمحدثين، فقد تردد ذكره في كثير من المباحث الأصولية والدراسات اللغوية المتأخرة والمعاصرة.

وهذا التعريف مخرج أيضا للألفاظ المتباينة، والمتواطئة، وللمجاز، فاقتصر على ما كان اللفظ الواحد فيه موضوعا على الحقيقة لمعان متعددة لا على سبيل المجاز، أو النقل، لن تعدد المعاني في هذا جاء من تنوع الوضع، فليس الوضع فيها من قبيل واحد، والشرط في

(1)- الجرجاني، التعريفات، ص 113.
(2)- الجرجاني التعريفات، ص 132.
(3)- السيوطي، المزهر 369/1.

المشترك اللفظي أنه يوضع وضعا أوليا، فإذا وضع ثم نقل لآخر لعلاقة كما في المجازات أو غيرها كما في الألفاظ المنقولة، لا يكون من المشترك، ويدخل في هذا ما كان تعدد المعاني التي وضع لها اللفظ متضادة، وهو في العربية قليل.

وعرفه الغزالي بأن : «المشترك في الأصل هو الاسم الذي يعبّر به عن مسميين لا يكون موضوعا لأحدهما، ومستعارا منه للآخر أو منقولاً منه إلى الآخر، بل لا يكون أحدهما بأن يجعل أصلا والآخر منقولاً إليه أو مستعاراً منه بأولى من نقيضه كلفظ المشتري، إذ لا يمكن أن يقال استعير الكوكب من العاقد، أو العاقد من الكوكب أو وضع لأحدهما أولاَ ثم حدث الثاني بعده»[1].

كما تناول الغزالي المشترك اللفظي ضمن حديثه عن الألفاظ المتعددة فقال: «وَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ فَهِيَ الْأَسَامِي الَّتِي تَنْطَلِقُ عَلَى مُسَمَّيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا تَشْتَرِكُ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ أَلْبَتَّةَ، كَاسْمِ الْعَيْنِ لِلْعُضْوِ الْبَاصِرِ وَلِلْمِيزَانِ وَلِلْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ وَهِيَ الْعَيْنُ الْفَوَّارَةُ وَلِلذَّهَبِ وَالشَّمْسِ وَكَاسْمِ الْمُشْتَرِي لِقَابِلِ عَقْدِ الْبَيْعِ وَلِلْكَوْكَبِ الْمَعْرُوفِ»[2].

وهكذا فإن ما يفهم من كلام علماء الأصول أن لفظ (العين) في إطلاقه على (العضو الباصرة) وعلى (الجاسوس) مثلا ليس من المشترك اللفظي؛ لأن إطلاقه على الثاني إطلاق مجازي، أما اللغويين فيعدونه من المشترك اللفظي.

والأصوليون انقسموا طوائف أربعا، طائفة تقول بوجوب وقوعه في اللغة، وطائفة ترى انه مستحيل الوقوع فيها، والطائفة الثالثة ترى انه ممكن غير واقع، والطائفة الرابعة – وهم الأكثرية – ترى أنه ممكن واقع.

---

(1)- أبو حامد الغزالي، محك النظر في المنطق، تح: أحمد فريد المزيدي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دت، 201.

(2)- أبو حامد الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ - 1993م، ص 26.

فالأصوليون خدموا اللغة العربية – في مباحثهم – كما خدموا الشريعة نفسها، فحققوا قواعد اللغة، كما حرروا قواعد الأحكام.

فالأصوليون درسوا ما انتهى إليه أهل العربية في مسألة من المسائل، ثم لخصوه واختصروه وغيروا فيه، بحيث أصبح يفي بالنتيجة التي أرادها اللغويون، ويحقق الغرض منه في الأصول، وهذه الألفاظ ذوات مدلولات لغوية حدّدها أهل اللغة، وتناولتها المعاجم وتناقلتها كتب الأدب، والبيان، والتفسير والحديث والأصوليون تناولوها وهم بصدد البحث في الكتاب والسنة.

«تلك كانت جولة قصيرة مع الأصوليين في موقفهم من المشترك اللفظي عامة، ورأينا فيها أنهم أثبتوا المشترك اللفظي، واعترفوا به حقيقة واقعة في لغتنا، ودارت معه أحكامهم وتفريعاتهم على هذه الأحكام حلّا وحرمة، وجوازا ومنعا، وحتما واحتمالا، ويقينا وشكا، وترجيحا وتغليبا، ورأيناهم في بحثهم هذا أكثر تنظيما، وأشد احتياطا، واحكم تقسيما، وأذكى أخذا وردا، وجمعا ومنعا»[1].

(1)- توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1400هـ – 1980م، ص 123.

3. أسباب وقوع الاشتراك اللفظي:

1. السبب اللهجي:

بعض أمثلة المشترك باعثها تباين اللهجات العربية القديمة، ولما جامعو اللغة ضموا هذه الألفاظ المشتركة صارفين النظر في كثير من الأحيان عن رجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه، والناظر في المعجمات أو كتب العربية يجد هذا التباين في بعض أمثلتها، ومن ذلك ما ذكره السيوطي: «ومن المشترك بالنسبة إلى لغتين: قال في الغريب المصنف قال أبو زيد: الأَلْفَتُ في كلام قيس: الأَحْمق، والأَلْفت في كلام تميم: الأعسر، وقال الأصمعي: السَّلِيط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم»[1].

ويرى رمضان عبد التواب أن هذه المعاني قد تكون لغير قبيلة؛ إذ إن الشك قد يتبادر إلى الذهن في استعمال قبيلة واحدة كل معاني هذا اللفظ[2]. أما إبراهيم أنيس فهو يذهب إلى أنه «قد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل، خلاله ينسى فيه المعنى الأصلي، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمات في معناها الجديد دون سواء، وهنا نرى لهجات اللغة الواحد تستعمل كلمات متحدة الصورة في نعان مختلفة، ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دورا مهما في اللهجات العربية، إذ تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة. فلما جمعت اللغة خُيِّل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من المعاني، في حين أن قبيلة أخرى

(1)- السيوطي، المزهر 381/1.

(2)- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ - 1999م، 329.

تستعملها في معنى آخر. والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى»[1].

ويمثل لهذا بكلمة (الهِجْرِس) التي تعني القرد في لغة أهل الحجاز، وتعبر عن الثعلب عند تميم، ولا يكاد يشك في أن الكلمة كانت تطلق على احد الحيوانين وحده، لأن البيئة الصحراوية تناسبه ويكثر فيها أمثاله، ثم إن هذا تغير لظرف من الظروف المجهولة، فأصبح يعني عند قبيلة من القبائل شيئا آخر غير الشائع، ثم جاء جامعو اللغة وذكروا معنيين اثنين لهذه الكلمة[2].

ومن المرجح أن هذا الزعم المتقدم تنقصه شواهد كثيرة، وأدلة صريحة؛ غذ إنه قائم على التخمين والحدس، ورمي النظر إلى حقب من التاريخ المظلم التي لا نقف عليها إلا بالتوهم، ولعل هذا يجعل الباحث غير مستأنس بما تقدم.

2. التطور اللغوي (الدلالي والصوتي):

ويتخذ هذا السبب أشكالا مختلفة، ومنها:

أ. الاستعمال المجازي:

للمجاز دور في وقوع الاشتراك اللفظي؛ فالعرب كانوا يميلون إلى التلويح دون التصريح، والإيماء بالإشارة اللطيفة الدالة ثقة منهم بفهم المخاطب، ولما كثر نقل ألفاظ إلى معان مجازية أصبحت معاني هذه الألفاظ معاني حقيقية، ومن التكرير ولكنه من التذكرة أن يشار

(1)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 170.

(2)- ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 170.

إلى قول ابن سيده ثانية: «... أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بنزلة الأصل»[1].

ومن أمثلة ذلك حديث السيوطي عن اشتراك معنى العين. يقول: «وأما الراجع إلى التشبيه فستة معان: العين: الجاسوس تشبيها بالعين؛ لأنه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء: خِياره، والعين: الرَّبيئة، وهو الذي يرقب القوم، وعَيْن القوم: سيدهم، والعَيْن: وَاحِدُ الأعيان وهم الإخْوَةُ الأشِقَّاء، والعَيْنُ: الحر. كلُّ هذه مشبهةٌ بالعين لشَرَفِها»[2].

«قَطَبَ الشيءَ يَقْطِبُهُ قَطْباً: جَمَعه... والقَطْبُ أَن تُدْخَلَ إِحْدى عُرْوَتي الجُوالِقِ فِي الأُخرى عِنْدَ العَكْم، ثُمَّ تُثْنى، ثُمَّ يُجمَع بَيْنَهُمَا... مِنْهُ يُقَالُ: قَطَبَ الرجلُ إِذا ثَنَى جِلْدةَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ... والقُطْبُ والقَطْبُ والقِطْبُ والقُطُبُ: الحديدة الْقَائِمَةُ الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهَا الرَّحَى... وقُطْبُ الفَلَك وقَطْبُه وقِطْبُه: مَدَاره؛ وَقِيلَ القُطْبُ: كوكبٌ بَيْنَ الجَدْيِ والفَرْقَدَيْن يَدُورُ عَلَيْهِ الفَلَكُ،... وإِنما شُبِّه بقُطْبِ الرَّحَى، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الَّتِي فِي الطَّبَقِ الأَسْفَل مِنَ الرَّحَيَيْنِ، يَدُورُ عَلَيْهَا الطَّبَقُ الأَعْلى، وتَدُور الكواكبُ عَلَى هَذَا الْكَوْكَبِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: القُطْبُ... وصاحبُ الْجَيْشِ قُطْبُ رَحَى الحَرْب. وقُطْبُ الْقَوْمِ: سيدُهم. وَفُلَانٌ قُطْبُ بَنِي فُلَانٍ أَي سيدُهم الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ أَمرهم»[3].

من هذا النص المقتبس يتجلى للقارئ أن سبب اشتراك كلمة القُطب هو المجاز والتشبيه، غذ إن معناها (الجمع) ومنه قيل لتلك الحديدة التي تجمع الرحى بشقيها (قُطْب) ولذلك الكوكب الذي يدور عليه الفلك تشبيها وتجوزا (قُطب)، ولسيد القوم (قُطب)، لنه

(1)- ابن سيدة، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1996م، ج4، ص 173.

(2)- السيوطي، المزهر 375/1.

(3)- ابن منظور، لسان العرب، ج5 ، مادة (قطب)، ص 3669.

يجمعهم فيلتقون حول رأيه، ويجتمعون إليه كما تجمع القُطب الرحى، أو كما تدور الأفلاك حول (القطب) وفي هذا يقول الزمخشري: «ومن المجاز: هو قُطب قومه: لسيدهم»[1].

ب. تغيير المعنى المقصود:

كتحميل لفظ له دلالة قديمة دلالة اصطلاحية جديدة ذات علاقة بالأولى ومن أجلى أمثلة هذا المطلب الألفاظ الإسلامية كالصلاة والصوم والزكاة، وهذه كلمات ظهرت بدلالاتها الجديدة في الإسلام.

ج. التطور الصوتي:

قد يحدث أن يعتري الكلمة التطور اللغوي، فينال من أصواتها، وقد يؤذن هذا باتحاد كلمة مع أخرى في المبنى، مع بقاء الافتراق في المعنى، وبمكنة الناظر في كتب الإبدال أن يستخرج أمثلة يستأنس بها في دعم هذا الملحظ، ولكن القول فيها سيبقى قائما على الترجيح ومن أمثلة ذلك كلمتا (نثر ونثل).

إن هاتين الكلمتين تعنيان عند أبي الطيب اللغوي (ت 351 هـ) «لبس الدرع»، وفي اللسان: «النَّثْرُ نَثْرُكَ الشيءَ بِيَدِكَ تَرْمي بِهِ مُتَفَرِّقًا مثلَ نَثْرِ الجَوْزِ واللَّوْزِ... والنثْرةُ: الدِّرْعُ السَّلِسةُ المِلْبَس، وَقِيلَ: هِيَ الدرْعُ الواسِعةُ. ونَثَر دِرْعَه عَلَيْهِ: صَبَّها، وَيُقَالُ للدِّرعِ: نثْرةٌ ونَثْلَةٌ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: يَنْبَغِي أَن تَكُونَ الرَّاءُ فِي النَّثْرَةِ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ لِقَوْلِهِمْ نَثَلَ عَلَيْهِ دِرْعَه وَلَمْ يَقُولُوا نَثَرَهَا، وَاللَّامُ أَعمّ تَصَرُّفًا، وَهِيَ الأَصل...»[2].

أما معنى (نثل) فيقال: «نثل: نَثَلَ الرَّكِيَّة يَنْثِلُها نَثْلًا: أَخرج تُرابها، وَاسْمُ التُّرَابِ النَّثِيلَةُ والنُّثَالَةُ. والنَّثْلَةُ: الدِّرْع عَامَّةً، وَقِيلَ: هِيَ السَّابِغَةُ مِنْهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْوَاسِعَةُ مِنْهَا مِثْلُ النَّثْرَةِ.

(1)- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419هـ - 1998م، ج2، ص 86.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (نثر)، ص 4339.

ونَثَل عَلَيْهِ دِرْعه يَنْثُلُها صَبَّها. ابْنُ السِّكِّيتِ: يُقَالُ قَدْ نَثَلَ دِرْعه أَي أَلقاها عَنْهُ، وَلَا يُقَالُ نَثَرها»[1].

ولعله يستقيم للناظر بعد ما تقدم أن يقال إن الأصل (نثل) بشهادة ابن السكيت وابن جني، ولما كان هناك تقارب في المخرج وصفة التحكم بين اللام والراء أبدلت اللام راء، فصار للفعل (نثر) معنيان، معنى أصلي، ومعنى آخر قادم من الإبدال الذي أفضى إلى مطابقة هذا الفعل فعلا آخر ذا معنى مفترق عن الأول، فاشتركا في هيئة واحدة، مع وجود معنيين.

د. الاقتراض من اللغات الأجنبية:

هذا من العوامل التي تفضي إلى وقوع الترادف والاشتراك اللفظي، وقد دخلت بعض الألفاظ الأجنبية التي اتفقت في صورتها الصوتية مع ألفاظ موجودة في العربية، ثم استعملت تلك الألفاظ بالدلالتين: الدخيلة والأصلية، وقد آذن هذا بوقوع الاشتراك، ومن أمثلة ذلك أن (الحب) بمعنى (الوداد)، و(الجرة) التي يجعل فيها الماء لفظة مشتركة، والمعنى الأول عربي، والأخير فارسي مأخوذ من كلمة فارسية مماثلة للفظ العربي، ومثل هذا النوع قليل الوقوع.

هـ. دلالة الأصل على المعنى العام:

إن بعض الأصول التي قد تشتق منها الألفاظ للدلالة على معان جديد ذات معان عامة، لذلك تستعمل في الدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة أو ذلك المعنى العام، ولعل من الأمثلة التي توضح هذا كلمة (المشق) فهي تشترك بين خفة الخط، وسرعة السير، وتطويل الشيء، ومد الوتر، واخذ الإبل الكلأ بسرعة وعليها احمالها، وضرب من النكاح.

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (نثل)، ص 4341.

ولعل نظرة فيما يسوقه صاحب اللسان في هذه المادة تبين عن ذلك: «فَرَسٌ مَشِيقٌ مُمَشَّق [مُمَشِّق] مَمْشوق أَي فِيهِ طُولٌ وَقِلَّةُ لَحْمٍ. وَجَارِيَةٌ مَمْشوقة: حَسَنَةُ القَوَام قَلِيلَةُ اللَّحْمِ. ومُشِق القدحُ مَشْقاً: حُمِلَ عَلَيْهِ فِي البَرْيِ ليَدِقّ... وقلم مَشّاق: سَرِيعُ الجَرْيِ فِي القِرْطاس. ومَشَق الخطَّ يَمْشقُه مَشْقاً: مَدَّهُ، وَقِيلَ أَسرع فِيهِ. والمِشْقُ: السُّرْعَةُ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ والأَكل وَالْكِتَابَةِ،.. ومَشَقت الإِبل فِي سَيْرِهَا تَمْشُق مَشْقاً: أَسرعت، وَقِيلَ: كُلُّ سُرْعَةٍ مَشْق... وامتشق الشيء اختطفه»[1].

من هذا النص المقتبس يظهر أن (المشق) دلالة عامة، وهي السرعة والخفة، ولما كانت السرعة والخفة تتجليان في مظاهر مختلفة في العالم الخارجي (كالسرعة في الأكل أو السير أو الطعن، أو خفة الجارية) – لما كان ذلك كذلك – اقترن كل مظهر من المظاهر المذكورة آنفا بلفظة (المشق).

وقد أضفت هذه الدلالة المائعة العامة التي تكتنف (المشق) إلى أن تلحقها بركب الاشتراك اللفظي.

3. أسباب صرفية:

قد يحدث أن تؤدي القواعد التصريفية إلى أن تتفق لفظتان في صيغة صرفية واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يفضي بها إلى أن تكون ماثلة في مضمار ما هو مشترك لفظي، وقد يحدث أن تكون صيغة المصدر الثلاثي (على فُعول) كهروب وخروج، وان تكون صيغة الجمع على (فُعول) أيضا كسيوف وأمور، ولكن يعرض في اللغة أن تجيء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين في المبنى، مفترقتين في المعنى؛ وذلك نحو (ظهور) التي تفيد معنيين: معنى مأخوذا من صيغة المصدر، ومعنى آخر من صيغة الجمع.

وقد يحدث أن تشترك أفعال ثلاثية في الفاء واللام، ويكون العين في بعض هذه الأفعال حروف علة، وفي بعضها همزة، وذلك نحو: (زار، وسال)، و(زأر، سأل)، وإذا ما

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (مشق)، ص 4210.

أراد المرء أن يعود إلى قالب اسم الفاعل لصوغه من هذين الفعلين فإنه سيجد أن هناك قالبا واحد يحتمل معنيين اثنين، وبذلك يقع اشتراك في العربية مرده إلى العوارض التصريفية، فكلمة (سائل) اسم فاعل للفعل (سال) وللفعل (سأل)، وكلا الفعلين مفترق في معناه عن الآخر.

4. أنواع الاشتراك اللفظي:

يميز اللغويون المحدثون في نظرتهم للمشترك اللغوي بين أنواع أربعة:

1- وجود معنى مركزي للفظ، تدور حوله عدة معان فرعية أو هامشية[1]:

والمعنى المركزي هو الكلمة التي يمكن أن تدرج تحت معناها كلمات أخرى لها معان جزئية أو هامشية نحو كلمة هلال: «رأيت هلال الليلة»، و«فلان لا يبصر هلال حذائه»، و«لا يقطع هلال أصابعه»، و«الهلال الخصيب» (العراق والشام)، فالمعنى المركزي هو (الهلال) بشكله المعروف، والبقية ذوات معان هامشية.

2- تعدد المعنى، نتيجة استعمال اللفظ في أوضاع مختلفة[2]:

أن يتعدد المعنى نتيجة استعمال اللفظ في مواقف مختلفة، وهو قريب من السابق، ويسمى أيضا (تغييرات الاستعمال) مثل كلمة (الصرف)، ويمكن تمثيل هذه الكلمة في الجمل الآتية:

- يهتم طلبتنا بعلم النحو، ويزهدون في دراسة الصّرف.
- تهتم الهيئات البلدية بالصرف كثيرا، في برنامج هذه السنة.
- الري والصّرف موضوعان أساسيان في (الهيدروليك).
- لا تكاد تخلو مدينة من سوق الصرف هذه الأيام.

نلاحظ تغير معانيها بتغير استعمالها.

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 163.

(2)- المرجع نفسه، ص 163.

3- دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، نتيجة لحدوث تطور في جانب المعنى[1]:

أن تدل الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، نتيجة لتطور يعتريها في المعنى، وهو الذي يسميه اللغويون (تعدد المعنى) بسبب تطور معنى الكلمة، نحو كلمة (عمليَّة) التي تطوّر معناها إلى (عملية جراحية، عملية استراتيجيَّة، عملية في صفقة تجارية).

ورأى اولمان أن هناك طريقين رئيسين تتبعهما الكلمات لاكتسابها معانيها المتعددة[2]:

- التغيير في تطبيق الكلمات واستعمالها، ثم شعور المتكلمين بالحاجة إلى الاختصار في المواقف والسياقات التي تتكرر فيها الكلمة تكرارا ملحوظا.
- الاستعمال المجازي أو نقل المعنى.

4- وجود كلمتين يدل كل واحد منهما على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق.

«وهناك من اللغويين من أخرج الأنواع الثلاثة الأولى من المشترك، وعدها طريقا إلى المجاز، أو نوعا من المجاز. كما أن هناك من أدمج النوعين الثالث والرابع واعتبرهما نوعا واحدا»[3].

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 163.
(2)- المرجع نفسه، ص 166.
(3)- المرجع نفسه، ص ص 168 – 169.

5. بين المشترك اللفظي والهومونيمي (Homonymy) والبوليسيمي (Polysemy)[1]:

يفصل الغربيون في دراستهم للاشتراك بين مصطلحين، هما: Polysemy، ويعني تعدد المعنى للكلمة، وهذا أقرب لمعنى المشترك في العربية، والثاني: Homonymy، وهو مجموعة من الكلمات لا علاقة بينها سوى اتفاقها في الصيغة أو الشكل، وهو أقرب إلى الجناس التام عندنا.

«عن المصطلح الأول (البوليسيمي) يقول (بالمر): (قد نطلق على الكلمة الواحدة عدة معان مختلفة ومتعددة، فتجد لكلمة Flight في المعجم عدة معان، وهي: المرور عبر الأجواء، وقوة الطيران، ورحلة جوية، وحدة قوة جوية، سلسلة من الخطوات، الكرة الطائرة وغيرها)، أما المصطلح الثاني (الهومونيمي) فيعرفه (بالمر): بقوله: (كلمات عدة متحدة في شكلها أو صيغتها)، ويرى (أولمان): أنه: (الكلمات المتعددة المتحدة الصيغة)، ويبدو أن العبرة عندهما في الاتفاق في النطق والأصوات بغض النظر عن صورة الكتابة، والأمر في العربية مختلف لاختلاف طبيعة اللغة؛ إذ الغالب فيها تطابق النطق مع الكلمة المكتوبة»[2].

---

(1)- «الكلمة polysemy من أصل إغريقي: poly (كثير أو متعدد) وsemy (المعنى) = polysemy (تعدد المعنى). والكلمة homonymy من أصل إغريقي أيضا: homo أي (الذات أو نفس) وomona (لفظ) ثم تطورت الكلمتان في اللغة الإنجليزية وصارتا homonymy أي، ذات اللفظ أو نفسه، في اللغة العربية». ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 134 (الهامش).

(2)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 38.

ويرى أحمد مختار عمر أن «معظم اللغويين على الفصل بين البوليزيمي والهمونيمي، وإن لم يحدث اتفاق على وسيلة التمييز بين النوعين»[1]. ثم يعرض بعد ذلك لأهم معايير الفصل بين البوليسيمي والهمومونيمي[2].

من الملاحظ في بعض اللغات أن الكلمات قد تتفق في أصواتها وتختلف في كتابتها، وقد تختلف في أصواتها وتتفق في كتابتها، فإذا بحثنا عن هاتين الظاهرتين في العربية، فسنرى أن وجودهما نادر فيها إلى الحد الذي لا يشكلان فيه أهمية تذكر، وذلك لأن العربية تمتاز على غيرها من اللغات بالتطابق بين المنطوق والمكتوب، وما خرج عن ذلك فيها نادر لا يؤبه له.

ويسمي الغربيون العلاقة بين الكلمتين المتفقتين من الناحية الأصواتية المختلفتين كتابة بالتماثل الصوتي Homophony، كما يسمون العلاقة بين الكلمتين المتفقتين كتابة المختلفتين من الناحية الأصواتية بالتماثل الإملائي Homography.

«ويمكن أن أمثل للتماثل الصوتي في العربية بين الكلمتين (على) و(علا) كما يمكن التمثيل للتماثل الإملائي بالعلاقة بين الكلمتين (جار) و(جار) في نحو (سلّمت على جار لي) و(مررت بنهر جار) حيث تفخم الألف في (جار) الأولى وترقق في الثانية، وما يربط التماثل الصوتي والتماثل الإملائي بالتماثل اللفظي أن كلا من التماثل الصوتي والإملائي تتفق فيه الكلمتان أو الكلمات (ذات الصلة) في المبنى وتختلف في المعنى، وإن كان الاتفاق في التماثل الصوتي من الناحية الأصواتية وفي التماثل الإملائي من الناحية الإملائية.

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 169.

(2)- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، من الصفحة 169 إلى الصفحة 174.

ونظرا إلى أن اهتمام اللغويين منصب على الكلام المنطوق دون المكتوب، فغن التماثل الصوتي يُعدُّ من باب التماثل اللفظي، أما التماثل الإملائي فلا يعد من هذا الباب»[1].

(1)- محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، 2007، ص ص 392 – 393.

6. المشترك اللفظي عند أبي هلال العسكري (ت 395 هـ):

يؤيد أبو هلال العسكري ابن درستويه، فينقل رأيه من غير تصريح باسمه في الباب الأول من كتابه (الفروق اللغوية)، وحتى في إنكاره للترادف تَابَع ابن درستويه، ولعل علة الإنكار عندهما أن الاشتراك اللفظي ينافي حكمة الوضع، وهذا مبني على كون اللغات توقيفية، يقول أبو هلال: «وَقَالَ بعض النَّحْوِيين: لَا يجوز أَن يدل اللَّفْظ الْوَاحِد على مَعْنيين مُخْتَلفين حَتَّى تُضَاف عَلامَة لكل وَاحِد مِنْهُمَا، فَإِن لم يكن فِيهِ لذَلِك عَلامَة، أشكل وألبس على الْمُخَاطب، وَلَيْسَ من الْحِكْمَة وضع الْأَدِلَّة المشكلة إِلَّا أَن يدْفع إِلَى ذلك ضَرُورَة أو علة، وَلَا يَجِيء فِي الْكَلَام غير ذَلِك إِلَّا مَا شَذَّ وَقل، وكما لَا يجوز أَن يدل اللَّفْظ الْوَاحِد عَليّ مَعْنيين، فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يكون اللفظان يدلان على معنى وَاحِد لِأَن فِي ذَلِك تَكْثِيرا للغة بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ»[1].

ومعنى ذلك أن المشترك لا يقع إلا في القليل النادر الذي تضاف له علامة تزيل عنه اللبس عند المخاطب، ولكن المتأمل في كتابه (الفروق اللغوية) يجده يذكر أكثر من نموذج للاشتراك في اللغة، يقول: «وأما السماع فيكون اسمًا للمسموع، يقال لما سمعته من الحديث: هو سماعي، ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع، تقول: سمعت سماعًا، كما تقول: سمعت سمعًا»[2].

(1)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 35.

(2)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 103.

7. الاشتراك اللفظي عند أبي منصور الثعالبي من خلال كتاب (فقه اللغة وسر العربية):

عند استقصاء ما ورد في كتاب (فقه اللغة وسر العربية) من الألفاظ التي تعد من المشترك اللفظي يتضح أن الثعالبي لم يشر إلى هذه الظاهرة بالاسم، وإنما اكتفى بذكر المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، وذلك في أماكن متفرقة من الكتاب وقد لا يشير مطلقا إلى أن الكلمة من المشترك اللفظي.

ومن الألفاظ التي أوردها الثعالبي في معجمه يمكن استخراج بعض النماذج التي يمكن تحليلها و تفسيرها تحت ظاهرة الاشتراك اللفظي بمنهج يمكن ذكر أهم مميزاته:

1. النص صراحة على أن اللفظة تدل على معنيين أو أكثر:

	المشترك اللفظي	النص من الكتاب	الباب	الفصل	الصفحة
01-	الضفف	«والضَّفَفُ قلَّةُ المَاءِ وَكَثْرَةُ الوَرَّادِ والضَّفَفَ أيضاً قِلَّةُ العَيْشِ».	الباب التاسع في القلة والكثرة	الفصل السادس (عن الفارابي صاحب كتاب ديوان الأدب)	72
02-	رقوب	«فَإذا كَانَتْ لا تَدْنُو مِنَ الحَوْضِ مَعَ الزِّحَام وَذَلِكَ لِكَرَمِهَا، فَهِيَ رَقُوبٌ، وهي مِنَ النِّسَاءِ: الّتي لا يَبْقَى لها وَلَد».	الباب السابع عشر في ذكر ضروب الحيوان	الفصل الثامن والثلاثون (في سائر أوصافها (الإبل))	178
03-	الخليط	«الخَلِيطُ السَّمْنُ بالشَّحْمِ، وهُوَ أيْضاً الطِّينُ المُخْتَلِطُ بالتِّبْنِ أو بالقَتِّ».	الباب الرابع والعشرون في الأطعمة والأشربة وما	الفصل الثالث فيما يختص بالخلط من الطعام	266

			يناسبها	والشراب	
04-	المقاناة	«المُقاناةُ: خَلْطُ لَوْنٍ بِلَوْنٍ، وهِيَ أيْضاً خَلْطُ الصُّوفِ بالوَبَرِ، أو الشَّعَرِ بالغَزْلِ».	الباب الرابع والعشرون في الأطعمة والأشربة وما يناسبها	الفصل الرابع يناسبه في الخلط	266
05-	الخليس	«الخَلِيسُ: نبات أَخْضَرُ يَخْتَلِطُ بِهِ نَبَاتٌ أصْفَرُ، وهُوَ أيْضاً الشَّعَرُ الأبْيَضُ يختَلِطُ بالشَّعَرِ الأسْوَدِ».	الباب الرابع والعشرون في الأطعمة والأشربة وما يناسبها	الفصل الخامس يقاربه من جهة، ويباعده من جهة أخرى.	268
06-	سِرْب	«جَمَاعَة النِّسَاء والظِّبَاءِ والقَطَا: سِرْبٌ. جَمَاعَة البَقَرِ الوَحْشِيَّةِ والظِّبَاءِ: إجْلٌ وَرَبْرَب ».	الباب الحادي والعشرون في الجماعات	الفصل الثاني عشر فصل مجمل في سياقه جماعات مختلفة	228

الضفف: نص الثعالبي على أن كلمة ضفف لها معنيان مختلفان، ويقول في ذلك: «والضَّفَفُ قلَّةُ المَاءِ وكَثْرَةُ الوَرَّادِ والضَّفَفَ أيضاً قِلَّةُ العَيْشِ»، فهي كلمة تطلق على الماء القليل وكثرة الوراد عليه لأن الشيء إذا قل كثر الطلب عليه، كما تطلق كذلك على قلة الزاد والعيش.

وما يعضد كلام الثعالبي ويقويه ما جاء في اللسان: «والضَّفَفُ: ازْدِحام النَّاسِ عَلَى الْمَاءِ... شِمْرٌ: الضَّفَفُ مَا دُونَ مِلْءِ المِكْيالِ ودونَ كُلِّ مَمْلُوء، وَهُوَ الأَكل دُونَ الشِّبَعِ. ابْنُ سِيدَهْ: الضَّفَفُ قِلَّةُ المأْكول وَكَثْرَةُ الأَكَلة. وَقَالَ ثَعْلَبٌ: الضَّفَفُ أَن تَكُونَ الْعِيَالُ أَكثر مِنَ الزَّادِ،... وَقَالَ

الْخَلِيلُ: الضَّفَفُ كَثْرَةُ الأَيْدي عَلَى الطَّعَامِ، وَقَالَ أَبو زَيْدٍ: الضَّفَف الضِّيق وَالشِّدَّةُ، ... ابْنُ الأَعرابي: الضَّفَفُ القِلةُ،...»[1].

فالضفف يدل على ازدحام الناس على الماء لقلته، كما يدل على كل شيء لم يكتمل امتلاؤه وعلى الذي أكل ولم يشبع لقلة الطعام، وعلى قلة المأكول وكثرة الأكلة. وما يمكن استنتاجه مما سبق أن كل هذه المعاني تشترك في كونها تدل على القليل من كل شيء ومن البداهة إذا قل الشيء كثر طالبوه وهذا يدل على الضيق والشدة والحاجة.

والمرجح أن تكون الدلالة الأصلية المباشرة لكلمة (الضفف) هي الضيق والحاجة والقلة، والتطور الدلالي من العام إلى الخاص هو المسبب في اشتراكها في دلالات أخرى، لتشمل كل شيء قليل وهذا يكون بطريق التوسيع في دلالتها لوجود علاقة بين كل المعاني التي تدل عليها كلمة الضفف، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

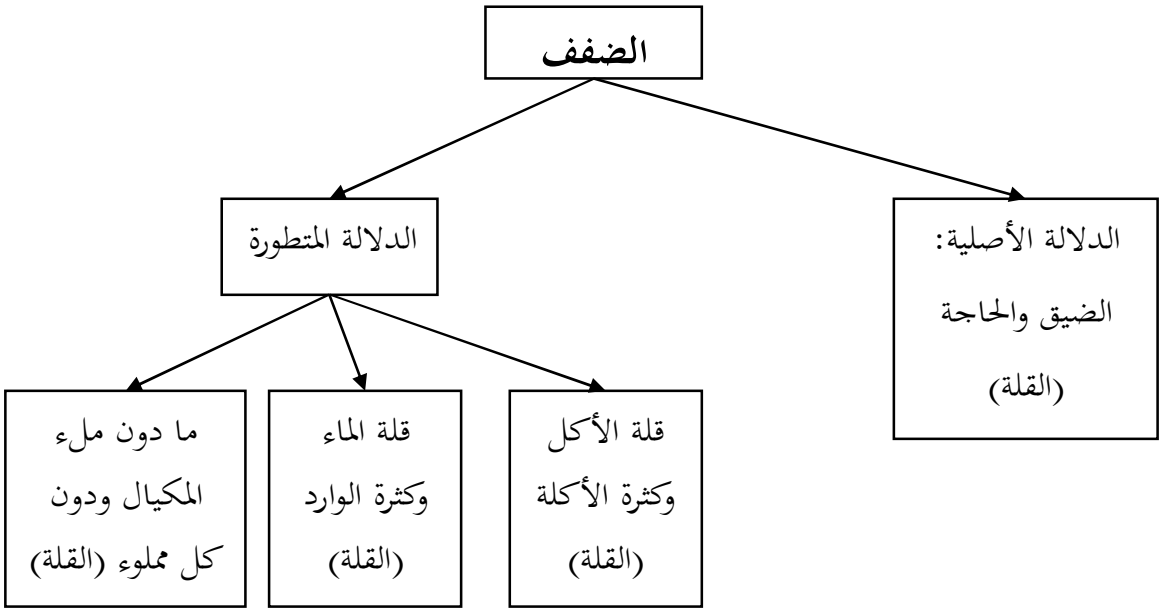

(1)- ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (ضفف)، ص ص 2596 - 2597.

2. عدم النص صراحة على أن الكلمة تدل على معنيين مختلفين:

ومن الألفاظ التي أوردها الثعالبي نجد:

	المشترك اللفظي	النص من الكتاب	الباب	الفصل	الصفحة
-01	**القصب**	«كلُّ نَبْتٍ كانتْ ساقُه أنابِيبَ وكُعُوباً: فهو قَصَبٌ».	الباب الأول في الكليات	الفصل الثالث في النَّبات والشجر	36
		«كل عظْم مستدَيرٍ أجْوَف: فهو قَصَب».	الباب الأول في الكليات	الفصل السابع في فنون مختلفة الترتيب	40
-02	**قهب**	«إذا شَاخَ الرَّجُلُ وَعَلَتْ سِنُّهُ، فَهُوَ: قَحْرٌ، وَقَهْب»	الباب الرابع عشر في أسنان الناس والدواب، وتنقل الأحوال بهما (وذكر ما يتصل بهما، وينضاف إليهما)	الفصل السادس يقاربه (في الشيخوخة والكبر)	112
		«ثُمَّ القَهْبُ، وهُوَ العَظِيمُ مَعَ الطُّولِ».	الباب السادس والعشرون في الأرضين والرمال والجبال والأماكن (وما يتصل بها، وينضاف إليها)	الفصل الثاني في ترتيب ما ارتفع من الأرض إلى أن يبلغ الجُبيل ثم ترتيبه إلى أن يبلغ الجبل العظيم الطويل	287
-03	**الجرثومة**	«الجُرْثُومَةُ والأَرُومَةُ: أَصْلُ	الباب الخامس	الفصل الأول	117

		النَّسَبِ، وكَذَلِكَ المَنْصِبُ، والمَحْتِدُ، والعنْصُرُ، والعِيص، والنِّجَارُ والضِّئْضِئ».	عشر في الأصول والرؤوس والأعضاء والأطراف (وأوصافها وما يتولد منها وما يتصل بها ويُذكر معها — عن الأئمة)	في الأصول	
		«الجُرْثُومَةُ: التُّرَابُ الذِي تَجْمَعهُ النَّمْلُ عِنْدَ قَرْيَتِها».	الباب السادس والعشرون في الأرضين والرمال والجبال والأماكن (وما يتصل بها، وينضاف إليها)	الفصل الرابع في تفصيل أسماء التراب وصفاته	288

قصب: فلفظ قصب قد وقع فيه الاشتراك، فكما تطلق هذه الكلمة على كل نبت ساقه أنابيب وكعوب، تطلق كذلك على كل عظم مستدير أجوف.

وقد وردت لفظة قصب في الأحاديث النبوية الشريف، يقول مجد الدين المبارك في ذلك: «فِي صِفَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (سَبْط القَصَب) السَّبْطُ بِسُكُونِ الْبَاءِ وكسْرِها: الممتَدُّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَعقُّد وَلَا نُتُوّ، والقَصَب يُرِيد بِهَا ساَعِدَيه وساَقَيه»[1]. «فِي صِفَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سَبْطُ القَصَب) القَصَب مِنَ العِظام: كلُّ عَظْمٍ أجْوَفَ فِيهِ مُخٌّ، واحدَته: قَصَبة ...

(1)- مجد الدين المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، 1399هـ - 1979م، ج2، ص 334.

وَفِي حَدِيثِ خَدِيجَةَ: (بَشِّرْ خَدِيجَةَ ببَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ فِي الْجَنَّةِ) القَصَب فِي هَذَا الْحَدِيثِ: لُؤْلُؤٌ مُجَوَّف وَاسِعٌ كالقَصْر المُنِيف. والقَصَب مِنَ الجَوْهر: مَا اسْتَطال مِنْهُ فِي تَجْويف.

وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ (أَنَّهُ سَبقَ بَيْنَ الخَيْل فجَعَلَهَا مِائَةَ قَصَبة) أَرَادَ أَنَّهُ ذَرَع الغايةَ بالقَصَب فجَعَلها مِائَةً قَصَبة. وَيُقَالُ إِنَّ تِلْكَ القَصَبة تُرْكَز عِنْدَ أَقْصَى الْغَايَةِ، فَمن سَبَق إِلَيْهَا أخذَها واسْتَحَقَّ الخَطَر، فَلِذَلِكَ يُقَالُ: حازَ قَصَب السَّبْق، واسْتَوْلَى عَلَى الأَمَدِ»[1].

وما يستشف من هذه الأحاديث أن كلمة قصب لها عدة معان مختلفة قد تستعمل بمعنى عظم أجوف فيه مخ وقد تستعمل بمعنى لؤلؤ مجوف، والقصب من الجوهر ما استطال منه في تجويف وقد يستعمل بمعنى نبات وهو معروف، وكل هذه المعاني ذكرها ابن منظور[2]، وأضاف الجوهري: «... والقصب: عروق الرئة، وهي مخارج النَفَس ومجاريه. والقَصَب: ثيابُ كتَّانٍ رِقاقٌ»[3].

وسبب الاشتراك في كل هذه الألفاظ هو الاستدارة والتجويف، والمرجح أن تكون الدلالة الأصلية المباشرة لكلمة (قصب) هي: الاستدارة والتجويف. وان التطور الدلالي من العام إلى الخاص هو السبب في اشتراكها اللفظي في دلالات أخرى بطريق الاتساع ذلك لوجود علاقة بين المعاني التي تدل عليها كلمة قصب، ويمكن توضيح معانيها بما يأتي:

(1)- مجد الدين المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر 67/4.

(2)- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصب)، ج5، ص 3640.

(3)- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1987م، مادة (قصب)، ج1، ص 202.

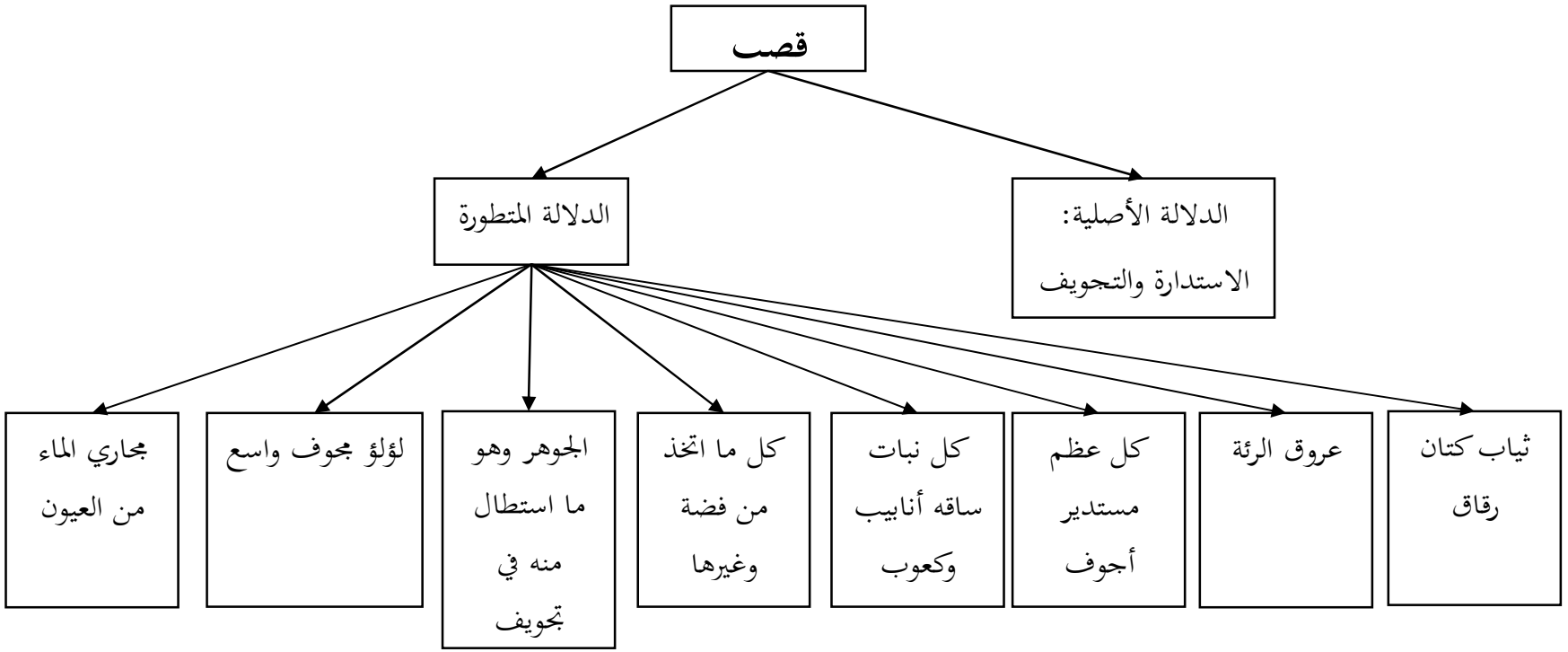
قصب
الدلالة الأصلية:
الاستدارة والتجويف
الدلالة المتطورة
ثياب كتان رقاق
عروق الرئة
كل عظم مستدير أجوف
كل نبات ساقه أنابيب وكعوب
كل ما اتخذ من فضة وغيرها
الجوهر وهو ما استطال منه في تجويف
لؤلؤ مجوف واسع
مجاري الماء من العيون

من خلال هذه النماذج التي وردت في كتاب (فقه اللغة) يمكننا استنتاج ما يلي:

1- التفات الثعالبي إلى ظاهرة الاشتراك اللفظي دون أن يصرح بها أو ينص عليها، وإنما اكتفى بذكر الكلمة المشتركة والمعاني المختلفة لها وذلك في أماكن مواضع متفرقة من الكتاب.

2- الاشتراك اللفظي عامل مهم من عوامل المساهمة في إضافة معان جديدة للكلمة الواحدة وتعدد دلالاتها كما أنه وطيد الصلة بالسياق إذ لا يمكن تحديد معنى كلماته إلا بوجودها داخل تراكيب معينة كما أن الألفاظ العربية التي تعد من المشترك اللفظي يمكن أن نلحظها بصورة ملفتة للانتباه، وهي تكون قدرا لا يستهان به من الثروة اللفظية، وهذا دليل على ثرائها، وعلى سعتها في التعبير.

3- أغلب كلمات المشترك اللفظي يعود سببها إلى التغير الدلالي وهذا ما يراه اللغويون في اللغة عامة في معظم حالاته.

8. السياق وظاهرة الاشتراك اللفظي:

تحدث القدماء عن مسألة السياق وأثره في تحديد دلالة المشترك تحديدا يكشف اللبس، ويمنع الغموض، فالمبرد (ت 286هـ) مثلا أشار في مقدمة كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) إلى أهمية السياق، وإلى ضرورة أن يذكر مستخدم المشترك اللفظي من الدلائل ما يحدد المعنى الذي يريده. يقول الباحث أحمد مختار عمر واصفا كتاب المبرد: «ومع هذه التجاوزات ظل حجم الكتاب صغيرا، ولذا فإن قيمته ليست في المادة التي يحويها، وإنما في مقدمته التي أشار فيها إلى أهمية السياق، وإلى ضرورة أن ينصب مستخدم المشترك اللفظي من الدلائل ما يدل السامع أو القارئ على المعنى المعين الذي يعنيه»[1].

وكذلك فعل ابن الأنباري (ت 328هـ) في مقدمة كتابه (الأضداد)، إذ يقول مبينا أثر السياق في تحديد الدلالة: «هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤديًا عن معنيين مختلفين، ويظن أهل البدع والزيغ والازدراء بالعرب، أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم، فيسألون عن ذلك، ويحتجون بأن الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته ودال عليه، ومُوضح تأويله، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان، لم يعرف المخاطَب أيهما أراد المخاطِب، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى. فأُجيبُوا عن هذا الذي ظنُّوه وسألوا عنه بضروبٍ من الأجوبة: أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلاَّ باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على

(1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 150.

خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال الإخبار أو التكلم إلاَّ معنى واحدا»[1].

إن هذه المقدمة مؤذنة بأن السياق هو العمدة في معرفة الأضداد، فلا يمكن بأي حال، في ظل هذا التفسير، أن يعرف المخاطب المعنى مضادًا للآخر في المقام الواحد، وعلى ذلك فإن لفظة (الجلل) برأيه تتقلب معانيها وفقاً للمقامات، ولكن في السياق يصعب الجمع بين المعنيين المتضادين للفظة الواحدة، وفي هذه الناحية تسقط الظاهرة مؤقتًا أثناء الاستعمال، كما تعد كتب (الأضداد) المنطلق الذي انطلق منه الدارسون في دراساتهم اللغوية الحديثة ولاسيّما في السياق والدلالة.

«وتنبُّه القدماء على أهمية السياق في تحديد معنى الكلمة يدلُّ على فهم عميق، وبعد نظر في التحليل اللغوي، خصوصا إذا عرفنا أن السياق وأثره في دلالة الألفاظ أصبح أمرا ذا شأن عظيم في الدراسات اللغوية الحديثة، حتَّى اتخذ طابع النظريات اللغوية، تؤلف فيه المصنفات، أو تخصَّص له أبواب من كتب»[2].

إن «اللغويين القدامى جعلوا الاشتراك اللفظي من أساسيات تقسيم الكلام ونسبة الألفاظ إلى المعاني، فعرفوه، ولكن تعريفهم كان عاما سهل المنهال، ولم يكن جامعا مانعا، تتمايز فيه معالم المشترك ومفرداته، مما أوقعهم في خلاف حول كثرته وقلته، والأسباب التي تدعو إلى القول به، والأسباب التي تدعو إلى القول به، أو إنكاره، بيد أنهم سبقوا عصرهم في الحديث عن أثر السياق في تحديد دلالة اللفظ المشترك، وتخصيصه بأحد معانيه»[3].

(1)- ابن الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1987م، ص ص 1 – 2.

(2)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 36.

(3)- المرجع نفسه ، ص ص 36 - 37.

وبعد هذا «نريد أن نوضح هنا – بعد ذكرنا معرفة العرب السياق – منذ عصر جد مبكر – بنوعيه رافدا من روافد المعنى – أن هذا هو حظ السياق في مجالنا هذا، أي ترجيح المعنى المقصود من اللفظ المحتمل لمعانٍ، أو المجهول المعنى»[1].

وعندما نتكلم عن السياق وأثره في دلالة المشترك اللفظي فهذا يدفعنا إلى الحديث عن تحديد نظرتنا أو منطلقاتنا المنهجية التي تخص مقاربة المشترك اللفظي: هل يحسن أن يعد الباحث ظاهرة الاشتراك اللفظي مسألة معجمية صرفة، أم يحتاج إلى أن يأخذ بعين الاعتبار امتداداتها التركيبية – السياقية؟ أو بعبارة أخرى: هل تدرس الوحدة اللغوية القائمة على المشترك معزولة عن الجملة والنص أو تتناول بالدرس في سياقيها التركيبي والخطابي؟.

وقد تحدث كثير من المحدثين عن أهمية السياق في تعيين المعنى المقصود من المشترك وذلك «أننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما. إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعيِّنه سياق النص. أما المعاني الأخرى جميعها فتمحى وتبدّد، ولا توجد إطلاقا»[2].

«الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة (حضورية)، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد

(1)- حسن حسن جبل، المعنى اللغوي، ص 236.

(2)- فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص 228.

في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها»[1].

يذهب (أولمان) في حديثه عن أثر السياق، فيقول: «إذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقا تاما، فإن مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنى البتة، دون السياق الذي تقع فيه»[2]. ويعلق الباحث محمّد نور الدين المنجّد على كلام (أولمان) قائلا: «ونعتقد أن (أولمان) جانب الصواب حين قال: لا يكون لها معنى البتة، وكان حريا به أن يقول: إنها تحتمل جميع المعاني الممكنة، والسياق الذي تقع فيه يحدد لنا المراد من تلك المعاني»[3].

«ويضاف إلى هذا أن تعدد المعاني للمبنى الواحد وظيفيا أو معجميا يتلاشى في السياق اللغوي بتأثير من طابعه التتابعي، ومن تعالقه الوظيفي، فلا يبقى بناء على ذلك إلا معنى واحد، أو كما يقول بيير غيرو: (هناك دائما معنى واحد لكل حالة، إنه المعنى السياقي، فالكلمة ضمن سياقها تقابلها صورة مفهومية واحدة).

إن السياق اللغوي هو الذي يعطي للكلمة مدلولا واحدا هو الذي يجعل المعاني الأخرى للكلمة، أو الكلمات الأخرى مقابلات استبدالية Substisution counters لها تأثيرها وعلاقاتها في المحور التعاقبي (Paradigmatic)، وعلى هذا يتحقق أن ليس للكلمة إلا المعنى الذي في السياق، وأن لا معنى خارجه، وحينئذ تكون الكلمة (المبنى) وظيفيا أو معجميا تشابه الفونيم (Phoneme) الذي لا معنى له مفردا، أو بتعبير أدق

(1)- فندريس، اللغة، ص 231.

(2)- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 72.

(3)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 40.

يبقى معنى الفونيم حضوريا في مستوى التحليل السياقي للسلسلة المتتابعة في نحو الكلمات (قال – جال – مال ...)»[1].

ويذهب صبحي الصالح إلى أن «السياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد، وهذا السياق لا يقوم على كلمة تنفرد وحدها في الذهن، وإنما يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة، فيخلع، على اللفظ المعنى المناسب. وعلى هذا لا يجد الباحث كبير عناء في فهم لفظ (الغروب) يتردد ثلاث مرات في ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها ويختلف معناها:

يـا وَيـحَ قَلبـي مِـن دَواعـي الهَـوى إِذ رَحَـلَ الجيـرانُ عِنـدَ الغُـروب
أَتبَعـتُهُم طَرفـي وَقَـد أَمعَنـوا وَدَمـعُ عَينَـيَّ كَفَـيضِ الغُـروب
بـانوا وَفـيهِم طفلَـةٌ حـرَّةٌ تَفتَـرُّ عَـن مِثـلِ أَقـاحي الغُـروب

فليس متعذرا أن يفهم من وحي السياق أن الغروب الأول: غروب الشمس، والثاني جمع غرب: وهو الدلو العظيمة المملوءة، والثالث جمع غرب: وهو الوهاد المنخفظة»[2].

وغير بعيد عن ما تم ذكره عن السياق وأثره في دلالة المشترك، وبنظرة أكثر عمقا لدور السياق في اللغة بشكل عام يقول الدكتور طه عبد الرحمن: «ومعلوم أن القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقام، حتى إنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك؛ وإذا كان

(1)- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1424هـ، ص 210.

(2)- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 308.

الأمر كذلك، فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وان لا ينحصر تقويمها ضمن قيمة واحدة»[1].

وبتعبير أعم السياق اللغوي يشمل مجموعة قرائن التعليق المقالية، سواء أكانت قرائن معنوية أم لفظية، وأما سياق الموقف فيشمل مجموعة العناصر المقامية التي تتصل بالحدث اللغوي، فالسياقان يتكاملان للوصول إلى المعنى في صورته الشاملة.

(1)- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، 1998، ص 45.

خـــاتـــمـــة

انتهى البحث إلى جملة من النتائج:

- اعتبار ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي، قضيتان دلاليتان متقابلتان؛ فإذا كان الترادف هو اشتمال عدة ألفاظ على معنى واحد، فإن الاشتراك هو اشتمال لفظ واحد على عدة معان. والترادف والمشترك، مبحثان ينتميان إلى موضوع واسع، وكبير، وشامل، في التراث العربي الإسلامي، في ما يسمى غالبا بقضية اللفظ والمعنى.
- ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي ما هما إلاَّ انعكاس أو نتيجة لهذا الجدل أو التناسب أو التوازن الحاصل بين الألفاظ والمعاني على مستوى الكلمة المفردة من حيث هي لفظ مفرد ومجرد دون أن يدخل في تركيب أو تأليف.
- التقابل بين اللفظ والمعنى أثار نشاطا لغويا لمعرفة الكيفية أو الآلية التي اعتمدتها اللغة لإيجاد نوع من التوازن بين عنصرين وصف أحدهما بالمحدودية وهو الألفاظ في مقابل العنصر الآخر الذي وصف باللامحدودية وهو المعاني. فمع الترادف نجد أنفسنا مع عدة ألفاظ تعبر عن معنى واحد ومع الاشتراك اللفظي نجد أنَّ اللفظ الواحد يعبر عن عدة معاني، فمن خلال هاتين الظاهرتين تفرض اللغة منطقها في احتواء هذا الجدل القائم بين اللفظ والمعنى عند تعددهما.
- الخلاف حول ظاهرة الترادف لم يكن له وجود بين رواة اللغة وجامعيها في القرن الثاني الهجري، وإنما كانوا يسلمون بوجوده في اللغة، ولا يرونه محلا لنزاع أو جدل.
- أحد أهم أسباب الاختلاف في قضية الترادف غموض مصطلح الترادف بمعنى أن الذين تناولوه لم يحددوا بدءًا ما المقصود بالترادف، هل هو الترادف التام أم الترادف الجزئي أم شبه الترادف، حيث إن تحديد المقصود بمصطلح (الترادف) بدقة يؤدي إلى تضييق دائرة الخلاف وعدم الخلط بين شيئين أو أكثر حال تناولنا لشيء بعينه.
- الخلاف الواقع بين علماء اللغة المحدثين واقع في ما يسمى بالترادف الكامل أو التماثل حيث نجد أن غالبية الباحثين ينكرون وجوده في اللغة، ومن يقول بوجوده إما بتضييق شديد مع شيء من التجوز أو بشروط خاصة.

- الكثير من الدراسات بَنَتْ موقف أبي هلال العسكري المتمثل في إنكار وقوع من خلال كتابه (الفروق اللغوية) على الرغم من أن مقدمة الكتاب والباب الأول منه يحتويان على مفهوم الترادف الذي كان ينكره أبو هلال، وعمل طوال كتابه على تأكيد فكرة أن الترادف التام أو المطلق بين كلمتين هو أمر تأباه اللغة وترف لا تسمح به. لهذا فإن أبا هلال العسكري، يقول بالترادف ولكن بشرط أن يكون المقصود بالترادف التقارب بين معنى اللفظتين وليس التطابق بينهما. وفي ضوء ذلك نستطيع القول بأن كتاب أبو هلال العسكري يقوم على فكرة (منع الترادف التام).
- أبو هلال لا يرفض الترادف مطلقا، الذي يقصد به تقارب معاني الكلمات، وإنما رفض الترادف الذي يقصد به الاتفاق التام والتساوي المطلق في المعنى بين الكلمات المترادفة.
- لم يكن أبو هلال العسكري غافلا عن أهمية السياق ودوره في تحديد المعنى بدقة وذلك من خلال المعايير والاعتبارات التي قدمها ليبين الفرق بين الألفاظ المترادفة، فكل هذه المقاييس التي استعملها أبو هلال العسكري لا تخرج عن إطار اللغة وأنظمتها. كما نشير إلى أن أبا هلال العسكري يعتمد في تبيين الفروق الدلالية بين المترادفات على سياق الحال أو سياق الموقف، أي يستعين بالعناصر غير اللغوية في تفسير بعض معاني الكلمات أو تحديد الفروق الدلالية.
- العلاقة بين معاجم المعني وظاهرة الترادف وثيقة جدا، وتعود إلى كتب الموضوعات التي هي عبارة عن رسائل ألفها العلماء والرواة في شتى الموضوعات كالمطر والخيل والإبل والسلاح...، وغيرها من الموضوعات، وتعد هذه الكتب أو الرسائل المرحلة الأولى في تدوين اللغة وجمع مفرداتها، كما تعد نواة المعاجم الكبرى التي ظهرت في وقت لاحق، لأن كتب المعاني هذه لا تكاد تخلو المترادفات فكثيرا ما نجد فيها عدة أسماء مختلفة للمعنى أو للمسمى الواحد.

- عدم تصريح الثعالبي بمصطلح الترادف والنص عليه بالاسم، وإنما استخدم بعض الألفاظ للدلالة عليه وهي (الواو، هو، نحوه، مثله)، وقد يورد الترادف بين لفظتين وقد يورد سلسلة من المترادفات.
- مع إثبات الثعالبي لظاهرة الترادف فقد كان حريصا على إبراز الفروق الدلالية الدقيقة بين الكلمات المتقاربة في المعنى.
- اتخذ الثعالبي الترادف وسيلة لإزالة الإبهام والغموض.
- التفات الثعالبي إلى ظاهرة الاشتراك اللفظي دون أن يصرح بها أو ينص عليها، وإنما اكتفى بذكر الكلمة المشتركة والمعاني المختلفة لها وذلك في أماكن مواضع متفرقة من الكتاب.
- الاشتراك اللفظي عامل مهم من عوامل المساهمة في إضافة معان جديدة للكلمة الواحدة وتعدد دلالاتها كما أنه وطيد الصلة بالسياق إذ لا يمكن تحديد معنى كلماته إلا بوجودها داخل تراكيب معينة كما أن الألفاظ العربية التي تعد من المشترك اللفظي يمكن أن نلحظها بصورة ملفتة للانتباه، وهي تكون قدرا لا يستهان به من الثروة اللفظية، وهذا دليل على ثرائها، وعلى سعتها في التعبير.
- أغلب كلمات المشترك اللفظي يعود سببها إلى التغير الدلالي وهذا ما يراه اللغويون في اللغة عامة في معظم حالاته.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1)- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963.

2)- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003.

3)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م.

4)- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م.

5)- أحمد الودرني، قضية اللفظ والمعنى (ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن 7هـ/13م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2004م.

6)- أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1996.

7)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، 1998.

8)- ابن الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1987م.

9)- تمام حسان اللغة، العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، 1994.

10)- توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1400هـ - 1980م.

11)- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط، المكتبة العلمية.

12)- الجيلالي حلام، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

13)- حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللُّغة، د ط، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1400هـ - 1980م.

14)- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

15)- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1424هـ.

16)- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ - 1999م.

17)- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: دكتور كمال بشر، ط12، دار غريب، القاهرة.

18)- السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبي الوفاء الأفغاني، دط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دت.

19)- سليمان طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، دت.

20)- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م.

21)- السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، دت.

22)- الشوكاني، إرشاد الفحول غلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: سامي العربي الأثري، ط1، دار الفضيلة الرياض، 1421هـ - 2000م.

23)- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط16، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2004.

24)- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، 1998.

25)- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

26)- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة (بحث في الخلفيات المعرفية)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، دت.

27)- عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

28)- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، 2000.

29)- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، 2004.

30)- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1419هـ/1999م.

31)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1424 هـ/ 2003.

32)- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

33)- عمر عبد المعطي أبو العينين، الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

34)- أبو حامد الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ - 1993م.

35)- أبو حامد الغزالي، محك النظر في المنطق، تح: أحمد فريد المزيدي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دت.

36)- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دط، الناشر: محمد علي بيضون، 1418هـ-1997م.

37)- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

38)- فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.

39)- مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، ط1. دار توبقال، الدار البيضاء – المغرب 1987.

40)- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دط، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ – 1994م.

41)- مجد الدين المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، 1399هـ - 1979م.

42)- محمد حسن حسن جبل، المعنى اللغوي (دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً)، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009.

43)- محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية (مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

44)- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية)، ط2. المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1991.

45)- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ط1، دار السلام، القاهرة، 1427هـ/2006.

46)- محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء –المغرب، 1987.

47)- محمد المبارك، فقه اللغة (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية)، دط، مطبعة جامعة دمشق، دت.

48)- محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، 2007.

49)- محمد نور الدين المنجّد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1419هـ/1999م.

50)- محمد ياس خضر الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، رسالة دكتوراة، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل بنيان الحسُّون، كلية التربية، جامعة بغداد، 1426هـ/2005م.

51)- محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002.

52)- محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا – مصر، 2001.

المعاجم:

53)- الثعالبي أبو منصور، فقه اللغة وسرُّ العربية، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط3، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، دت.

54)- الجرجاني، التعريفات الجرجاني، ضبط مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1403هـ/1983م.

55)- الجوهري إسماعيل بن حمَّاد (ت292هـ)، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، كانون الثاني/ يناير 1990.

56)- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419هـ - 1998م.

57)- ابن سيدة، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1996م.

58)- الكفوي أبو البقاء، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، 1419هـ/1998م.

59)- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت.

60)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/1979م.

61)- الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

62)- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1419هـ/1998م.

المراجع الأجنبية:

63)- Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Ed Larousse, Paris: 1994.

فهرس المحتويات

مـقـدِّمـة..... أ

مدخل: التوازن بين اللفظ والمعنى ودور الترادف والاشتراك اللفظي في تحقيقه- 1 -

1. أهمية ثنائية اللفظ والمعنى: .....- 2 -

2. مفهوم اللفظ والمعنى: .....- 5 -

3. اللفظ والمعنى وعلاقتهما بالمعجم: .....- 9 -

4. ثنائية اللفظ والمعنَى وظاهرتا الترادف والاشتراك اللفظي: .....- 19 -

5. اللفظ والمعنى عند علماء أصول الفقه: .....- 25 -

الفصل الأول: ظاهرة التّرادف عند اللغويِّين والمعجميِّين العرب.....- 32 -

1. مفهوم الترادف وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار: .....- 33 -

أ. مفهوم الترادف: .....- 33 -

ب. ظاهرة الترادف بين الإثبات والإنكار: .....- 36 -

ب. 1. عند علماء العربية القدامى: .....- 36 -

ب. 1. 1. القائلون بالترادف من علماء العربية: .....- 39 -

ب. 1. 2. المنكرون والقائلون بالفروق من علماء العربية: .....- 43 -

ب. 2. الترادف عند علماء اللغة المحدثين: .....- 46 -

2. أسباب وقوع الترادف: .....- 50 -

2. 1. فقدان الوصفية (الصفات الغالبة): .....- 50 -

2. 2. اختلاط اللهجات العربية: .....- 54 -

2. 3. الاقتراض من اللغات الأعجمية (المعرَّب والدَّخيل): .....- 56 -

2. 4. المجاز:..... - 57 -

2. 5. التطور الدلالي: ..... - 58 -

3. أنواع الترادف: ..... - 59 -

4. الترادف عند أبي هلال العسكري من خلال كتاب (الفروق اللغوية): ..... - 61 -

5. معايير واعتبارات التفريق بين دلالة المترادفات في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت 395هـ):..... - 65 -

5. 1. اعتبار اختلاف الاستعمال اللغوي:..... - 66 -

5. 2. اعتبار اختلاف صفات المعنيين:..... - 67 -

5. 3. اعتبار ما يؤول إليه المعنيان:..... - 67 -

5. 4. اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال:..... - 71 -

5. 5. اعتبار النقيض: ..... - 71 -

5. 6. اعتبار الاشتقاق:..... - 72 -

5. 7. اعتبار صيغة اللفظ: ..... - 73 -

5. 8. حقيقة اللفظين في أصل اللغة: ..... - 74 -

6. نماذج التحليل الدلالي في التفريق بين المترادفات في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ..... - 77 -

6. 1. الفرق بين العلم والمعرفة: ..... - 79 -

6. 2. الفرق بين الحلم والإمهال: ..... - 84 -

6. 3. الفرق بين المزاح والاستهزاء:..... - 86 -

6. 4. الفرق بين العفو والغفران:..... - 89 -

6. 5. الفرق بين الحفظ والرعاية: ..... - 91 -

6. 6. الفرق بين السياسة والتدبير: ..... - 94 -

6. 7. الفرق بين الاستفهام والسؤال: ..... - 96 -

6. 8. الفرق بين الحنين والاشتياق: ..... - 98 -

7. دور السياق في تبيين الفروق الدلالية: ..... - 100 -

8. الترادف في معاجم المعاني (فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي (ت429هـ) نموذجًا): ... - 103 -

9. الفروق الدلالية عند أبي منصور الثعالبي: ..... - 112 -

الفصل الثاني: ظاهرة الاشتراك اللفظي عند اللغويِّين والمعجميِّين العرب ... - 117 -

1. مفهوم الاشتراك اللفظي وموقف العلماء من حيث الإثبات والإنكار: ..... - 118 -

أ. مفهوم الاشتراك اللفظي: ..... - 118 -

ب. ظاهرة الاشتراك اللفظي بين الإثبات والإنكار: ..... - 121 -

ب. 1 عند علماء العربية القدامى: ..... - 121 -

ب. 1. 1. القائلون بالاشتراك اللفظي من علماء العربية: ..... - 121 -

ب. 1. 2. المنكرون للاشتراك اللفظي من علماء العربية: ..... - 123 -

ب. 2. الاشتراك اللفظي عند علماء اللغة المحدثين: ..... - 126 -

2. مفهوم المشترك اللفظي عند الأصوليين: ..... - 130 -

3. أسباب وقوع الاشتراك اللفظي: ..... - 133 -

1. السبب اللهجي: ..... - 133 -

2. التطور اللغوي (الدلالي والصوتي): ..... - 134 -

أ. الاستعمال المجازي: ..... - 134 -

ب. تغيير المعنى المقصود: ..... - 136 -

ج. التطور الصوتي: ..... - 136 -

د. الاقتراض من اللغات الأجنبية: ..... - 137 -

هـ. دلالة الأصل على المعنى العام: ..... - 137 -

3. أسباب صرفية: ..... - 138 -

4. أنواع الاشتراك اللفظي: ..... - 140 -

5. بين المشترك اللفظي والهومونيمي (Homonymy) والبوليسيمي (Polysemy): ..... - 142 -

6. المشترك اللفظي عند أبي هلال العسكري (ت 395 هـ): ..... - 145 -

7. الاشتراك اللفظي عند أبي منصور الثعالبي من خلال كتاب (فقه اللغة وسر العربية): .. - 146 -

8. السياق وظاهرة الاشتراك اللفظي: ..... - 154 -

خـاتـــمـة ..... - 160 -

قائمة المصادر والمراجع ..... - 164 -

فهرس المحتويات ..... - 172 -